(نقد الخطاب البلاغي– المفهوم والتقعيد - كتاب عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح إنموذجاً)

أ.د. مثنى نعيم حمادي & الباحث .نعمة حسين مفتاح

الجامعة العراقية / كلية الآداب

The Criticism of Rhetorical Speech: Concept and Rules: Book of Aroos Al-Afrah fi Sharh Talkhees Al-Almuftah as a Mode

Prof. Dr. Muthanna Naeem Hammadi
Researcher Ni'ma Hussein Mufah
College of Arts/ Al-Iraqia University

ملخص البحث:
إنّ للنقد دائرة شائكة صعبة المراس، لا ينبغي أن يدخلها إلا من أحصن فكره وأحسن أدواته، ومن هنا تولد الطموح بولوج تلك الدائرة لتكون منطلقاً لإثارة المشكلات البلاغية، ومن ثم الانفتاح على ما ينتج عن تلك المشكلات من تساؤلات تسهم في إذكاء جذوتها، ومن ثم الوصول إلى الهدف الأسمى الذي هو رفع الحيف عنها وعن المعنيين بها، ودفع ما لحق بهم من تهم الجمود، والتعقيد، ولن يتحقق ذلك إلا بالتعرض للدائرة النقدية التي سورت مسيرة البلاغة عبر مراحلها، ولن نزعم بلوغ المرام؛ بل نزعم المحاولة، وقد تمثلت محاولتنا بالوقوف عند أهم أعمدة الدائرة التي نسعى الى نيل شرف المحاولة فيها، وهو بهاء الدين السبكي، وعزاؤنا في الاختيار هو إن البهاء أحاط بكل شؤون البلاغة، وامتلك من أدوات النقد ما مكنه من أن يكون ناقداً فذاً، وأن محاولة فهمه تنسحب إلى فهم سابقيه، ومعاصريه، وتغني المعرفة بسلوك المنهج العلمي الدقيق؛ لأنه، ألمَّ بحيثيات البلاغة، وأنعم النظر بالشروح، واطلع على مناهج المؤلفين، وتمرس في اختيارات الأساليب، وطرق التأليف، ووازن بين المستويات، حتى استوى كل ذلك عنده مؤلَّفاً علمياً قائماً على رؤية متدبرة لمعظم جهود سابقيه، ومعاصريه.

Abstract

Criticism is defined as a topic that is too difficult to be handled. Besides, only the ones who are well-versed in its theme and have know-how with regard to its elements are able to dig in depth of the field whose name is mentioned above. Then, the researchers concerned can raise questions with reference to the topic and they are resulted by speculations which contribute to enriching it. Afterword, they reach their ultimate goal which is about defending the field of knowledge in question and the ones who are dedicated to it as well. It is worth noting that these points mentioned above never happen unless dealing with criticism that impacted all the phases of rhetorical studies. Moreover, the goal is not achieved completely. However, many attempts are carried out in this regard. The researchers' attempts focused on highlighting the works of the one of the authorities in the aforementioned field, his name is Baha AL-Deen AL-Subki. He is chosen to be case study of the current paper because, Baha dealt with every single aspect of rhetoric and he had all the critical elements that made him a brilliant critic. Attempting to understand him is based on grasping the thoughts of his predecessors and contemporary ones. He enriched the knowledge with the employment of a meticulous and scientific approach because he mastered all aspects of rhetoric and he shedded the lights on the explanations and took a look at the approaches employed by authors and he was well-versed in the stylistics, methods of writing not to mention balancing between all these levels until reaching out a great scientific masterpiece based on clear vision embracing the efforts of his predecessors and contemporary ones.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه الغر الميامين

أما بعدُ:

فإن لعلم البلاغة مرتبةَ الشرف بين علوم العربية، فمادَّة هذا العلم بلاغةُ العرب التي منحها الله ديمومة الحياة في كتابه، فقامت مقام الرأس من اللغة، فلولاها لما أحكمتْ اللغة مقاصدها، ولما بلغتْ مراميها، ولهذا ينزع عشاقها منازع التنقيب عما كان من كنوزها دفيناً، وهي موفورة لمن شاء البحث والتنقيب، ومن هنا انطلقتْ وجهة الدراسة متصمِّدةً الحقيقة في مهادها واضعة في يقينها فكرةً مُفادها: أنَّ كل دراسة ما هي إلا امتداد لدراسات سابقة، وحلقة وصل لدراسات لاحقة، ولهذا يركن الباحثون إلى الاقتناع والقبول باحتمالات النقص، وبالمآخذ التي قد تسجل على هذا الجانب أو ذاك من جوانب دراساتهم، فالقبول بالمآخذ يرجع الى كونه دافعاً لإعادة النظر في الأعمال المنجزة، والدفع باتجاه سد النقص، ومن ثَمَّ الى مزيد من الدراسات، وما المآخذ إلا ملاحظات أولية قابلة للتنامي والتطور، فإن شقت طريقها بهذا الاتجاه تحولت إلى نقد، وإن النقد هو الذي من شأنه أن يولد اندفاعاً لدى المعنيين لتبني محاولة إكمال مسيرة العلم، ومن هنا يتولد التفاؤل بإمكانية الإتيان بالجديد والمختلف، فيندفع الشعور بالإحباط والقنوط اللذين اكتنفا كثيراً من دراسات البلاغة العربية، وذلك لما انطبع في أذهان الدارسين من فكرة نضج البلاغة، ومن ثم احتراقها[1]، ولم تكن تلك الفكرة إلا نتاج مخيلة من يطلب اليسر والبساطة، والسهولة، ووجهة الساعي وراء غير ذات الشوكة، ولاشك بأن تلك الوجهة محصولها السراب الذي مهما جهد طالبه فلن يجد له أثراً أو علامةً إلا أثر وعلامة السراب، وعندئذٍ يدرك أن مركب العلم صعبٌ مرامه، عسير مراسه، فمن عزم أمره فليحتمل أرقاً، وعناءً، وتعباً، ومن احتملَ نال الغرض، وفهم المرمى، والتذَّ بتذوّقِ ثمار المغاليق، ولابدَّ من أن تكون عدّتُه ضامنةً للإنفتاح على التساؤلات التي تتحرَّقُ للإجابات، ومجاريةً لمساجلات المسائل التي تسودت بها الصفحاتُ بعد أن كانت جرداء، وقابلةً للنقد، والنقد المقابل من دون أن يزيغ بها أحد الطرفين فتميل دون دراية؛ لأن للنقد دائرة شائكة صعبة المراس، لا ينبغي أن يدخلها إلا من أحصن فكره وأحسن أدواته، ومن هنا تولد الطموح بولوج تلك الدائرة لتكون منطلقاً لإثارة المشكلات البلاغية، ومن ثم الانفتاح على ماينتج عن تلك المشكلات من تساؤلات تسهم في إذكاء جذوتها، ومن ثم الوصول إلى الهدف الأسمى الذي هو رفع الحيف عنها وعن المعنيين بها، ودفع مالحق بهم من تهم الجمود،

والتعقيد، ولن يتحقق ذلك إلا بالتعرض للدائرة النقدية التي سورت مسيرة البلاغة عبر مراحلها، ولن نزعم بلوغ المرام؛ بل نزعم المحاولة، وقد تمثلت محاولتنا بالوقوف عند أهم أعمدة الدائرة التي نسعى الى نيل شرف المحاولة فيها، وهو بهاء الدين السبكي، وعزاؤنا في الاختيار هو إن البهاء أحاط بكل شؤون البلاغة، وامتلك من أدوات النقد مامكنه من أن يكون ناقداً فذاً، وأن محاولة فهمه تنسحب إلى فهم سابقيه، ومعاصريه، وتغني المعرفة بسلوك المنهج العلمي الدقيق؛ لأنه، ألمَّ بحيثيات البلاغة، وأنعم النظر بالشروح، واطلع على مناهج المؤلفين، وتمرس في اختيارات الأساليب، وطرق التأليف، ووازن بين المستويات، حتى استوى كل ذلك عنده مؤلَّفاً علمياً قائماً على رؤية متدبرة لمعظم جهود سابقيه، ومعاصريه، وفتح له إلمامه الواسع أفق الحرية في أن يختلف في منهجه الفكري ليكون متفرداً في الرؤية، . وإن اتفق في الشكل مع غيره من المؤلفين .، فالتفرد يكمن في دقة النظر، والتدقيق في كل مسلك وصولاً إلى الاهتداء الى مواطن التقرير في الأحكام، ونزعم أن الغاية الفنية كانت مبتغى تلك الأحكام، وإن شابتها غايات أخرى، ولكي تنفرز الغايات كان لابد أن تتكفله الدراسات، وإن دراستنا هذه تحاول الوقوف على تلك الغاية، وذلك من خلال فهم منهج المؤلف انطلاقاً من التفريق بين نوعين من البلاغة هما: البلاغة الإبداعية، والبلاغة العلمية، وإن ميدان الدراسة هو النوع الثاني، وهذه البلاغة هي التي تعني الدرس الذي من مهامه رسم الملامح العامة من خلال النظرة الناقدة، ومن هنا نستطيع أن نقسم هذه البلاغة في جانبها العلمي إلى: خطاب، ونقد خطاب.

إن مهمة الاضطلاع بالفرز لابد أن تتَّكئ على بصيرة واعية حتى لاتزيغ الخطى عن الجادة في بلوغ ثمرة الشمس، فتحطبَ شوكَ الظلام في عتمة العمى، وتخبطَ عشواؤُها ما أوقعه حظُّه بين أقدامها، ومن هنا ينبغي أن يكون المسير واضحاً متخذاً خطَّ شروعه من نقطة تتبع رؤية السبكي النقدية لاستكشاف كيفية تعامل تلك الرؤية مع الخط البلاغي العام، وتتبع الجهود التي بذلها من أجل بلوغ غايته، وإذا تحدد هذا المطلب اتضح اتجاهه في مواكبة الجانب النقدي، وإذ ذاك تكون دراستنا في حل من استمكان العملية التنظيرية لمباحث البلاغة ومفاهيمها؛ لأن هذا الاستمكان درجت عليه كثير من الدراسات البلاغية حتى صار مكروراً ، وإن التكرار يفقد البحوث طراوتها، إن كان ثمة طراوة، ويفقد ما قد يتوافر من رؤى بمقدورها منح المباحث البلاغية روحاً من الحيوية والتجدد.

وفيما يأتي بيان شامل لحيثيات الدراسة:

أولاً: عنوان الدراسة:

(نقد الخطاب البلاغي– المفهوم والتقعيد – كتاب عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح إنموذجاً) [2]

ثانياً: دواعي الدراسة:

إن اختيار ميدان هذه الدراسة، واختيار موضوعها المحدد يرجع الى دواعٍ موضوعية. للغموض الذي اكتنف مدرسة الشروح مما ولد انطباعاً بنضب رؤاها الفنية والذوقية، وألصق بها تهمة الجمود والتعقيد، وكل ما من شأنه أن يثبط همم الباحثين، ويقعدهم عن السعي وراء استكشاف مكنوناتها وجواهرها، ويصرفهم عن مداولة نصوصها والتمعن بمناهجها.

ثالثاً: أهداف الدراسة

لقد وقع الاختيار على كتاب عروس الأفراح بعد قراءة كثير من الشروح، ورسوخ القناعة بأنه الكتاب المتفرد من بين تلك الشروح، وأنه مؤهل ليكون موضوعاً لدراسات كثيرة من شأنها أن تدفع الفكرة القائلة بنضب قرائح البلاغيين بعد القزويني؛ لان أهم مايمتاز به الكتاب هو أنه ليس شرحاً كما سماه مؤلفه؛ بل أن فيه ما يجعله كتاباً مستقلاً عن التلخيص، وإن فيه رؤية نقدية تبعده عما عرف بالنقد البلاغي الذي يتخذ من البلاغة أداة لنقد المنجز القولي، فهو كتاب في نقد الدرس البلاغي.

رابعاً: الخطة

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على المباحث التالية:

المبحث الأول : الخطاب والمفاهيم المتعلقة به.

المبحث الثاني : تعدد أوجه الخطاب البلاغي.

المبحث الثالث: الجذور ، وقد تركز هذا المبحث على تناول أهم الأسماء التي توسمت فيها الدراسة ملامح نظرات نقدية يمكن أن تمثل جذوراً لنقد الخطاب البلاغي، ولم ندرج جميع الأسماء؛ لأن ماذُكر يغني عمَّا تُرِك.

المبحث الرابع: مرحلة التقعيد والضبط، تم تناول السكاكي بوصفه واضع أسس البلاغة العلمية، والقزويني بوصفه الشارح لهذه الأسس.

المبحث الخامس : كتاب عروس الأفراح، وقد تم تناول مايأتي:

. التعريف بالمؤلف بشكل موجز ؛ وذلك لأن ثمة دراسات تناولت سيرته تفصيلاً.

. الدراسات السابقة: ويعود سبب عدم إدراجها في المقدمة، ووضعها في الفصل الأول؛ لأن في بعضها مايقتضي الحديث عنه بشيء من التفصيل مما لاتتسع له المقدمة؛ ولذلك آثرنا أن نضعها ضمن متعلقات مباحث عرض الكتاب، وليتسنى لنا ذكر شؤون تحقيق الكتاب بعدها، وسيتبين ذلك في موضعه.

. آليات نقد الخطاب: وهي الإجراءات التي اتبعها السبكي في رسم ملامح منهجه.

. أدوات نقد الخطاب: وهي الإمكانيات العلمية المتمثلة بمختلف أنواع العلوم والتي أفاد منها في بحث مسائل البلاغة.

وختاماً: الحمد لله ربّ العالمين

الخطاب:

لاشك بأنَّ المنهج السليم يقتضي بيان المفاهيم التي تقوم عليها الدراسة؛ لأنَّ الدقة في استعمال المفهوم هي الكفيلة بمنح أية دراسة صفة "العلمية"، ومن ثم الوصول الى نتائج أقرب الى الواقعية والدقة، منها الى الخيال والعشوائية اللذين لايمكن أن ينهضا بعمل جاد، ومن هنا يكون لزاماً على الدراسة أن تبتدأ بإيضاح ماتعنيه بمفهوم "نقد الخطاب البلاغي" الذي انبت عليه عنواناً ومحتوىً، ولايمكن أن تتحقق هذه الغاية إلا من خلال تفكيك هذا التركيب الى ألفاظ منفردة، وبيان حيثية كل لفظ على حدة، ومن ثم معاينتها مجتمعة في تركيب واحد.

تتكون عبارة نقد الخطاب البلاغي من: نقد، وخطاب، وبلاغة، ولكل لفظة من هذه الألفاظ دلالتها اللغوية ودلالتها الإصطلاحية، ولاشك بأنَّ الدلالة الإصطلاحية تتحدد على وفق لميدان الدراسة؛ بمعنى أنها لاتكون على فهم واحد دائماً، ولهذا نرجئ الحديث عن دلالات هذه الألفاظ الى مابعد تحديد ميدان الدراسة، ومن أجل الوصول الى هذا الغرض نحاول أن نبتدأ بالتساؤل الآتي:

ما المفاهيم التي نحصل عليها لوبدلنا مواضع ألفاظ العبارة لتكون: الخطاب النقدي للبلاغة، أو حذفنا منها لفظة الخطاب لتصبح: النقد البلاغي؛ بمعنى: هل تحتفظ بمعناها السابق؟.

لاشك بأن تبديل مواضع الألفاظ أوحذف بعضها سيحدث تغييرا في المعنى، وإذ اطمأننا لهذه النتيجة فإننا نستطيع أن نسير قدماً في البيان والإيضاح وصولاً الى ترسيخ المفهوم، وعليه لابد من أن نقطع أولاً بأن المفهوم الذي نسعى الى ترسيخه هو ما لايقع ضمن دائرة مايعرف بالنقد البلاغي؛

لأن حدود تلك الدائرة وأن كانت متداخلة في ميدانها مع نقدالخطاب البلاغي من حيث النظر في حيثيات البلاغة سلوكاً وإجراءً؛ إلا أنها تختلف من حيث وجهة المادة المدروسة، فمادة البلاغة ليست واحدة كما سنوضحها فيما بعد، لكن قبل ذلك نحاول الوقوف على بيان مايعرف بالنقد البلاغي.

النقد البلاغي "هو النقد الذي يتخذ من البلاغة وشروطها في الكلام البليغ مقياساً لنقد النص الأدبي ويبحث في الأسس الفنية التي يقوم عليها الأدب كما حددتها الدراسات البلاغية، وبذلك فإن جهد النقد البلاغي ينصب لتبيين خصائص كل تركيب ومجرى كل أسلوب، وما قد يكون بينها من فوارق في المعنى، والعلم بأساليب الكلام والوقوف على خصائصها وبيان مايكون قد طرأ عليها من اختلاف عن أصلها اللغوي الأول "(3)، وعليه تكون البلاغة في هذا النقد أداة في تحليل النصوص والكشف عن قيمها، فهي إذن وسيلة، وليست غاية، ومن هنا نقول بأن المفهوم الذي نسعى إليه ليس النقد البلاغي؛ بل نقد الخطاب البلاغي؛ بمعنى: النقد الذي يتتبع الخطاب البلاغي في محوره العلمي وليس الإبداعي، ولتحقيق هذه الغاية لابد من الوقوف على مايأتي:

الخطاب والنص:

لمفهوم الخطاب علاقة وثيقة بمفهوم النص، فهما قد يفترقان، وقد يتشابهان، ومن هنا دأبت الدراسات على التفرقة بينهما وتحديد ميدان كل منهما من وجه، ودمجت بينهما من وجه آخر، وسبب ذكر مفهوم " نص " هنا كوننا أمام مدونة مكتوبة، وكل مكتوب مقترن بالنص، فضلاً عن ذلك نشير الى أن مفهوم "خطاب" قد يسحب الذهن الى دائرة الاعتقاد بأن ميدان العمل سيكون في حقل تحليل الخطاب، وهو ميدان عمل الدراسات اللسانية التي تعنى بتحليل الخطاب من حيث كونه منجزاً كلامياً، وهذا ليس مقصد دراستنا، فمقصد هذه الدراسة الوقوف عند المفهوم لا التحليل، ونسوق هذا التقديم لئلا يلتبس القصدان، وغاية مايمكن أن يقال لفض هذا التداخل هو: أن مفهوم الخطاب لاينتمي الى حقل معرفي واحد؛ بل ينتمي الى حقول معرفية مختلفة، فثمة المنظور اللساني، والمنظور السيميائي، والمنظور الإجتماعي، التواصلي، والمنظور الأيدلوجي، والمنظور التأويلي، وإزاء هذه الامتدادات المعرفية الواسعة لابد من الإقرار بتعدد الخطابات ومفاهيمها؛ لأن لكل حقل معرفي خطابه المتلون بصبغة هذا الحقل، غير أن تلون مفهوم الخطاب لايمنع أن يكون منطوياً على سمات عامة يمكن إجمالها بما يأتي:

- كل خطاب هو وحدة متتالية أو وحدة لغوية أكبر من الجملة.
- كل خطاب ينطوي على غرض التواصل؛ فالتواصل قيمة عليا لكل خطاب.
- كل خطاب تكون القصدية فيه ركنه الأبرز.

وهذه المشتركات هي التي تسوغ القول بأنَّ مفهوم الخطاب هو الهوية المعرفية لأي حقل معرفي؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحتم على كل دراسة للخطاب أن تعتني بتحديد ميدانه وحقله المعرفي، ومن ثم تحديد زاوية تناوله تحليلاً أو وصفاً، ومن هنا يصبح هدف الدراسة واضحاً من تناول مفهوم الخطاب؛ فالهدف هو الوقوف على مقولات المعنيين بالبلاغة لا لغرض تحليلها تحليلاً لسانياً آلياً؛ لأن التحليل من شأن الدراسات المعنية باللغة، أما هنا فإنَّ التناول يتم بتتبع الملامح العامة لهذه المقولات وصولاً الى القول بوجود مايمكن أن يطلق عليه " خطاباً بلاغياً " – وإن تعددت أوجه هذا الخطاب – وإذ يتحدد ميدان العمل يكون من مقتضاه التنبيه الى الإشكالات التي قد تواجه تحديد المفاهيم، ويكون لزاماً الوقوف عندها وعدم الإنصراف عنها أو تركها هملاً؛ لأن الإنصراف ربما كان من أقل نتائجه الوقوع في مزالق الوهم اتكالاً على تأسيس غير واعٍ للمفاهيم، وبناء على ماتقدم نجد بالدراسة حاجة الى مايأتي:

أولاً: تحديد المفاهيم؛ وهي: مفهوم الخطاب، ومفهوم النقد، ومفهوم البلاغة.

ثانياً: علاقة مفهوم نقد الخطاب البلاغي بالخطاب النقدي للبلاغة.

ثالثاً: علاقة المفهومين بالنقد البلاغي.

ونشير أيضاً الى أن الترتيب اللفظي لمفهوم " نقد الخطاب " يقتضي أن تتقدم لفظة " نقد" على " خطاب" غير أن التسلسل المنطقي يقتضي تقديم الخطاب؛ كونه الأسبق في الوجود، والنقد تالٍ له، وعليه يكون الابتداء بالخطاب هو المقتضى الوجودي، كما أننا لابد من أن نشير الى سبب استعمال "المفهوم" بدلاً من استعمال المصطلح؛ والسبب يعود الى كون المفهوم أوسع من المصطلح؛ فـ "إن ثمة قاعدة اصطلاحية تحدد أن المفهوم هو الذي يولد الحاجة الى اللفظ ولايوجد لفظ يولد الحاجة الى مفهوم... وأن الوظيفة الأساسية لنظام المصطلحات هي الدلالة على نظام المفاهيم "(4)، وعليه يكون استعمال المفهوم تحرراً من قيود تحديدات المصطلح.

. مفهوم الخطاب:

إنَّ للخطاب زخماً مفاهيمياً متنوعاً وإن سبب تنوعه هوتنوع ميادين المعرفة الإنسانية؛ فإن لكل ميدان خطابه الخاص به، وذلك باتخاذه اللغة وسيلة للوصول الى الآخر بما يمنح هذه اللغة من بعد سلطوي، والمقصود بالبعد السلطوي هو "القدرة على الجدل أو على توظيف الكلمات والأساليب التي تمكن المرء من خلال عرض قضيته أو الدفاع عن موقفه الى التوصل الى وفاق"(5) بقصد التأثير على المتلقي من خلال سلوك يستطيع إبراز العلاقة المتبادلة بين اللغة وسياقاتها الإستعمالية،

فالخطاب في مرحلته هذه يمثل المنطوق الموجه الى الغير لغرض إفهامه مقصوداً ما كما يمثل الصورة الكتابية أيضاً، وإن هذا الخطاب لايقف عند حدود الحضور والعيان؛ بل يتعدى هذا الحضور العياني الى الحضور الذهني، وكثيراً ما أشار الباحثون الى تعدد أشكال الخطاب، فكل ملفوظ أو مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة بذاتها، وبما أننا أمام مدونة يكون لزاماً أن نشير الى أنواع الخطاب لكي لاينصرف الذهن الى الملفوظ، فمايقع تحت دائرة الفحص في هذه الدراسة هو خطاب مكتوب " ويتميز الخطاب المكتوب باختيار الأفكار وترتيبها، بما يحقق مسافة يرسمها الكاتب بينه وبين خطابه من خلال بعض العلامات التي نفذها؛ علامات تفاوض للتفاعل مع أولئك الذين يوجه إليهم الخطاب "(6) وهذا ما يدفعنا لعدِّ مدونة السبكي خطاباً؛ لأنَّ فيها من عوامل التواصل مع المتلقي مايجعلها متصفة بهذه الصفة؛ وذلك من ناحيتين: الأولى من ناحية مادتها البلاغية، فإنها بهذه الصفة تمثل خطاباً بلاغياً، ومن ناحية كون هذا الخطاب البلاغي مقترناً بسلوك نقدي مثلت كذلك خطاباً نقدياً، وهذا ما نتناوله عند الحديث عن التباس مفهوم نقد الخطاب بمفهوم الخطاب النقدي، وعليه تكون هذه المدونة مندرجة في قائمة تصنيف الخطابات لأكثر من مسوغ؛ فتصنيف الخطابات كما هو معلوم ينطلق من معاييرهي الموضوع، والآلية، والبنية:

- فمن حيث الموضوع: يصنف الخطاب على أساس كونه خطاباً دينياً، أو علمياً، أو أيدلوجياً.
- ومن حيث البنية: الخطاب الفني...
- ومن حيث الآلية: الخطاب الشرعي، والخطاب الوصفي، والخطاب الحجاجي.

وهذا التوصيف لأنواع الخطاب توصيف مفتوح ومتدرج بحيث يمكن أن تتداخل هذه الأوصاف وتمتزج أو يمكن أن يضاف إليها أنماط أخرى (7)؛ ومن هنا نطمئن الى إطلاق مصطلح الخطاب البلاغي ابتداءً عليها، ومن ثم نطلق الخطاب النقدي؛ ولكن قبل ذلك ينبغي الاطمئنان الى سلامة هذه النتيجة بالاستعانة بالدراسات التي اعتنت بموضوع الخطاب وحيثياته وعلاقة هذا المفهوم بمفهوم النص انطلاقاً من كون " النصوص تبين في ارتباطها بالشبكة التبادلية أو الخطاب والوحدات الأساسية للوصول الى الأهداف الإجتماعية المحددة، وأن فهم العلاقات التبادلية ورد الفعل المقصود على المتطلبات التبادلية هما وحدتا لسانيات النص الأساسيتان "(8)، وعليه فالارتباط وثيق بين النص والخطاب؛ غير أن مايعنينا هنا هو النص المكتوب وينظر الى الكتابة على أنها مؤسسة إجتماعية موجهة لتسجيل الأحداث التي كانت على صورة شفاهية بواسطة أشكال خطية، فالكتابة غاية لديمومة النص ليكتب له البقاء وفي هذا المنظور يكون مصطلح الخطاب هو النص بوصفه عملية تواصلية

تستعين باللغة، غير أنها تتجاوز اللغة الى أطراف تلك العملية؛ لأنَّ تحليل الخطاب والكشف عن طرق إنتاج الدلالات الكامنة فيه يستدعي مراعاة أطراف غير لغوية منها: الصوت، والإشارة، والدلالات المساعدة الأخرى في إيصال الفكرة، وهذا يشكل مفترقاً بين الخطاب والنص؛ لأنَّ النص يمكن وسمه بأنَّه متوالية لغوية مستقلة تشكل الخطاب، والخطاب هو الذي يحققه، ومن هنا " فإن مصطلح الخطاب يوحي أكثر من مصطلح النص بأنَّ المقصود ليس مجرد سلسلة لفظية تحكمها قوانين الإتساق الداخلي؛ بل كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية بالمعنى الواسع، بهذا المعنى يكون الخطاب إنتاجاً لغويا أيا كان حجمه منظورا إليه في علاقته بوظيفته التواصلية... بوصف الخطاب سيرورة تواصلية تفاعلية لاتنفك عن المقام التواصلي الذي تم إنتاجها فيه"[9]، وبناء على هذا التوضيح نستطيع الإبتعاد عن منطقة التباس القصدين كما تقدم؛ فقصد التحليل يتحدد بمحلل الخطاب، "فمحلل الخطاب يعد الكلمات والعبارات والجمل التي تظهر في المدونة النصية لخطاب ما "[10] بوصفها عامل تواصل مع المتلقي ويقوم بتحليل المكونات تحليلاً آلياً للوصول الى فهم طبيعة مكونات الرسالة، أما المعني بالدراسة هنا فليس مكونات المقول؛ بل المقول نفسه من زاوية كونه مقولاً معبراً عن أفكار يمكن الكشف عنها وفقاً لسياقاتها المختلفة، فالناظر في هذا الخطاب يستطيع أن يرى أن له أبعاداً مختلفة، منها ما يتعلق بكونه موضوعاً في بعد، ومنها مايتعلق بكونه تقويماً في بعد آخر، ومنها ما يتعلق بكونه نقداً في بعد ثالث، ونعني بالموضوع هو المادة التي يعمل الناقد على تقويم التجربة من خلال قراءته إياها ومن ثم يتبلور من خلال هذا الموضوع، فالموضوع خطاب أول، والتقويم خطاب ثان، أما الخطاب الثالث فيعمل على استلهام معطيات حكم الخطابين النقديين ويبني عليهما تصوراته [11]، والبعد الأول يتضح في طرح المادة المدروسة، والأبعاد الأخرى في معالجاته النقدية لهذه المادة، بمعنى آخر أن تلك الخطوات تتكشف عن أكثر من عملية نقدية فالتنظير يفضي الى إنتاج " خطاب نظري من درجة ثانية... أي نقد النقد "[12]، وما نسعى الى الوصول إليه هو القول بتوالد الخطابات، وهذا التوالد يتيح للباحث أن يضع تصوراته على تلك الخطابات ضمن دائرة مايسمى بنقد النقد، وتشير الدراسات النقدية الحديثة الى أنواع مختلفة من الخطابات النقدية الموازية لخطابات الحقول المعرفية المختلفة ففي نقد النقد يلزم تسمية " ثلاثة أنواع من الخطابات تعمل تحت متن نقد النقد – إضافة الى متن تنظير النقد بصفته خطاباً رابعاً – هي: خطاب تاريخ النقد – خطاب تحقيق النقد – خطاب تعليم (تقريب) النقد. فكل خطاب هنا فعل يحرك النقد في اتجاه يكيفه بصورة ما"[13] وما يعنينا هنا هو أن هذا النص يؤكد ما

قدمنا القول فيه وهو تعدد أنواع الخطابات، وصورها وكيفياتها، وسياقاتها، وهذا مايدفعنا الى نتيجة مفادها: إن تعدد صور الخطابات التي هي تابعة لتعدد الحقول المعرفية يقابلها تعدد في صور الخطابات النقدية التي تواكب كل حقل معرفي، ومن ثم يمكن أن تتعدد صور الخطاب الواحد تبعاً لاختلاف دوافعه أو سياقاته المعرفية أو الفكرية، وهذا ما يغري بأن ينفرد المبحث التالي لهذا المبحث بالاعتناء بمسألة تعدد أوجه الخطاب البلاغي، وذلك بتناوله من خلال سياقيه: العقائدي، والمنهجي من دون محاولة الفصل بينهما، وهو مايأتي الحديث عنه لاحقاً بعد إتمام بحث المفاهيم، ويدفعنا كذلك الى إبداء الملاحظات أو وضع التصورات الخاصة وفق مايقتضيه منهج نقد النقد.

مفهوم النقد:

قبل الخوض في مفهوم نقد الخطاب علينا أن نبين المقصود بـ" نقد" ونحاول إخراج اللفظة من دائرة المصطلح الى دائرة أوسع تنسجم مع توجه الدراسة في استعماله؛ لكي يكون الاستعمال دقيقاً وغير ملتبس مع استعمالات أخرى، ولابأس في أن نتدرج من المعنى اللغوي لنصل الى غاية الاستعمال.

للنقد في اللغة معانٍ كثيرة يعنينا منها مايتعلق بتمييز الأشياء ومن ذلك تمييز النقود فقد جاء في لسان العرب "النقد والتنقاد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها"(14)، وهذا المعنى هو الأقرب لعملية فحص الكلام والكشف عن ميزاته وإظهار عيوبه ومحاسنه، والانتقاد: التعليل، وعند الفلاسفة: النظر في قيمة الشيء، فانتقاد المعرفة هو النظر في قيمة المعرفة "والفكر الإنتقادي هو الفكر الذي لايقبل أي قول دون أن يمحصه وينظر في قيمته، فإذا نظر في مضمون القول كان انتقاده داخلياً، وإذا نظر في أصله ومنشئه كان انتقاده خارجياً... والانتقاد بالمعنى الخاص هو إظهار عيوب الشيء دون محاسنه وهو انتقاد سلبي"(15)، ومن هنا فالنقد نعني به مفهومه الواسع الذي يعني التحليل وإظهار المحاسن أو العيوب على السواء.

- مفهوم "بلاغة ": قد يتبادر الى الذهن أن يكون موضوع هذا المحور هو تعريف البلاغة، غير أن الأمر ليس كذلك؛ فتعريف البلاغة ليس هذا محله، إنما الغاية من هذا المحور هو لبيان المقصود بلفظة بلاغة بإضافتها الى مفهوم الخطاب مع إضافة الياء إليها؛ لأننا عادة نستطيع أن نفرق بين مفهومين للفظة "بلاغة"، الأول أن يكون المقصود من إطلاق لفظة بلاغة: المنجز الإبداعي؛ بمعنى المادة اللغوية للبلاغة بما تنطوي عليه من إمكانيات جمالية وغيرذلك، وقد يكون المقصود من إطلاق لفظة بلاغة: الدرس المعني بفحص المنجز البلاغي

وتحليله والحكم عليه، فالأول: فن، والآخر: علم، والتفريق ينطلق من أن " فن البلاغة نص أدبي قد يكون شعرا على تعدد فنون الشعر، وقد يكون نثرا على تعدد أجناس النثر، أما علم البلاغة فهو الوعي الوصفي بما يتوافر عليه من آليات بلاغية تذهب بعيدا في قراءة النص الأدبي كاشفة عن اتصالها بحدودها، ومعطياتها البلاغية إتصالا تطبيقيا، وهنا يكون الفني سابقا، والعلمي لاحقا"[16]، وربما أدرك القدماء هذا التفريق؛ ففي إضاءة الخطيبي مايمكن أن يغني في فهم المقصود، فقد قال رداً على القزويني لانتقاده السكاكي بسبب تعريف البلاغة: **"البلاغة التي عرفها صاحب المفتاح هي البلاغة الصناعية المكتسبة لامطلق البلاغة، وما يشعر به هو تعريفها بعد الفراغ عن صناعة البلاغة التي هي علما المعاني والبيان"**[17]، فنص الخطيبي هذا يُشعر بتعدد البلاغة، ولذلك ينبغي تحديد نوعها عند ذكرها، وبالعودة الى موضوعنا نقول بأن إضافة " الخطاب" لكلٍ من الوجهين يحصل مايأتي:

- إضافته للبلاغة بوصفها "منجزاً إبداعياً " يعني أن يكون المنجز موجهاً، فيكون بذلك "خطاباً إبداعياً ".
- إضافته للبلاغة بوصفها "درساً" يعني أن يكون الدرس موجهاً، فيكون "خطاباً علمياً".

ويواكب مسيرة الوجهين نقد لمنجزهما على النحو الآتي:

- نقد للمنجزالبلاغي؛ بمعنى نقد للأقوال الإبداعية سواء أكانت شعرية أم نثرية، باستعمال البلاغة أداة في هذا النقد، وهذا هو "النقد البلاغي" وقد تقدم تعريفه.
- نقد للدرس البلاغي؛ بمعنى نقد لأقوال دارسي البلاغة من لدن دارسين آخرين، وأدوات هذا الدرس مختلفة منها الأصول والمنطق واللغة والنحو وغير ذلك؛ وهذا هو المعني بدراستنا.

ومن خلال ماتقدم ينتج أكثر من وجه لمفهوم الخطاب البلاغي ومفهوم نقد الخطاب البلاغي، ولكل منها خطاب، ومن هنا تتعدد أوجه الخطابات مما لايمكن حصرها؛ غير أنا هنا نحاول أن نحدد وجهة عملنا انطلاقاً من توضيح المعني بالخطاب البلاغي.

إنَّ المعني بالدراسة هو: مجموعة الموضوعات التي قام علماء البلاغة بدراستها دراسة علمية كل حسب إمكاناته وتوجهاته الفنية أو غير ذلك من توجهات، ومن خلال القراءات المتقدمة تبينت محددات الخطاب الذي نسعى الى توصيفه، وقد وضعته تلك المحددات في دائرة الخطاب البلاغي، وإن مايواكب هذا الخطاب هو مايمكن أن نطلق عليه: نقد الخطاب البلاغي، وبتتابع هذا النقد الذي غايته فحص الأدوات "الدرسية" للبلاغة، واتضاح أهدافه في كونه رسالة الى متلقٍ يمكن أن تتشكل

ملامحه بما يسمح بأن يطلق عليه "الخطاب النقدي للبلاغة، وعندئذ يكون خطاباً نقدياً موازياً للخطاب البلاغي.

إنَّ مايسوغ إطلاق تسمية "خطاب نقدي" هو أن يكون حائزاً على شروط منها: التجريد والإفهام والإقناع؛ فأما التجريد فنعني به أن يتمكن الناقد من تجريد المسائل من عوالقها المختلفة ليخضعها الى منظار النقد وقد أشار بعض الباحثين الى ضرورة وجود طاقة التجريد في الجهاز النقدي لدى كل ناقد فـ " مما يتعلق بالجهاز النقدي أيضاً طاقة التجريد التي يجب أن يتحلى بها الناقد ليستطيع السيطرة على المسائل المدروسة والوقوف على نظامها "[18]، وهذا الشرط موجود في خطاب السبكي، وأما الإفهام والإقناع فهما ماثلان من خلال استعماله للوسائل الإفهامية والإقناعية المختلفة كالأداة الأصولية والمنطقية والنحوية، ، وفضلاً عن استعماله تلك الأدوات قصد كذلك الى الشرح المطول لزيادة الإفهام؛ فـ "أما النص الشارح فعلى الرغم من إمكانية قيامه على قاعدة إخبارية؛ إلا أنه يتميز بالرغبة من إفهام أو شرح شيء ما من خلال الانطلاق الصريح أو الضمني من إشكالية يناقشها النص من أجل الوصول الى نتيجة أو إثباتها "[19]؛ لأن الخطاب يهدف أساساً لتغيير قناعات الآخرين، وهذا الخطاب هو الخطاب التنظيري الموازي للخطاب الإبداعي إن أخذ بنظر الاعتبار وصف الخطاب بالإقناع، ولعل التسمية تنطبق على هذا الجانب أكثر من انطباقها على جانب الإبداع؛ لأنه ليس كل إبداع ينطوي على شرط الإقناع، أما التنظير من لدن علماء البلاغة فشرط الإقناع قائم فيه، أما الجانب الأول ونعني به خطاب الإبداع فقد أشار الدرس اللساني الى وجود " ثلاثة أصناف من البلاغة على الأقل منها الأكثر ذيوعاً وهو المتصل بفن الإقناع... نصل هكذا الى التفريق بين ثلاثة أصناف كبيرة من الفصاحة اعتباراً لما نريد أن نقنع به: الإقناع بالصحيح أو الخطأ. الإقناع بالعادل أو الظالم. الإقناع بالنافع أو المسرف أو الضار... على أن هذا ليس مدار الممارسات الخطابية فحسب؛ بل وكذلك مجمل الطرائق المتوخاة في الخطابات الأيدلوجية "[20]

وهكذا فأي خطاب هو منطوٍ على وفق تسميته خطاباً على الإقناع سواء أكان هذا الخطاب منطوقاً أم مكتوباً " ولموضوع التحديد أبعاد مختلفة تتوقف على ما إذا كانت نظرة المرء آلية منطقية أو نفسية... فإن الأمور ذات التحديد هي التي تصلح للتعرف عليها من جهة المشاركين في الاتصال "[21]؛ وبعد أن تم الاطمئنان الى عدم الوقوع في إشكالية خلط المفاهيم يمكن أن نخلص الى ما يأتي:

– إن المقصود بالخطاب البلاغي هو: المقولات التي صاغها البلاغيون في مدوناتهم وهي خلاصة رؤاهم البلاغية؛ وقد تبينت أهمية بيان مفهوم الخطاب في هذه الدراسة وهي تجنب الوقوع في

تناول الخطاب وفقاً لآليات التحليل التي تضطلع بهاالنظريات اللسانية من خلال "أدواتها التحليلية لفهم منظومة النصوص وكشف مكنونات آجروميتها المتحكمة في فعلها المنجز ضمن شكل بعينه"[22]؛ فتحليل الخطاب بوصفه منجزاً كلامياً خاضعاً لإجراء تحليل مادته هو من عمل اللسانيات، وليس هو مضمارهذه الدراسة.

– إن تشكُّل مفهوم الخطاب على النحو الذي تقدم يصلح لأن يكون تهيئة لتجريبه على المقولات البلاغية في جانبها الدرسي "التعليمي" من خلال الوقوف على تمثُّلاتها؛ وأهم هذه التمثلات كان في شروح التلخيص وأهم أنموذج لهذه الشروح هو مدونة السبكي؛ لأن هذه المدونة تمثل الخطابين البلاغي والنقدي، وشمولية هذه المدونة، واستيعابها لهذين الخطابين يجعلنا في حل من الاحتياج الى أيصال المتون بالشروح فيما لو اخترنا غير هذه المدونة، ومعلوم أن من أهم الأسباب التي دعت كثيرا من الدراسات الى وسم الشروح بسمة التعقيد وعدم الفهم هو عدم النظر إليها متصلة، في حين ينبغي النظر "الى المتن موصولا به الشرح أو التقرير أو الحاشية فإننا لانجد فجوة أو نقصاً أو خلخلة فكرية أو قفزة ذهنية"[23]، ولعل الاحتياج الى هذا الإجراء يقع عند دراسة سائر شروح التلخيص إلا شرح السبكي فأنه عمد الى أن يجعله متصلا في ربط متنه مع متون وحواشي أخرى، وبذلك سهل مهمة القارئ في الفهم، فقد ضمن كتابه متونا أخرى وصبغه بكثير من أعمال غيره وجهودهم في الخطاب البلاغي؛ لذا ستكون دراسة جهوده هي دراسة موصولة مع الآخرين، ومن هنا يكون الخطاب النقدي الذي يتبنّاه السبكي خطاباً شاملاً وما على الدارس إلا الكشف عن حيثيات هذا الخطاب وملاحظة منظوره النقدي في تصويب الآراء أو تخطئتها ومن ثم تشكيل ملامح خطاب موازٍ للخطاب البلاغي يتمثل بمفهوم الخطاب النقدي للبلاغة.

– من خلال ماتم طرحه من إشكاليات في المفاهيم يمكن أن يبرز السؤال الآتي: لماذا لم يُسمَّ موضوع الدراسة بـ "الخطاب النقدي للبلاغة" بدلاً من نقد الخطاب البلاغي؟ والإجابة على هذا التساؤل تتلخص بمايأتي:

– إن إطلاق تسمية " الخطاب النقدي للبلاغة " يمكن أن يصرف الذهن الى الاعتقاد بأن الدراسة تتركز على بحث المقولات النقدية التي اتخذت من البلاغة وسيلة من وسائل نقد المنجز الأدبي؛ وهو مالاتعنى به هذه الدراسة.

- قد يصح إطلاق تسمية " الخطاب النقدي للبلاغة " بالفهم الذي حاولنا الوصول إليه، ولكن من خلال تقييده بقرائن نوع هذا الخطاب، وهو ماتقدم بيانه في هذا المبحث، ومن دون هذه القرائن سينصرف الذهن الى فهم آخر(24).
- بناء على ماتقدم يكون إطلاق تسمية " نقد الخطاب البلاغي " أكثر دقة في الوصول الى الغرض المتوخى من هذه الدراسة وقد تم الاصطلاح على هذه التسمية وفقاً للمقتضيات أعلاه؛ وبما اقتضته محاولات السبكي في نقده للخطاب البلاغي والتي قصد فيها الى بث روح جديدة في البلاغة العربية – بحسب تصريحه على الأقل – روح تقوم على إعادة النظر في مسائل البلاغة عموماً ومناقشتها والتطرق الى تعدد وجهات النظر في المسألة الواحدة ومزاوجة ذلك بحضور البعد التطبيقي وعدم إهمال الثوابت العلمية والإجراءات المنهجية في الضبط والتطبيق من خلال تحرك واسع داخل سياق الخطاب النقدي العام.

وبناءً على ما تقدَّم نقول:

إن تناول موضوع الخطاب البلاغي ونقد الخطاب البلاغي من جانبيهما المفاهيمي والإجرائي ينبغي أن يكون أحد الأبواب التي تنفتح على إعادة النظر في مسائل البلاغة سعياً الى التجديد الذي يتوجب أن يرتكز الى الثوابت ومن ثم ينطلق الى وضع التساؤلات التي تتولد جراء النظر في تلك المسائل، لكن هذا يتوقف على أمر غاية في الأهمية هو فهم الموروث البلاغي فهماً قائماً على مراعاة مرجعياته وأصوله دون التحجر عند غايات تلك المرجعيات، ومن ثم الإفادة من ذلك الفهم في تقييم الرؤية الفنية التي ينبغي أن تكون هي غاية درس البلاغة؛ فهذه الغاية هي التي يمكن أن توحد الخطاب البلاغي مستفيدة من كل تلك المرجعيات سواء على مستوى المنهجيات أو الأفكار أو الإجراءات، وهذا مايمكن أن يضطلع به المنظور النقدي لرسم خطاب بلاغي يقوم على كل ماهو فني مستبعداً المثبطات وعوامل الإحباط التي تحاول بعض الأفكار بثها من أجل الدفع الى الإقرار بجمود وتحجرالبلاغة التي لايمكن أن تتصف بصفة الجمود والتحجر مادام ثمة حرف عربي ينطق به لسان سليم.

وبعد أن تحدد المعني بمفهوم الخطاب البلاغي، ومفهوم نقد الخطاب البلاغي لابد من الوقوف على بعض ملامح تعدد أوجهه وربط هذا التعدد باختلاف المرجعيات والمناهج، ومن ثم الوقوف على الجذور النقدية التي شكلت خطاً نقدياً موازياً للخطاب البلاغي؛ وهو مايأتي في المباحث اللاحقة إن شاء الله.

المبحث الثاني
تعدد أوجه الخطاب البلاغي
الخبر، المجاز

تعدد أوجه الخطاب البلاغي:

لاشكَّ بأنَّ الهدف الذي أنشئت البلاغة من أجله في (أغلب وجوهه) كان هدفاً دينياً، وهو معرفة سر الإعجاز القرآني وفهم آيات القرآن فهماً صحيحاً، ولايخفى على الباحثين أن الخطاب البلاغي ليس خطاباً واحداً إذا ما نظر إليه من خلال مرجعياته العقائدية، وقد يتجلى تعدد الأوجه في بعض الصور الخلافية في مسائل بلاغية بحتة، غير أن جذورها ليست بلاغية، ولاشك أن مردَّ هذا التعدد هو كون درس البلاغة العربية نشأ أصلاً استجابة لدوافع دينية وإن " تأكيد علماء الكلام على تعريف البلاغة باعتبارها أداة لإخراج المشكل من حالة الغموض الى حالة الوضوح والبيان إنما يتصل اتصالاً وثيقاً بالعامل الديني... وقد أفضى الى المتكلمين عن طريق سنة طويلة في التصور والتناول "[25]، ومن هنا تعددت صور التناول للمسائل البلاغية تبعاً لتعدد الوجهات العقائدية؛ فمن صورالمسائل الخلافية: الكلام على مسألة صدق الخبر وكذبه، وكذلك الخلاف بين علماء الكلام في نظرتهم الى قضية الحقيقة والمجاز في الكلام عموماً أو في القرآن الكريم على وجه التحديد، وبما أن الموضوع متشعب ومتفرع سنكتفي بالإشارة الى أن هدف كل تلك الأبحاث ابتداءً هو كتاب الله؛ غير أن هذه الأبحاث قامت على مناهج مختلفة مما اقتضى إفراز وجهات نظر متعددة وخلافات كثيرة؛ وذلك لتعدد المرجعيات العقائدية التي انبنت على أساسها تلك التوجهات، وتعدد المناهج كذلك.

إن أولى المسائل الخلافية بين العلماء كانت مسألة الإعجاز القرآني، وربما كانت هي الباعث الأول المحرك لمعظم الدراسات، ولايخفى على الباحثين أن الخلاف كان متركزاً بين وجهة نظر المعتزلة وبين من ناوأهم في الرأي، وعلى أساس هذا الخلاف العقائدي تم تأليف الكثير من المؤلفات، وكان كل فريق يروم إثبات وجهة نظره بما يتلائم مع رؤيته العقائدية في تفسير النص القرآني، ومن هنا ظهرت مؤلفات الإعجاز سواء عند المعتزلة أم عند من ماخالفهم في الرؤية لاسيما "إعجاز القرآن" للباقلاني الذي حاول التهوين من شأن آراء الجاحظ المعتزلي؛ غير أن هذا الخلاف هو خلاف خلاق نتج عنه إثارة النقاشات، فضلاً عن محاولة كل فريق تغليب رأيه ومعتقده، حتى اتسع الخلاف ليشمل أقطاب البيئة العقائدية الواحدة فيما بينهم، وليس أدل على ذلك من محاولة الرماني وهو معتزلي نقض آراء أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي في "البغداديات" وهو معتزلي أيضاً[26]؛ ولعل المبعث في هذا هو تعدد وجهات النظر في المسألة الواحدة ومايترتب على هذا التعدد من اختلاف

في المنهج والطرح؛ فمنهم من نظر الى الإعجاز من ناحية المعاني، ومنهم من نظرإليه من ناحية النظم " على نحو بسط القول فيه وتجلى ذلك عند كل من القاضي الباقلاني في كتابه إعجاز القرآن، وعبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز "[27] ومن هنا لايمكن عزل الخلاف في المسائل البلاغية بوصفه – خلافاً عقائدياً – في جانب عن كونه خلافاً منهجياً يقوم على توجهات منهجية مختلفة في جانب آخر، ونخلص مما تقدم الى أن الدافع الديني وإن كان أساساً في التأليف لكنه لم يكن الوحيد، وأن ثمة عوامل ساعدت في تنمية الاتجاه التأليفي سواء أكانت تلك العوامل متجلية بمعاناة موضوع البلاغة من خلال النص، أم " من الخارج عن طريق معاناة أسئلة أخرى لغوية أو دينية أو معرفية عامة والعوامل المساعدة هي العوامل التي ساهمت في تعميق البحث في الموضوع أوتطويره، وهي تتعلق أساساً بالمثاقفة والتأليف في المجالات الفكرية المختلفة"[28]، ونسوق هذا الكلام لئلا يفهم مما تقدم أن منابت البلاغة موقوفة على العامل الديني فحسب؛ فثمة عوامل أخرى، ولعل تلك العوامل المختلفة تضيف وجوهاً أخرى لهذا الخطاب، وكما هو معلوم أن البلاغة وزعت بحسب مناهج دراستها الى مدارس مختلفة منها "المدرسة الأصولية، ومدرسة الرواة، ومدرسة الكتّاب التي تعدّ نواة للمدرسة الأدبية، ذلك أن البلاغة العربية نشأت وترعرت في أحضان علوم أخرى ترتبط بها أشد الارتباط، وستظل مرتبطة بها مهما بلغت سن الرشد "[29]؛ لأن كل علم من تلك العلوم عبارة عن مدونة فكرية لاتصل الى غاياتها إلا من خلال استعمال أدوات البلاغة في تنظيم مقولاتها.

إنَّ محاولة الوقوف على الأصل العقائدي أو الديني ضرورة منهجية؛ كونه الوجه الأبرزمن بين تلك الوجوه المختلفة، وعليه يمكننا أن نقف على بعض أوجه الخلاف في مسألتي " الخبر " ومسألة "المجاز" بناء على هذا التأسيس دون التعمق والغوص الى بواطن هذه الخلافات؛ لأن الهدف هنا لايكمن في بحث المسائل ذاتها من خلال مرجعياتها العقائدية؛ وإنما بحثها بوصفها نماذج لتعدد واختلاف الرؤى تبعاً لتعدد المرجعيات ليس إلا.

أولاً: الخبر وعلاقته بالصدق والكذب من وجهة نظر عقائدية:

مما لاشك فيه هو أن ذكر الخبر يستدعي أن يذكرمعه أن يكون صادقاً أو كاذباً؛ لترابط الأمرين في أذهان دارسي البلاغة، وقد استقر أن صدق الخبر أو كذبه " يثبت حين ينظر الى مطابقة مايدل عليه الكلام بمايكون للخبر من نسبة خارجية تعرف إحداهما من اللفظ، وتسمى النسبة الكلامية، وتعرف الثانية من الخارج وتسمى النسبة الخارجية، فإن تطابقت النسبتان كان الخبر صادقاً وإن اختلفتا كان الخبر كاذباً "[30] ؛ ومثل هذا الكلام نجده في معظم مقدمات مباحث الخبر في كتب البلاغة؛ إذ لا يعدو تعريف الخبرأن يكون " هو الكلام الذي يصح أن يقال لصاحبه: صدق أو كذب،

فإذا كان الكلام موافقا للواقع كان صادقاً، وإذا كان غير موافق للواقع كان كاذباً "[31]، وسيأتي بحث هذه الخلاصة في الخبر عند متقدمي الدارسين؛ لكننا قدمناها لنبين بأن هذا الفهم هوالإطار العام الذي يتجاوز التفاصيل التي بني عليها الموضوع؛ غيرأن موضوع الخبر وعلاقته بالصدق والكذب أعمق من أن يكون بهذا الإطار المستقر؛ فإن له أعماقاً وجذوراً نشأت منذ أن ابتدأ التفكيرفي بلاغة الكلام عموماً، والقرآن خصوصاً من لدن علماء المسلمين، ومعلوم أن بيئة الاعتزال هي التي نشأت فيها معظم المباحث التي تتعلق بكتاب الله، فتركز بحثهم على كونه مخلوقاً أو قديماً، وكذلك بحثوا مسألة إعجازه ومن مقتضيات هذه الأبحاث النظر الى مسائل البلاغة، ومن هنا كان للمعتزلة اليد الطولى " في تدوين البلاغة... إذ أخذوا أنفسهم بتلقين ناشئتهم كيف يفحمون خصومهم وكيف يحسنون البيان ويصوغون الكلام "[32]، وهكذ تكون مسألة بحث الخبر من أبرز المسائل التي كانت مثار خلاف، ولقد أفاد المعتزلة مما في البلاغة من إمكانات تمنح المتكلم حرية القول تعويلاً على تأويل المتلقي، وقد بنوا رؤيتهم على أساس أن القرآن الكريم أمر ونهي وخبر مما ينفي عنه صفة القدم التي ذهب إليها معظم المسلمين، ومن هنا أصبح موضوع الخبر واحداً من أهم الموضوعات التي اعتنى بها المتكلمون، ومن هنا نشأ الخلاف حول علاقة الخبر بموضوع الصدق، والكذب وذلك من خلال إجرائه على عدة مرتكزات هي: الخبر ذاته، والمخبر، واعتقاد المخبر والنسبة الخارجية، ومن الذين بحثوا هذه المسألة إبراهيم بن سيار النظام؛ فالنظام يقيم صدق الخبر على اعتقاد المخبر لاعلى الخبر ذاته فـ " صدق الخبر هو مطابقته لاعتقاد المخبر... فلو قال: السماء تحتنا إذ كان معتقداً ذلك صدق، ولو قال: السماء فوقنا إذا كان عيرمعتقد ذلك كذب "[33]؛ أما الجاحظ فإنه يرفض انحصار الخبر في هذين القسمين مخالفاً آراء النظام مما يعزز القول السابق بأنَّ بعض الاختلافات لها وجهات منهجية بغض النظر عن مرجعياتها العقائدية، فكما هو معلوم أن النظام والجاحظ هما من بيئة واحدة هي بيئة الاعتزال' ومع ذلك فإنه لايوافقه في الرؤية السابقة؛ بل يرى أن الخبر ينحصر في ثلاثة أقسام: صادق وكاذب ولاصادق ولاكاذب؛ فالخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد هو الخبر الصادق، وغير المطابق مع الاعتقاد بعدم المطابقة هو الخبر الكاذب، وثمة خبر لاصادق ولاكاذب، وقد حصر القزويني رؤية الجاحظ بماياْتي:

- المطابق للواقع مع اعتقاد المخبر بالمطابقة. – صادق –
- الخالي من الاعتقاد مع عدم المطابقة. – لاصادق ولاكاذب –
- غير المطابق مع الاعتقاد بالمطابقة. – كاذب –

– المطابق مع عدم الاعتقاد[34]. – لاصادق ولاكاذب –

ومن الباحثين من فهم بأن كلام القزويني يوحي بأن للجاحظ مذهبين أحدهما في صدق الخبر وكذبه، ومذهباً آخر مخالفاً لما عليه الجمهور في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، لكن هذا الباحث لم يبين كيف فهم ذلك، فضلاً عن أنه استعمل أسلوباً في النقد لايليق بباحث أكاديمي حيث قال عن الجاحظ: " ولكنه هوى الى الحضيض حين وصف الخبر المخالف للواقع والاعتقاد معاً بأنه لا صادق ولاكاذب، وكان حرياً به أن يحكم عليه بالكذب المحض؛ لأنه خلا من جهتي التصديق كلتيهما، فلاهو صادق بالنظر الى الواقع الخارجي، ولاهو صادق بالنظر الى الإعتقاد وقائله "[35]، وربما كان الدافع العقائدي هو الذي أدى الى تحامل الباحث على الجاحظ، أو أنه لم يفهم المسألة فهماً دقيقاً في هذا الجانب، فمثلاً لو أخبر شخصٌ ما بأنَّ النهر ليس فيه ماء، والواقع أن النهر فيه ماء، والمخبر لايعتقد بمطابقة الخبر للواقع فلا يمكن أن نعده صادقاً؛ لأن الخبر مخالف للواقع، ولايمكن أن نعدَّه كاذباً؛ لأنه لم يعتقد بأن هذا الخبر مطابق للواقع، ومن هنا يمكن النظر للموضوع من زاوية أخرى هي أن الجاحظ راعى بعض الحالات الخاصة التي يكون المخبر فيها مضطراً لنقل خبرٍما مع عدم اعتقاده بمطابقة هذا الخبر للواقع، فمثل هذا المخبر لايحكم عليه بأنه كاذب، ولاشك بأن تأسيس الجاحظ هذا منطلق من رؤية عقائدية وفكرية لبناء الأحكام التي تستند في مرجعياتها لهذا الموضوع، ومن ثم فلايمكن الحكم على هذه المسألة من هذا المنظار الضيق.

أما الزمخشري فقد بحث الخبر وفق منظور الصدق والكذب وذلك في كلامه على قول المنافقين ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾[36]، فقال: "**لأنه إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة فهم كاذبون في تسميته شهادة**"[37] بمعنى أن الكذب أن يكون الخبر لاعلى وفاق المخبر عنه سواء علم المخبر أم لم يعلم.

وإذا أردنا أن نلم ببعض آراء غير المعتزلة في بحث الخبر فسنقف عند ابن قتيبة، فعلى الرغم من أن بحث الخبر عنده لم يأخذ مساحة كبيرة من كتابه إلا أنه نبه الى عظيم خطر الخبروسعة وجوهه بعد أن ميزه عن سائر الكلام بدخول الصدق والكذب فقال: " **والخبرينقسم الى تسعة آلاف وكذا مئة من الوجوه، فإذا أراد المتكلم أن يستعمل بعض الوجوه في كلامه كانت وبالاً على لفظه وقيداً للسانه وعيَّاً في المحافل وعقلةً عند المتناظرين** "[38]؛ ويستشف من تنبيه ابن قتيبة لأهمية الخبر ناحيتان: الأولى: أنه لايوافق ماتقدم من حصر وجوه الخبر[39]، وعدم موافقته نابعة لاشك من وجهة عقائدية مختلفة عن وجهة المعتزلة؛ أما الناحية الأخرى فيمكن أن تمثل منطلقاً لرؤية منهجية غايتها التأسيس

لهذا الموضوع من حيث أهميته في الكلام؛ غير أنه أورد ذلك بإشارات مقتضبة ليفتح مساراً في البحث غير مسار الصدق والكذب، أما عبد القاهر الجرجاني فقد تناول موضوع الخبر من منظوريقوم على أساسين: الأول الوجهة العقائدية في مسألة الصدق والكذب، فضلاً عن الى علاقة هذه الوجهة ببحث الألفاظ والمعاني كون الألفاظ صورة للمعاني؛ أما الآخر: فكون الخبرأحد أعمدة الكلام، وبما أن بحث عبد القاهر كان منصباً على الكشف عما مايجعل الكلام بليغاً؛ فلذلك أولاه عناية بوصفه ركيزة من ركائز القول؛ غير أنه ركز على قضية الإسناد، فالمخبر به هو المسند والمخبرعنه هو المسند إليه، أما فيما يتعلق بالصدق أو الكذب فالمخبر عند عبد القاهر هو المتحكم بالعملية الإخبارية فما الخبر إلا " معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض "[40]، ولايخفى مافي كلام عبد القاهر من الإشارة الى المقاصد القائمة في النفس والتي تمثل الألفاظ صورة عنها وهي الوجهة التي ظهرت عند السبكي في بحثه لموضوع الفصاحة.

وأخذ الخبر عند فخر الدين الرازي (ت606هـ) تحديداً أدق وابتعاداً عن كون معرفته متوقفة على الصدق أو الكذب؛ لأن معرفة الصدق والكذب ذاتها تتوقف على تحقق الخبر، فكيف إذن يعرف الخبر بتحققهما ؟ قال في تعريف الخبر: "**هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي أو الإثبات**"[41]، وربما يكون الرازي متابعاً لعبد القاهر في مسألة النسبية؛ أي تناسب الخبر بين معلومين في نفيه وإثباته؛ فإنه ينظرالى النسبية في مدى تحقيق الخبر بين المسند والمسند إليه، سواء أكان في البنية المثبتة أم المنفية وهذا شيء شبيه بماكان الشيخ الجرجاني يشير إليه.

إن تعريف الرازي للخبر أخذ حيزاً عند السكاكي بنى عليه بعض ردوده وذلك بقوله "**وكقول من قال: هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي أو الإثبات ليتها صلحت للتعويل** "[42]

ولم يغب عن بال القزويني الخلافات التي نشأت في البيئات الكلامية المختلفة في الخبر؛ ولذلك أولاه عناية، فذكر أوجهاً من هذه الخلافات [43]

ثانياً: الحقيقة والمجاز:

تقدم القول بأن البيئات الكلامية هي التي نشأ فيها التفكير البلاغي، ومن أبرز إفرازات هذا التفكير هو البحث في قضية الحقيقة والمجاز، وهي مايمكن أن يستدل الباحثون على تعدد أوجه الخطاب فيها تبعاً لتعدد مرجعياتها العقائدية، فانقسم المتكلمون بكل توجهاتهم الى فريقين: فريق يقر بوجود المجاز، وفريق ينكر وجوده، وعمد الفريق الأول الى تثبيت إقرارهم بكل ما أوتوا من قوة الحجج والاستدلالات، وعمد الفريق الآخر الى نفي الظاهرة بكل ما أوتوا من قوة كذلك. ونقف هنا على أهم ملامح هذا الخلاف على سبيل الإشارة التي يمكن أن تغني في دعم فكرة تعدد أوجه الخطاب التي ثبتنا على أساسها منظور هذا المبحث متجاوزين التفاصيل التي ليس من شأن البحث الخوض فيها.

كان غرض المعتزلة من إثارة موضوع المجاز تأويل بعض الآيات التي لايستقيم ظاهرها مع الأصل العقائدي، مقابل هذا كان رأي الظاهرية الذين حاولوا أن ينفوا وجود المجاز، وثمة موقف قد يكون وسطاً بين من غالى في تثبيت المجاز وبين من نفى وجوده مطلقاً، ولايخفى على الباحثين ماكان لهذا الخلاف من ارتداد على اللغة ذاتها في اعتبار كونها اصطلاحاً بشرياً، أو كونها توقيفية، أو كونها بين هاتين الرؤيتين، وكان الجاحظ من الأوائل الذين أثبتوا وجود المجاز، وإن القاضي عبد الجبارفرق بين نوعين من المجاز؛ فثمة مجاز يقع من جهة المواضعة، وهذه مواضعة طارئة على المواضعة الأصلية ومجاز يقع من جهة المتكلم وهذا لابد أن يكون به قرينة تدل على على إرادة المجاز، وهذا التفريق كان الأساس الذي اعتمده البيانيون في تحديد أنواع المجاز فيما بعد[44].

مايعنينا هنا هو القول بأن المعتزلة إنما أثبتوا المجاز لأنهم رأوه أمراً لابد منه، فقالوا "بالمجاز وحملوا عليه الآيات التي يتنافى ظاهرها مع قولهم في صفات الله وتنزيهه، خاصة الآيات التي يمكن أن يفهم منها التشبيه"[45]؛ وقد أفاض الجاحظ في هذا البحث من خلال إشاراته الكثيرة وتناوله لآي الذكر الحكيم التي أراد أن يثبت وجود المجازفيها، ولم يعمد الى تحليل الآيات المتعلقة بالصفات الإلهية فحسب؛ بل تناول الآيات التي رأى فيها مجازاً بغض النظر عن مضمونها، ومن ذلك ماجاء في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[46]، فرد على من ينكر إطلاق الشراب على العسل بأن العسل ليس شراباً، بأن الشراب مجاز، وهذا الاستعمال وارد في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر[47]:

إذا نزلَ السماءُ بأرضِ قومٍ   رعيناهُ وإنْ كانوا غِضابا

وتناول القاضي عبد الجبار الآيات التي رأى فيها مجازاً، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾(48)، في معرض رده على منكرالمجاز " **أنه تعالى بين بهذا المجاز مالايفهم بالحقيقة؛ إذ المراد أن هذه الدار من حق الحياة فيها أن تدوم ولاتنقطع، ومن حقها أن يدوم نعيمها بلابؤس، وأن تصل بلامشقة** "(49).

وبهذا يكون المجاز عند المعتزلة واقعاً في الكلام إذا تعارض ظاهر النص مع المعرفة العقلية "وتصبح القرينة في هذه الحالة قرينة عقلية أشد في دلالتها من القرينة اللفظية المتصلة بالكلام نفسه"(50)؛ والحديث عن القرينة العقلية سيكون له الأثر البالغ في توجيه أبحاث البلاغيين في تقسيمهم الكلام وهو ماظهر عند عبد القاهرفي " صياغة التصورات النهائية لمفهوم المجاز وأقسامه وهي التصورات التي انتقلت الى كتب المتأخرين كالسكاكي والخطيب القزويني"(51) ومن تبعه من المتأخرين.

إن ماتقدم هو موقف المعتزلة من وجود المجاز ومقابل هذا الموقف ظهر موقف حاول أن ينفي وجود المجاز منطلقاً من نظرته إليه كونه كذباً، وقد لخص السيوطي نظرتهم تلك وإنكارهم له بأنَّ المتكلم لايعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى(52)، وإنكارهم المجاز هنا إذن هو كونه موصوفاً بالكذب، أما الاستشكال في مسألة الصفات فقال في معترك الأقران بالإتفاق على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولامشيئة، فمثلاً قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ ، و"**والمعنى صفة نور الله في وضوحه كصفة مشكاة فيها مصباح على أعظم مايتصوره البشر من الإضاءة**"(53).

وبعد معرفتنا لهذه الأسس قد يبرز لدينا تساؤل مفاده: إذا كان نفي المجاز متعلقاً بكون المجاز كذباً ينبغي تنزيه القرآن الكريم عنه فلماذا سحبوا هذا الإنكار الى اللغة عموماً، ونفي المجاز فيها مطلقاً؟ والجواب هو لكي لايوقعهم عدم نفيه عن اللغة عموماً في الفصل بين لغة القرآن ولغة العرب؛ لأن ذلك الفصل سيرتد برأيهم الى التناقض؛ لأنهم يقرون بأن لغة القرآن ليست غير لغة العرب، ومن هنا حاولوا نفي المجاز عن اللغة عموماً، غير أن الملاحظ أن آراءهم تلك جاءت عن طريق المتأخرين فابن القيم يعزو إنكار الظاهرية تقسيم الألفاظ الى حقيقة ومجاز الى أن الشرع لم يرد هذا التقسيم ولادل عليه ولا أشار إليه، وأهل اللغة لم يصرح أحد منهم بأن العرب قسمت لغاتها الى حقيقة ومجاز، ولا وجد في كلام من نقل لغتهم عنهم مشافهة ولابواسطة ذلك، ومبعث هذا الإنكار هو لرفض الأسباب الجالبة للتأويل فقد رأى أن الأسباب الجالبة للتأويل أربعة: إثنان من المتكلم

واثنان من السامع... فالمتكلم نقصان بيان أو سوء قصد، وكذلك السامع " فإن انتفت هذه الأمور الأربعة انتفى التأويل "[54]، وعليه يكون المجاز من الأسباب الجالبة لسوء القصد وسوء الفهم، وأن القرآن الكريم غير عاجز عن الإتيان بالمعنى الذي يريد من دون اللجوء الى طرائق أخرى غير طرق الحقيقة، وهكذا تكون المسألة كلها دائرة ضمن إطار ديني خالص، وذلك لعدِّهم المجاز مجاهرة بالكذب وقول بلاعلم وهذا مالايرتضيه الدين الإسلامي.

وبين الموقفين السابقين يبرز موقف ثالث لاينفي المجاز ؛ غير أنه لايقبل الإفراط فيه، ويمكن أن نقف هنا على أهم ملامح هذا الموقف عند من تصدوا لهذه المسألة، فمن هؤلاء ابن قتيبة:

إنَّ جهود ابن قتيبة في توجيه الخطاب الذي يسعى الى التعبير عن الرؤية الفكرية تؤكد على أن هذا التوجيه كان مرتكزه العامل الديني، ولاشك أن ذلك أسهم في تغذية البلاغة العربية؛ فإن جهوده في بحث الألفاظ والاختلاف والرد على الجهمية والمعطلة "يدلان على أهمية العامل الديني في إذكاء المناقشات حول النص القرآني وتفرده في طرائق الإداء"[55]، ومن الجدير بالذكر أن ثمة علاقة وثيقة بين مبحث الحقيقة والمجاز ومسألة الصدق والكذب التي تناولناها قبل هذا المبحث، وهذه العلاقة كانت من الدوافع التي دفعت ابن قتيبة للتصدي للطاعنين على القرآن باستعماله المجاز ، كون المجاز في نظر هولاء عبارة عن كذب، فقد رأى ابن قتيبة أن هذا الرأي هو من أشنع الضلالات وسوء النظر ، ومن ذلك أنهم نظروا في قوله تعالى ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾[56] فأنكروا إرادة الجدار ؛ غير أن ابن قتيبة لايرى كذباً في هذه النسبة؛ لأنه لوكان كذباً وكل فعل ينسب الى غير الحيوان يكون باطلاً، فإن كل الكلام سيكون فاسداً؛ لأننا نقول: نبت البقل وطالت الشجرة، وأينعت الثمرة "**ولو قلنا للمنكر لقوله: جدار يريد ينقض كيف كنت أنت قائلا في جدار رأيته على شفا انهيار: رأيت جدار ماذا؟ لم يجد بداً من أن يقول: جدار يهم أن ينقض أو يكاد... وأياً كان فقد جعله فاعلاً...**"[57]، وفي هذا رد على منكري المجاز وإقراربوجوده من جهة، ثم محاولة إخراجه من دائرة الكذب التي كانت الدافع لمن ينكره من جهة ثانية، فقد رأى أن المجاز ضرورة لغوية، وهذا هو موقفه في إبطال رأي من ينفي المجاز ، وبالمقابل فإن له موقفاً آخر من المثبتين لوجود المجاز ؛ لكونهم أخذوا المجاز بالمطلق، فأولوا ماجاء من آيات في كلام السموات والأرض وجهنم وغير ذلك، ومثل هذا الرأي كان عند عبد القاهر ، وقد مثل رأيه موقفا برز في إلحاحه على الجانب العقلي في استعمال المجاز منطلقاً من الوجهة الدينية التي لاتتقبل إسناد الأفعال لغير الله تعالى، مستعيناً بالأمثلة التي حاول من خلالها إثبات وجهته كالتمثيل للإسناد بقول الشاعر[58]:

وشيَّبَ أيامُ الفراقِ مفارقيْ

وقول الآخر[59]:

أشابَ الصغيرَ وأفْنى الكبيرَ

فأستدل بها على أن المجاز واقع في إثبات الفعل لفاعله لفظاً – مجازاً– وأن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى؛ ولكنه وجه في الأمثلة الى غير فاعله الحقيقي، وبحث عبد القاهر هذا هو ماكان له صدى واسع في توجيه أبحاث المتأخرين ولاسيما السكاكي والقزويني والسبكي وهو مايأتي لاحقاً في دراستنا[60] فيما يتعلق بالمجاز العقلي، فضلاًعن التوصل من خلال بحثه لتلك الأقوال الى التفريق بين نوعين من الاستعارة، وهما الإستعارة التصريحية والاستعارة المكنية، والغرض من هذا التفريق هوذات الغرض الذي دفع الى إقرار المجاز، ومن هنا يمكن أن نفهم الأساس الذي طرحه عبد القاهر لتفرقته بين الاستعارة التحقيقية والاستعارة المكنية؛ فالأول يقوم على المشابهة الصريحة والآخر لايشير الى مشابهة، وإنما يتوصل منه الى معنى؛ وسبب هذه التفرقة كما هو معلوم هو تجنب الوقوع في التشبيه الذي من شأنه أن ينافي التنزيه الذي هو من مرتكزات العقيدة، وبهذا تخلص من التشبيه في قوله تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾[61]، أو قوله تعالى ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[62]؛ لأنه لم يجد في لفظة العين مايمكن أن يكون متناولاً على حد التشبيه كتشبيه الإيمان بالنور، وهذا الإجراء من لدن عبد القاهر كان لحل معضلة الوقوع في تشبيه الصفات الإلهية[63]، ولهذا الغرض بحث الدلالة اللغوية والدلالية العقلية؛ فالأولى تقع تحت طائلة التصرف المعجمي في نقل المعنى، والأخرى تحت تصرف العقل في الإسناد، ولذلك ذهب الى أن من المجاز ماهو عقلي لادخل للغة فيه؛ وهو مايقع في الإسناد مع بقاء الدلالة الحقيقية في الذهن، وهذا التفريق قائم على رؤية عقائدية تفرق بين المعنى النفسي القائم في ذهن المتكلم، وبين الكلام الذي يدل عليه، وكان بحثه هذا انطلاقاً من تصور أن اللغة عبارة عن مجموعة متفرقة من الألفاظ، وأن الكلام هو دلالة على قصد المتكلم وهو تصرف في الإسناد وبناء على ذلك عرف الحقيقة وعرف المجاز[64]، وتعريفاته تلك كانت منطلقاً للمباحث البلاغية اللاحقة بمختلف اتجاهاتها والتي قامت بالأساس على وجهة نظر دينية.

إن التطرق الى الجذور الفكرية والعقائدية التي بنيت على أساسهما مباحث البلاغة غايته الإشارة الى أن مفهوم الخطاب البلاغي كان مفهوماً ذا أوجه متعددة وليس وجهاً واحداً،وتثبيت هذه الفكرة في التعدد هي مايمكن أن يكون منطلقاً لتوحيد الخطابات المتعددة في خطاب واحد ينبني على أساس المشتركات الفنية بين جميع الخطابات مستبعداً منها الدوافع العقائدية والفكرية التي تفرق بينها،

وعلى وفق هذا المنظور يمكن أن نطمئن الى إطلاق مفهوم خطاب بلاغي؛ غير أن توجيه هذا المنظور بالاتجاه الفني حصراً قد يبرز اعتراضاً على عرض ماتقدم من خلافات، ولدفع هذا الاعتراض نقول: إن المنهجية تقتضي أن يكون استعمال المفاهيم قائماً على الإحاطة بكل حيثياتها لئلا يغامر البحث في استعمالات المفاهيم دون تدبر، والتدبر يقتضي النظر في الدواعي والأسباب التي تشكلت الظواهرعلى أساسها، ومن هنا تم تناول موضوع الخلافات في المسائل البلاغية لنعيدها الى دواعيها وأسبابها الأولى التي دفعت إليها، فالإشارة الى هذه الخلافات ماهي إلا لتعضيد فكرة تعدد أوجه الخطاب تبعاً للمرجعيات المختلفة في الخط البلاغي الصرف وصولاً الى القول بأن ثمة خطًّاً يمكن أن يوجد بين هذه الأوجه هو الخط النقدي، وهوبموازاة مايمكن أن نصطلح عليه "الخطاب البلاغي" الذي تقدم الكلام عليه، ويكون هذا الخط هوالجامع للرؤية الفنية التي تقوم على ضفة أخرى بعيدة عن الخلافات العقائدية، وإن كانت تلك الخلافات هي المنطلقات في التأليف البلاغي؛ غير أن الأشارة الى هذه الأسس سريعا والوقوف عند بعضها فضلاً عن كونه إجراء منهجياً لابد منه فإنه يفيد بالتأسيس لأهم المسائل التي تناولتها الأطروحة في عدّها جذوراً للاتجاهات النقدية التي برزت فيما بعد، والتي تكللت بجهود بهاء الدين السبكي؛ لأنه بنى كتابه على معرفة جهود السابقين ومناهجهم تلك، المناهج التي سلكها المؤلفون للوصول بمؤلفاتهم الى مايدعم توجهاتهم، وهذا كله هو ما يمكن أن يكون نتاجاً لرؤية نقدية اختطها لنفسها تجوزنا بإطلاق تسمية "نقد الخطاب البلاغي" عليها استناداً إلى كل ماتقدم من مسوغات؛ وهذا الخطاب أوهذه الرؤية هي ماتطمح دراستنا بالإمساك بتلابيها لبيان فكرتها والإلمام بحيثياتها، وأن الإلمام بالدقائق والحيثيات يحتاج الى تأسيس لكي لاتتشتت الفكرة الأساس فتخرج على المنهج السليم، ومن هنا وبناء على ما تأسس من أرضية ممهدة نستطيع أن نتناول جهوده في النقد – بعد تخليصها – من العلائق غير الفنية، بقي أن نشير الى أن ماتناولناه من تعدد في أوجه الخطاب البلاغي كان غرضه الإشارة الى أن التعدد هذا لم يكن باعثه الوحيد اختلاف المرجعيات العقائدية، فمثلاً حتى فريق "المثبتين المجاز في القرآن الكريم لم يكونوا على درجة واحدة في القول في المجاز فيه؛ فالمعتزلة كانوا يرون للفظ دلالتين؛ الأولى وهي عبارة عن المعنى الظاهر المكشوف الذي تستتر تحته الدلالة الثانية وهي المجاز "[65]؛ وهذا يدل على اختلاف الرؤى داخل الإنتماء العقيدي الواحد مما يغري الباحثين بالقول بوحدة البلاغة العربية في منظور الرؤية الفنية المجردة عن العوالق الأخرى، والاطمئنان الى فكرة اختلاف المناهج التي تنطلق منها هذه الرؤية؛ ولايكون ذلك إلا بالنظرة الفاحصة لمسيرة البلاغة العربية حيث " بدأت بالرموز والإشارات،

ثم صيَّر عبد القاهر هذه الرموز وهذه الإشارات أصولا علمية واضحة، ثم جاء السكاكي ووضع هذه الأصول في معاقد كما قال، ثم جاء الخطيب القزويني ولخص هذه الأصول ذاتها في متن التلخيص، ثم جاء الشراح وشرحوها في شروح التلخيص، ثم جاء أصحاب الحواشي وعلقوا على هذه الشروح... وهكذا تقلبت هذه البلاغة"(66)؛ في العصور المختلفة حتى وصلت الى ماهي عليه في مادتها الأساسية؛ غير أن النظرة الى هذه المادة لابد من أن ترافقها نظرة أخرى تعتني بالجانب النقدي الذي رافق هذه التقلبات؛ لأن هذا الاعتناء هو الذي يولد حيوية في الدرس البلاغي ويمنحه روحاً للتتبع وإعادة النظر، ومن ثم عدم الركون الى فكرة الجمود والتحجر التي وسمت بها البلاغة؛ فمادام النقد قائماً ستبقى التساؤلات قائمة، وإن التساؤلات هي التي تدفع الى مزيد من البحث، وهو ما أردناه من نقد الخطاب البلاغي عند بهاء الدين السبكي، وتفحص هذا النقد وهو مايحاول بحثنا أن يضطلع به.

المبحث الثالث
جذور الإتجاه النقدي في البلاغة العربية

تقديم:

وقفنا في المبحث السابق عند نتيجة مفادها: تعدد أوجه الخطاب البلاغي العربي، وقد تبين أن تعدد هذه الأوجه كان نتيجة حتمية لأمرين: الأول تعدد المرجعيات البلاغية من حيث الأصول؛ الأمر الذي انعكس على فهم البلاغيين للمسائل وتوجيهها كل بحسب وجهته الإعتقادية، والآخر فقد كان بسبب اختلاف المناهج التي عالجت مسائل البلاغة، ومن هنا تشكلت فكرة مايسمى بالمدارس البلاغية؛ فمدرسة تميزت بطابع استعمال أدوات المنطق في دراسة المسائل، ومدرسة تميزت بطابع استعمال أدوات الأدب وتحكيم الذوق، ومالت أخرى الى الجمع بين المنهجين، وقد تكفلت دراسات كثيرة بالوقوف على مناهج هذه المدارس، وتناولت دراسات أخرى الأصول الخلافية، أما مايعني هذه الدراسة فهو تتبع الجذور النقدية في كل تلك الإتجاهات؛ لأن النقد هو الذي يمكن أن يشكل اتجاهاً آخر بعيداً عن الخلافات العقائدية وغيرها، ويمكنه كذلك أن يلم شتات جميع المسائل على وفق منظور فني يحاول إعادة النظر بالأحكام التي استقرت في اتجاه معين ورفضها اتجاه آخر أو بالعكس، وذلك باعتماد مبدأ الكشف القائم على التساؤل الدائم، لا على الإجابة القطعية، ولتحقيق هذا الغرض يحاول هذا المبحث الوقوف على أقدم النظرات النقدية باعتبارها تأسيساً للاتجاه النقدي في مباحث البلاغة في جانبيها الإبداعي والدرسي، وصولاً الى بلورة ملامح نقد الخطاب البلاغي الذي تتوخاه الدراسة بعد أن نستعرض بإيجازأهم المناهج البلاغية.

تقدم القول بأنَّ مناهج دراسة البلاغة العربية سلكت في أكثر من مسلك؛ فمنها ما اتجه نحو المنطق في التحديد والتقسيم والاستدلال، وهذا هو الطابع الذي تميزت به مدرسة المشرق، ومنها ما اتجه نحو الفلسفة، وتلك هي بلاغة المغاربة، ومنها ما تجه نحو دراسة البلاغة دراسة ذوقية أدبية، على أن تلك الاتجاهات لم تكن تنطوي على حدود صارمة تمنع من اختلاط المناهج؛ لكن الحكم عليها يكون من خلال غلبة الاتجاه العام، وثمة اتجاه جمع بين المناهج جميعاً وهو اتجاه مدرسة مصر والشام؛ فقد نحت هذه المدرسة نحو طابع خاص ميزها عن سائر المدارس؛ لأنها درست البلاغة على أنها وحدة واحدة تقوم عليها المقاييس الفنية(67)، ومايعنينا هنا هو الوقوف على أهم النظرات النقدية التي مثلت أساساً في النقد البلاغي قبل استقرار البلاغة في مرحلة مفتاح العلوم والشرح، وعليه تكون مهمة هذا المبحث هو تتبع الجذور القديمة انطلاقاً من الجاحظ وصولاً الى

مرحلة ماقبل السكاكي مرجئين النظر في جهود السكاكي والشروح الى مبحث لاحق، وقد وقفنا في الجذور القديمة على مايأتي:

جهود الجاحظ (255 هـ):

ليس ثمة من يختلف على أن جهود الجاحظ كانت تمثل البذرة الأولى لمباحث البلاغة والنقد البلاغي على السواء، وقد تقدم في المبحث السابق استعراض بعض جهوده من زاوية كونها منبثقة من دافع عقائدي كان الجاحظ يحاول الدفاع عنه أمام مخالفيه في الرأي؛ غير أن الأمر لم يتوقف عند خلاف أصولي أو عقائدي؛ بل أن تلك المناقشات والسجالات أفادت في تنشأة البحث البلاغي والنقدي باتجاه منظور فني صرف، فحتى مفهوم المجاز الذي بذل الجاحظ جهوداً كبيرة من أجل الدفاع عن وجوده فإنه لم يقصر النظر إليه كونه من الثوابت التي تدعم توجهه العقيدي، بل من ينظر الى تعامل الجاحظ مع هذا المفهوم سيقف " على أريحية في التعامل تدل على استقراره في الثقافة العربية الإسلامية في بعده الاصطلاحي مدة كافية لنسيان ظروف نشأته حتى بدا كأنه أصيل في اللغة لاينبو به التركيب ولايضطرب له القول..."[68]، ومثل هذه الرؤية هي مايمكن أن تجعل الباحثين يطمعون بتجاوز عوالق الخلافات التي كان سببها اختلاف المرجعيات العقائدية، والسعي نحو رؤية فنية تقوم على بحث المسائل من زاوية فنية فحسب، سواء على مستوى الخطاب البلاغي أو على مستوى نقد الخطاب، ولعل في الجاحظ مايمكن أن يمثل منطلقات لهذه الرؤية الفنية ويتضح ذلك جلياً في مناقشته لموضوع اللفظ والمعنى؛ فإن تلك المناقشات، وإنْ مثلت رؤيته في هذه المسألة وانطوت على نظرات نقدية مضمرة لاتجاه آخر كان يختلف معه فيها فإنها كذلك كانت هي المثار الأول للجدل الذي يمثل البذور النقدية الأولى في مسيرة البلاغة العربية، وهو بهذا يمثل الاتجاه الفني في البلاغة والنقد إذا ماتجاوزنا أسس الخلاف، ففي موضوع البيان الذي بنى كتابه البيان والتبيين عليه جمع الكثير من الحجج التي تؤيد وجهته، ومن ذلك الأشعار، والأخبار التي تعضد رأيه من جهات مختلفة، فبرع في الترجيح بين هذه الآراء، وقسم الناظرين الى موضوع البيان قسمين: القسم الأول هم أصحاب البلاغة والخطابة، والآخر: هم المعترضون على ذلك، وذهب في الرد على مذاهب شتى مما جعل حججه تتعدد، وسبل استدلاله تتنوع، وجهوده هذه تعد أسساً رصينة في تنمية الحس النقدي الذي تطور فيما بعد في النظر الى المسائل المختلفة؛ ومن ذلك أنه حث الكتاب على مراعاة منزلة مخاطبيهم بقوله "**ولاتخاطبن خاصاً بكلام عام**"[69]، وهذا يمثل أساساً لنظرية مقتضى الحال التي طورت فيما بعد، وكذلك نظرته في علاقة اللفظ بالمعنى "وهو رأي سيكون له شأن كبير في

نحت معالم الموقف العربي جملة من هذه القضية، فقد شبه المعاني بالغواني والألفاظ بالمعارض"[70]، وبهذا يكون الجاحظ أول من نظر الى خصائص اللفظ مفرداً ومؤلفاً وعلاقته بالمعنى.

– **الألفاظ والمعاني:**

ضبط الجاحظ الأسس الفنية الواجب مراعاتها في تعليق اللفظ بالمعنى وأهم مابنى عليه الجاحظ آراءه هو النظرة النقدية التي تقوم أساساً على رد الفكرة التي نشأت عند تيار لايحفل إلا بالمعاني، فإن هذا التيار يرى أن المعنى إذا كان حسنا لم يتغير حسنه عند صبه في أي قالب، وقد أفاض في مناقشة هذه المسألة عند اطراحه لرأي أبي عمر الشيباني في استحسانه لقول الشيخ[71]:

لاتَحسبَنَّ الموتَ موتَ البِلى فإنّما الموتُ سُؤالُ الرجالْ

كلاهُما موتٌ ولكنَّ ذا أفظعُ مِنْ ذاك لِذُلِّ السُؤالْ

فقد رد الجاحظ رأي أبي عمرالشيباني بروح الناقد التي تنطوي على رؤية فنية تشخص الجمال الفني بكل جوانبه ولاتقف عند حدود المعنى الحسن فحسب، بل تبحث عن المعنى المتشح بجمال اللفظ، فقد قال "**وأنا رأيت أبا عمر الشيباني وقد بلغ من استجادته لهذين البيتين ونحن في المسجد...** "[72]، وتجدر الإشارة الى أن الجاحظ " لايقصد باللفظ هنا اللفظ المفرد أو الكلمات المستقلة بعضها عن بعض؛ وإنما ماينتظم بالألفاظ من الكلام الذي يأتي على مجاري كلام العرب الفصحاء أي: ماسيعبر عنه عبد القاهر الجرجاني بالنظم "[73]؛ على أن لايدفع هذا القول الى ملاحظة تناقض بينه وبين ماقيل سابقاً من أن عبد القاهر بنى منهجه على خلاف رؤية الجاحظ، فالقولان صحيحان؛ أما الخلاف ففي توجيه عائدية النظم، وأما الاتفاق فهو في فكرة النظم نفسها، فالجاحظ كان يشير الى أهمية الصياغة والتأليف، وهذه الإشارة هي من الأسس التي طورها عبد القاهر في نظريته مع الإبقاء على بعض الاختلافات المنهجية في التفاصيل، عدا ذلك فإننا نستطيع أن نعيد القول بأن جهود الجاحظ في النقد تمثلت في إثارة المشكلات التي تناولها البلاغيون من بعده فـ "الملاحظات البلاغية التي نثرها الجاحظ في كتاباته المتفرقة تعد النواة الأولى للبلاغة العربية"[74].

لقد أثار الجاحظ كثيراً من المسائل النقدية مما لاسبيل للوقوف على تفاصيلها هنا، فمن ذلك ما أثاره من موضوعي البيان والبلاغة واللذين صارا فيما بعد محل نقاش ودراسة لمن أتى بعد " فقد تصرف بمعناهما بحسب دلالتهما في عصره، وهذه النظرة لاتختلف كثيرا عما نحن عليه الآن؛ لأن الجذر اللغوي لفعلي بان وبلغ لم يختلف على مر الأزمنة "[75]، وهذا يدل على عمق الفكرة التي كانت تحرك أبحاثه، فضلاً عن إدراكه لما يمكن أن يثير عند من يخالفه في الرأي، وكذلك رفضه

التفسير اللغوي الحسي للتشبيه وهو ما ورد عند أهل الظاهر[76]، وقد تبين قسم من ذلك في المبحث السابق، وقد عرضنا في مبحث تعدد أوجه الخطاب بعض آرائه الخلافية في المجاز؛ وأنه رد رأي من ينكر وجود المجاز اللغة[77].

ابن قتيبة (276هـ):

تقدم في مبحث تعدد أوجه الخطاب كيف واجه ابن قتيبة الفريق المعارض وقد بينا أن تناول اختلاف المرجعيات العقائدية يفيد توجه البحث في مسألتين: الأول في اختلاف المرجعيات ذاتها، والأخرى: هو أن سجال الفرق وجدلها والردود هي في وجهها الآخر تمثل وجهة نقدية، وعليه فإن ابن قتيبة يمكن أن تمثل مؤلفاته عاملاً حاسماً في ظهور المؤلفات البلاغية الى جانب الرؤية النقدية الموازية لها، وذلك من خلال إثارته لعدد من القضايا النقدية المهمة، وكانت مواقفه جريئة كما تقدم في المبحث السابق في دفاعه عن ضرورة المجاز واعتباره المجاز طريقة في التعبير لابد منها مقابل تهافت رأي من ينكر ذلك، ونتناول في هذا المبحث بعض جهود ابن قتيبة من وجهة فنية خالصة ومدى إسهامها في تأسيس المنظور النقدي، فما جهود ابن قتيبة إلا " لمحات بلاغية انبنت على جملة من الأحكام النقدية "[78]، ومن كتب ابن قتيبة التي مثلت هذا التوجه:

- أدب الكاتب: حاول ابن قتيبة في هذا الكتاب أن يظهر صورة ناصعة للأساليب التي يحرص سالكوها على أن تكون ملائمة لطبيعة الموضوع، وفيه من التنبيه غير المباشر الى الاعتبارات العملية في اختيار الألفاظ وملاءمتها للمعاني[79].
- الشعر والشعراء: ظهرت في الكتاب قضية اللفظ والمعنى بشكل جلي مما شكل أساساً لمباحث البلاغيين اللاحقة، الى جانب أبحاث الجاحظ الذي سبقه الى ذلك، فقد قسم الشعر الى أربعة أضرب أضرب، وهي: ماجاد لفظه وحسن معناه، وماجاد لفظه ولم ينطو على معنى حسن، وماقصر لفظه وحسن معناه، وماتأخر في لفظه ومعناه، وهذا التقسيم يقوم على النظر الى الصياغة التي من شأن اللفظ، والمعنى الذي هو من نتاجات هذه الصياغة، ومن إفرازات هذه القضية البحث في الأسس التي يقوم عليها مبدأ الحكم بالجودة أو الرداءة التي هي من الأطر التي دارت حولها مباحث كثيرة شكلت نواة للرؤى النقدية، وقد أفاد منها في نقده بعض الاختيارات الشعرية، فمن ذلك نقده الأصمعي في اختياره لبيتي المرقش؛ فقد قال "**والعجب عندي من الأصمعي إذ أدخله في متخيره، وهو شعر ليس ليس بصحيح الوزن ولا حسن الروي، ولامتخير اللفظ، ولا لطيف المعنى، ولا أعلم فيه شيئا يستحسن إلا قوله:**

النشر مسك والوجوه دنانير وأطراف الأكف عنم"[80].

وقد حاول أن يبين الأسس التي يقوم عليها مبدأ اختيار الشعر فذكر أن من دواعي اختيار الشعر وحفظه الإصابة في التشبيه وقد مثل لذلك بقول الشاعر(81):

كـأنَّ أبـا الشـمـوسِ إذا تـغـنَّـى يُحـاكي عـاطسًـا في عينِ شـمسِ
يـلـوكُ بـلـحْـيـهِ طـوراً وطـوراً كـأنَّ بـلـحـيـهِ ضـربـانَ ضِـرسِ

ومن القضايا النقدية التي كانت مثارا للبحث بين النقاد هي قضية الطبع والتكلف في الشعر.

ومن المظاهر النقدية البارزة في كتابه الشعر والشعراء هو رده على بعض النقاد الذين عابوا على امرئ القيس قوله(82):

أغـرَّكِ مـنِّـي أنَّ حُـبَّـكِ قـاتـلـي وأنَّـكِ مـهـمـا تـأمريْ القـلـبَ يفْعلِ

فيذكر ابن قتيبة أنهم قالوا "**إذا كان هذا لايغرك فما الذي يغر؛ إنما هذا كأسير قال لآسره: أغرك مني أني بين يديك وفي أسارك وأنك ملكت سفك دمي**"(83)، وقد رفض ابن قتيبة انتقادهم هذا لامرئ القيس، ونص على فساد رأيهم قائلاً "**ولا أرى هذا عيباً ولا المثل المضروب له شكلاً لأنه لم يرد بقوله حبك قاتلي القتل بعينه؛ وإنما أراد به أنه قد برح به فكأنه قد قتلني...**"(84)، ومايهمنا هو الرؤية النقدية المضمرة في رده على المنتقدين؛ ونقول مضمرة لأنها ربما مثلت نواة لمباحث المعنى ومعنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني، ومما جاء من ذلك أيضاً في رده على منتقدي قول الشاعر(85):

فـمـازالَ بُـرديْ طـيِّـبـاً مـن ثـيـابِـهـا الى الـحَـوْلِ حتـى أنـهجَ البُـردَ بـالِـيـا

فرأى ابن قتيبة أنه لا يجب أن يحكم على البيت باستحالة دعواه، ومخالفتها للمنطق فإنه يحمل على التوهم لفرط العشق، ومن المسائل الأخرى التي تعد من أسس النقد مسألة التشبيه، فقد اتخذه وسيلة من وسائل المفاضلة بين الشعراء(86)، ومن ذلك بيت امرئ القيس(87):

كـأنَّ قـلـوبَ الـطـيرِ رَطـبـاً ويـابِـسـاً لـدى وَكرِهـا العنَّـابُ والحَشَـفُ البـالي

هذا البيت الذي مثل علامة بارزة في مباحث التشبيه ومادارت حوله من مناقشات كثيرة.

مايعنينا هنا هو القول بأن ابن قتيبة يمثل جذراً متيناً من جذور النقد سواء أكان نقداً بلاغياً للشعروفنون القول أم نقداً للموضوعات البلاغية ذاتها.

المبرد (286هـ):

إن البحث في الجذور التي تكونت على أساسها الرؤية النقدية الفنية – بطرح التوجهات العقائدية – يستوجب التوقف عند معلم بارز من معالم التأليف البلاغي وهو المبرد، فإنه وإن لم

يخصص جهوده في إطار اتجاه بلاغي خالص إلا أن ماقدمه من جهود في وجه من وجوه تأليفه يدعم جهود التأسيس الأولى لمباحث البلاغة، وليس أدل على ذلك من بحثه للتشبيه؛ فإن توجهه في هذا البحث يعطي انطباعاً بانطوائه على منظور نقدي خاص، عمل فيه على منح المباحث شيئاً من الجدة والتركيز؛ ذاك أنه أفرد له باباً مستقلاً دل فيه على أهميته في لغة العرب بوجهيها الشعري والنثري، وكذلك الأداة الذوقية التي أفاد منها في جمع نماذج التشبيه، وكل هذا أسهم في التمهيد لظهور المؤلفات التي عنيت بهذا الباب البلاغي الواسع، وقد ظهرالحس النقدي فيه واضحاً، لاسيما في إيراده لبيت امرئ القيس[88]:

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطباً ويابساً لدى وكْرها العنَّابُ والحَشفُ البالي

قال المبرد: "**فهذا مفهوم المعنى فإن اعترض معترض فقال: فهلا فصل فقال: كأنه – رطبا – العناب، وكأنه – يابسا – الحشف قيل له: العربي الفصيح الفطن اللقن يرمي بالقول مفهوما ويرى مابعد ذلك من التكرير عيا؛ قال الله جل وعز، وله المثل الأعلى: (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) علما بأن المخاطبين يعرفون السكون ووقت الاكتساب**"[89].

إن كلام المبرد هذا ينطوي ضمناً على رؤية نقدية لكيفية توظيف البلاغة في القول الشعري، إضافة الى وعي وإدراك لطبيعة اللغة الشعرية ومماينبغي أن تكون عليه؛ تلك اللغة التي تنزاح عن بنيتها الأصلية وفقاً لفطنة الشاعر في استعمال اللغة الفصيحة، وما يمكن ملاحظته في بحث المبرد للتشبيه والذي يمثل نواة الأبحاث اللاحقة للمؤلفين مايأتي:

- حد التشبيه.
- طرفا التشبيه.
- أنواع التشبيه.

ولسنا هنا صدد الخوض في تفصيلات هذا الباب عند المبرد؛ إنما نحاول أن نشير الى مايخدم منطلقنا في البحث عن جذور الرؤية النقدية، فما يمكن أن يلاحظ عند المبرد هو تركيزه على مسألة وجود طرفي التشبيه، وهذا التركيز هو الذي فتح الباب للخوض في مسألة كون التشبيه من الحقيقة أو من المجاز ، وإشارات المبرد تثبت أنه كان يريد في التشبيه أن يكون مما يقع تحت فكرة المحافظة على حدود طرفيه، وإن تلك المحافظة هي التي تنحو بالتشبيه منحى انتمائه الى الحقيقة يقول: "**فإن شبه الوجه بالشمس فإنما يراد الضياء والرونق ولايراد العظم والاحتراق**"[90]، وقد بحث المبرد التشبيه في جوانب منها:

– **أضربه:**

أما أضرب التشبيه فهي **التشبيه المفرط والتشبيه المصيب والتشبيه مقارب والتشبيه البعيد الذي يحتاج الى التفسير ولايقوم بنفسه وهو أخشن الكلام**(91)، إن المحاور التي أثارها المبرد في موضوع التشبيه توسعت دوائرها في كتب البلاغة اللاحقة وسيرد ذكر مايتعلق بهذا الموضوع مفصلاً عند السبكي في مبحث التشبيه(92).

– **عائديته:**

من إفرازات موضوع التشبيه عند المبرد البحث في عائديته؛ هل هو للحقيقة، أو للمجاز؟ ومن المعلوم أن المبرد لايعد التشبيه من المجاز، مقابل من يراه كذلك هذا ما يرد في المباحث اللاحقة والتي تشير الى انقسام الباحثين إزاء التشبيه في تحديد عائديته على قسمين: قسم يعيده الى الحقيقة، والقسم الآخر الى المجاز.

يعد المبرد أول من عقد مقارنة بين كلام العرب متمثلاً بالشعر وبين القرآن الكريم، وهو ما أثار كثيراً من النقاشات في كتب المتأخرين.

عدا هذا فقد نثر المبرد في كتابه من مسائل البلاغة "كالإيجاز والإطناب وتحدث عن أسلوب الالتفات وأسلوب الإستفهام، وخروجه الى التقرير والتوبيخ، وتحدث عن التغليب وأسلوب التقديم والتأخير"(93) وغير ذلك من موضوعات البلاغة التي لم يكن غايته فيها إلا بيان أهميتها في الكلام، وما قدمه فيها على قلته يدل على رؤية نقدية تميز بين الأساليب القولية.

إن مايعنينا من ذكر المبرد هنا أمران: الأول جهوده التأسيسية لبعض مباحث البلاغة، والآخر الطابع النقدي الذي امتاز به أسلوبه؛ فمن ذلك مثلا قوله " **وأما اختياره وذكره أنه قول المازني... فإن هذا القول غير مرضي عندي؛ لأنك إذا قلت: نعم القائم زيد...**"(94)، ومثل هذا الكثير الذي يعد جذورا للمنظور النقدي العام والذي تطور فيما بعد على أيدي البلاغيين.

إبن المعتز (296هـ):

إن المسوغ الذي يمكن الاستناد إليه في إدراج ابن المعتز في مبحث الجذور النقدية هو أن كتاب البديع لابن المعتز قام أساساً على كونه ردة فعل على من يرى أن البديع هو من صنع المحدثين وأنه طارئ على الأدب العربي بعد القرن الأول الهجري، وأنه أعلن صراحة هذا الموقف في قوله الذي نورده نهاية المبحث، ولاشك أن ردة الفعل تمثل موقفاً نقدياً بحد ذاتها، عدا ذلك فإن كتابه يعد أول تأليف صنف في البديع جعل من البلاغة وحدها غاية تأليفه، فجاء الكتاب رداً على من ادعى أن البديع فن مستحدث، ويمكن تلخيص أهم مرتكزات الكتاب بما يأتي:

- إن المباحث البلاغية التي مثلت جهود ابن المعتز لم تكن إلا وسائل أقامها حججاً في دعم منظوره القائم على تفنيد مزاعم من يزعم باستحداث البديع.
- الرؤية الواضحة التي انبنى عليها الكتاب عكست درجة وعي كبيرة مثلت رؤية نقدية قائمة على البحث الدقيق والفحص المتأمل لا السجال الفارغ غير القائم على الحجج.

وقد وضع ابن المعتز كتابه استجابة لغايتين: الأولى: نقدية، والأخرى: قاعدية تقنينية؛ وتتجلى الغاية الأولى في جمع المادة والبحث فيها، والأخرى في محاولته وضع مسميات للفنون الأمر الذي أغرى من جاء من بعده أن يحذو حذوه ويسلك سبيله.

إن جهود ابن المعتز في وضع مرتكزات لحدود كتابه ظهرت بشكل جلي في مؤلفات كثير من البيانيين الذين تبنوا الرؤى النقدية في أبحاثهم؛ ولهذا يعد كتاب ابن المعتز أحد أهم جذور النقد في مسيرة البلاغة وتطورها؛ كونه أثار قضية شغلت بال المتأخرين هي قضية البديع، فضلاً عن أنه سبق الى التنبيه إلى هذه القضية التي لم يرد من خلالها أن يجعل البديع مصطلحاً جزئياً هو " ماتعارف عليه المتأخرون من وجوه تحسين الكلام اللفظية والمعنوية؛ وإنما معنى واسع أو مصطلح عام تنضوي تحته كثير من موضوعات البلاغة كالاستعارة والجناس والكناية والتشبيه والطباق"[95] فإنه يعني الفنون المبتدعة في الكلام وهذا يشمل البلاغة عموماً؛ ولهذا يمثل الكتاب علامة بارزة في التأليف البلاغي والتمييز بينه وبين العلوم الأخرى، وهو دليل على بوادر الروح النقدية وإرهاصاتها في المؤلفات القديمة " فالروح التي أملت الكتاب ليست روحا بلاغية فحسب؛ بل هي روح نقدية تمازج النشاطين بكيفية فريدة"[96].

ومن المباحث المهمة التي عني بها ابن المعتز مبحث الإستعارة؛ فقد تجلت فيه روح الناقد البلاغي الذي لاينقل فحسب؛ بل يقبل، أو يرفض وفقاً لمقاييس فنية كان يرتكز إليها فضلاً عن ذوق النقد؛ ومن هنا عاب بعض الأقوال التي وردت فيها استعارات غير مرضية، وربما عدم رضاه أو قبوله كانا من العوامل التي دفعت الباحثين من بعده الى الاستناد الى رؤيته النقدية، وإن هذه الرؤية ربما ساهمت في تصحيح مسار النقاد فيما بعد وتبني الجيد ونبذ الرديء ف-" التنبيه الى نقد الاستعارة على هذا الوجه قد فتح باباً لقيام النقد على أساس فني يتعمق فيه الناقد ويغوص الى قرار المعنى ويبحث عن الفكرة ومقدار التوفيق أو الإخفاق في تأديتها "[97]، وقد ضرب أمثلة للإستعارة كانت أساساً لتناول من أتى بعده من ذلك قوله تعالى ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾[98]

و﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ (99) و﴿ أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ ﴾ (100) و﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ (101) فهذه الآيات هي التي شغلت بال البلاغيين عموما كما سيأتي ذكرها لاحقا في مبحث الاستعارة (102)؛ قال ابن المعتز "**وإنما هو استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها مثل أم الكتاب ومثل جناح الذل ومثل قول القائل: الفكرة مخ العمل فلو كان قال لب العمل لم يكن بديعاً**"(103)، ولم يكتف بآيات الذكر الحكيم فقد نقل من الحديث النبوي الشريف، وكلام الصحابة وكثيراً من الأشعار التي انطوت على استعارات بديعية كانت موضوعات بحث لمن جاء بعده، من ذلك قول زهير (104):

صَحا القلبُ عن سلمى وأقْصرَ باطلُهْ وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحِلُهْ (105)

وهو ماعني به عبد القاهر الجرجاني وجعله مثالاً للتفريق بين نوعين من الاستعارة(106)، وكذلك قول أبي ذؤيب الهذلي(107):

وإذا المَنيَّةُ أنشبتْ أظفارَها ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لاتنْفَعُ

وهو البيت الذي انبنى عليه موضوع الإستعارة بالكناية في كتب البلاغة، وغير ذلك الكثير مما لامجال لذكره هنا؛ لأن الغرض هنا محاولة البحث في الجذور الأولى للرؤية النقدية البلاغية، والتي أصبحت فيما بعد خطاباً نقديا تَوَّجَه السبكي بجهوده، وننبه هنا إلى ما يمكن أن نلمح فيه التوجه النقدي لابن المعتز حيث قال في كتابه: "**ليعلم أن بشاراً ومسلماً وأبا نواس ومن تقيلهم وسلك سبيلهم لم يسبقوا الى هذا الفن؛ ولكنه كثر في أشعارهم فعرف في زمانهم حتى سمي بهذا الاسم فأعرب عنه ودل عليه ثم أن حبيب بن أوس الطائي من بعدهم شغف به حتى غلب عليه وتفرع فيه وأكثر منه فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض وتلك عقبى الإفراط...**"(108).

إبن سنان (466هـ):

تتمثل قيمة كتاب سر الفصاحة في مجال النقد البلاغي في أن محتوى الكتاب ينطوي على النظر في قضية الاختلاف في الألفاظ، وقيمتها في التعبير، وفي البحث عن ماهية الفصاحة والبلاغة وفي كون عائديتهما للألفاظ أو للمعاني، ولا يخفى أن مصطلحي الفصاحة والبلاغة هما من أكثر المصطلحات التي نالت اهتماماً واسعاً من لدن البلاغيين بمختلف توجهاتهم، وعلى أساسهما كان البحث في التمييز بين مراتب الكلام، وتتجلى أهمية الكتاب في كونه " أكثر نفعاً للطلاب والدارسين ولاسيما في تربية ملكة النقد "(109) هذه الملكة التي حاول أن يؤسس من خلالها منهجاً يقوم على

اتخاذ مقاييس يقاس بها الكلام، وهذان المصطلحان يعدان من أهم مشكلات النقد العربي، وقد حاول ابن سنان أن يجمع السلبيات التي يمكن أن ينطوي عليها اللفظ، وهو بذلك يتصدى لتيار يرى رأياً آخر في سبب فصاحة وبلاغة الكلام، ومن هنا نشير الى أن الكتاب أحدث أثراً فيمن جاء بعده من ناحية إثارة الحس النقدي لدى البيانيين، فقد أسهم في التأسيس لخط نقدي في البلاغة، ووضع مقاييس له، وأهم من تأثر به ابن الأثير ، ونشير الى أن بحث ابن سنان للألفاظ لم يخل منه كتاب من كتب المتأخرين في موضوع الدراسة ولاسيما كتاب عروس الأفراح، ولاشك أن رؤية ابن سنان للفظ وشروط الفصاحة فيه هي انعكاس لوجهة نظره النقدية التي خالف فيها أطرافاً أخرى تنظر للفظ نظرات مغايرة، ويبدو هذا واضحاً في مقدمته التي أودعها كتابه؛ فقد نقد المتكلمين، والنحويين، ونقاد الكلام بقوله: "**وذلك أن المتكلمين وإن صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ماهو؟ فلم يبينوا مخارج الحروف وأنقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وأصحاب النحو وإن أحكموا بيان ذلك فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذي هو الأصل والأس، وأهل نقد الكلام فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك** "(110).

إن جهود ابن سنان في النقد تتضح في إعلائه شأن الألفاظ وتناولها بشيء من السعة معتمداً النقد والتحليل والتعليل، وقد عرض ابن سنان الأقوال الفاسدة في نقد الكلام، وبين عدم صحة رأي من يذهب الى تفضيل المتقدمين، وناقش مسألة الإعجاز، وحاول أن يثبت صحة رأي من يرى أن إعجاز القرآن كان بالصرفة' ونذكر هنا بعض أقواله التي برز فيها سجاله النقدي، فمن ذلك عرض لأقوال القاضي عبد الجبار والرد عليه في مسألة الأصوات، فقد ذكر بأن القاضي عبد الجبار كان يرى بأن الأصوات غير متضادة، لأنها غير باقية، وإن المنافاة تصح في المتضاد الباقي، قال ابن سنان " **فأما الكلام في تماثلها واختلافها فالدلالة على ذلك ماقدمناه من الإدراك لها؛ فإن الراء تدرك ملتبسة بالراء، ومخالفة للزاي، وقد بينا أن الإدراك يتناول أخص صفات الذات...**"(111)، ونرى له مثل ماتقدم الكثيرالذي زخر به كتاب سر الفصاحة، من حوارات هادئة مع أصحاب الآراء التي تتعلق بالموضوعات التي انبنى عليها كتابه، عدا ذلك فربما كان بحثه في الفصاحة منطلقاً لبحوث البلاغيين، لاسيما البيت الذي استدل به على معنى الفصاحة وهو قول نضلة السلمي(112):

رأوْهُ فازْدروهُ وهْوَ خِرقٌ ويَنفَعُ أهلَهُ الرَّجلُ القبيحُ

فلمْ يَخْشَوْا مُصَالَتَهُ عليهم وتحتَ الرَّغوةِ اللَّبنُ الفصيحُ

وهذا القول وقف عليه السبكي طويلاً وبين سوء الفهم لمسألة التدليل على الفصاحة باللبن في كونه منزوعاً عنه اللبأ، فسوء الفهم هذا جعل المعنى معكوساً كما يتبين في مبحث الفصاحة عند السبكي[113]، كذلك تبينت جهوده في وضعه شروطاً يقاس بها اللفظ الفصيح مفرداً ومركبا، فإن هذه الشروط مثلت أيضاً مثار بحث لمن أتى بعده، بغض عن النظر هنا عن كون هذه الشروط مقبولة في نقد الكلام ، ومثلت أيضاً رؤية نقدية خالف فيها بعض من سبقه في هذه المسائل.

إن أهم مايمكن أن نخلص إليه في بحث الرؤية النقدية لابن سنان هو أن بحثه في الأصوات وقيمة الالفاظ وغير ذلك من متعلقات اللفظ والمعنى وهي الأسس التي انبنى عليها بحث الفصاحة والبلاغة يمثل أسساً قامت عليها أكثر بحوث البلاغيين الذين جاءوا من بعده وأبرزهم عبد القاهر الجرجاني وابن الأثير والسكاكي والقزويني والسبكي وغيرهم، وهذا مايتبين في المباحث اللاحقة، لذلك لم نطل الوقوف عند هذه المسائل لئلا يقع البحث في دائرة التكرار، فالغاية هنا هو بحث منطلقات الرؤية النقدية لهذه المسائل لا حيثياتها، وبيان ملامح هذه الرؤية من خلال الإشارة الى وعي المؤلفين وإدراكهم لأهداف تأليفهم، فإن معظم التأليف كان استجابة لدوافع علمية تبتغي تصحيح المفاهيم الخاطئة لهذه الموضوعات، ويتبين هذا بقول ابن سنان وهو مانختتم به هذا المبحث "**وأقول قبل كلامي في الفصاحة وبيانها: أنني لم أر أقل من العارفين بهذه الصناعة، والمطبوعين على فهمها ونقدها، مع كثرة من يدعي ذلك ويتحلى به، وينتسب الى أهله ويماري أصحابه في المجالس... إذ كان النقص فيما أبنته شاملا والجهل به عاما، والعارفون حقيقته قرحة الأدهم...**"[114]،

عبد القاهر الجرجاني (471هـ):

من المعلوم أن ثمرة جهود عبد القاهر تمثلت في تثبيته لفكرة إرجاع الإعجاز للنظم، مما جعل مفهوم النظم مقترناً باسمه، " فمما لايختلف عليه اثنان هو أن النظم كنظرية لها ضابطها ومفهومها الواسع، بل ولها أثرها الواضح في محيط علوم العربية لم تعرف إلا بعد عبد القاهر الجرجاني حيث وضعها وبسط القول فيها وساق لذلك الأدلة وأفاض في شرحها...بمنهج دقيق لفت أنظار الباحثين وجعل كل باحث يقف مع النظرية وقفة متأنية ثم يقول رأية فيها " [115]ومايعنينا هنا هوالقول بأن هذه النظرية عنده قامت أساساً على رؤية نقدية مفادها إبطال فكرة فريق آخر نظر الى النظم على أساس أنه رصف للكلمات "ومع أن فكرة النظم سبقت عند الجاحظ والخطابي والواسطي والباقلاني والقاضي عبد الجبار وغيرهم فإن عبد القاهر عمق البحث فيه وفسره بمعاني النحو وبيَّن كيف يرتبط بالإعجازوكيف يمكن التوصل من خلاله الى الخصائص التي جدت في نظم القرآن وجعلته معجزا وأسس منهجاً يساعد الباحث في الإعجاز على الوصول الى تلك الخصائص"[116]

ومن هنا تكون جهود عبد القاهر في البحث البلاغي هي جهود نقدية بالأساس، ومن خلال تلك الجهود استطاع أن يضع أسس المنهج التحليلي في دراسة البيان، والتنبيه الى المعاني العقلية، أما موقعه في مسيرة البلاغة والنقد فإنه يمثل حلقة الوصل بين جيل البلاغيين الذين سبقوه، وجيل اللاحقين له فكان موقفه ممن سبقه وممن لحقه موقف " الآخذ المعطي، ولكن الذي أخذه لايضارع الذي أعطاه فقد كان رحمه الله مجدداً حتى في مواضع الاشتراك التي كتب فيها هو وكتب فيها من قبله من الرواد "(117)، وقد رأى بعض الباحثين في كتاب أسرار البلاغة عدة خطابات منها: الخطاب البلاغي، والخطاب النقدي، والخطاب الشعري "فالخطاب الأول خطاب نقدي ينحو منحى التأمل والتدبر والسعي وراء كشف الدلالات... وكذا الخطاب الثاني"(118)، ومن هنا يمكن الوقوف على جهود عبد القاهر النقدية في مؤلَّفيه بما يأتي:

- أنه نبه الى غلط الناس في فهم ماجاء في فصيح ثعلب، فعبد القاهر يرى أن قصد ثعلب في ذلك هو أن الكلمة في اللغة ثبوتها وأنها في الاستعمال أكثر وهي على قوانين اللغة أكثر جرياناً.
- حاول أن يبين فساد آراء من غلط في تفسير الفصاحة والبلاغة والبراعة، فقد وقف على ثلاثة طرق منها؛ ففريق يرى أنها لاتعدو أن تكون إشارات وخط وعقد، وهو بذلك يشير من طرف خفي الى الجاحظ الذي بين الدلالات العامة في البيان، ومنها مايقيسها باللفظ، ومنها مايقيس الفصاحة والبراعة والبيان على أساس الصحة المطلقة والإعراب.
- حاول الوقوف على الرأي الذي يشير الى أن لامعنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي وتعديل الحروف حتى لايقع الثقل في النطق، وكذلك رد رؤية القاضي عبد الجبار بأن الفصاحة تظهر في الضم على طريقة مخصوصة فقد وقف عبد القاهر "من هذا التصور الشكلاني للإعجاز موقف الناقد المعترض؛ فالإعجاز لايرتد عنده الى مثل تلك المقومات الشكلية التي حصرها القاضي عبد الجبار في المواضعة والإعراب"(119) ووقف عند مامثل به الجاحظ في القول المشهور (120):

وقـبـر حـربٍ بـمـكـانٍ قـفـرٍ   ولـيـسَ قـربَ قـبـرِ حـربٍ قـبـرُ

وخالف الجاحظ بأن هذا الاعتبار الذي ذكره الجاحظ يلزم أن يخرج الفصاحة من حيز البلاغة ومن أن تكون نظيرة لها، غير أن هذا لايعني خلافاً مطلقاً في فكرة النظم بينه وبين الجاحظ؛ لأن ما أراده الجاحظ هو بيان مزية التأليف أيضاً، غير أن خلاف الجرجاني كان مع منكري إعادة المزية

لغير اللفظ؛ فـ "قد سعى عبد القاهر جاهداً الى نسف أطروحة أصحاب اللفظ؛ لأنها في زعمه أطروحة فاسدة وتقليد استحكم في النفوس، فضلا عن كونها لاتصلح للدفاع عن الإعجاز ومؤدية الى الضلال"[121] وموقفه هذا فضلاً الى كونه موقف حاول فيه سد الطريق على أصحاب الشبهات إلا أنه تتجلى فيه الرؤية النقدية الفذة وذلك من خلال استعماله الأدوات المختلفة في البحث والرد على المخالفين.

- ركز الجرجاني على التأليف ولامعنى للفظة مقطوعة عن سياقها إلا معناها المعجمي ذلك المعنى الذي لايمنحها صفة الفصاحة أو ينزعها عنها، فالعبرة في انتظام

اللفظة داخل سياقها؛ إذ لاجودة اللفظ ولارداءة إلا داخل السياق والنظم، وبذلك نقض مبدأ تخير الألفاظ.

- كان بحثه في البلاغة مخالفاً لبحث ابن سنان "فليس للجزئيات التي بحثها ابن سنان في نظم الجرجاني كبير أثر"[122].
- من أهم المسائل التي طرقها عبد القاهر والتي مثلت منطلقاً في أبحاث من جاء من بعده هي مسألة حده للحقيقة والمجاز وبنائه على دلالات العقل وهو مابنى عليه السكاكي رؤيته في علم البيان؛ يقول "**حتى ظنوا أنه ليس لهذا العلم قوانين عقلية وأن مسائله كلها مشبهة باللغة في كونها اصطلاحاً، يتوهم النقل عليها والتبديل ولقد فحش غلطهم فيه**"[123]، وما اهتمامه بهذه القضية واتكاؤه على إفرازات بحثها إلا لكونها وسيلة من الوسائل التي استعملها في إثبات صحة رؤيته الشمولية ودحض "كافة النظريات الجزئية المحدودة التي تعتمد على نمط معين من أنماط اللغة كالمجاز أو الاستعارة"[124]؛ فدراسته لهذه الموضوعات لم تكن دراسة لذات الموضوعات؛ بل كانت بوصف هذه الموضوعات أسساً تنبني عليها رؤيته الشاملة للغة والبلاغة؛ تلك الرؤية التي تصب في اتجاهين: الأول مايتمخض عن هذه الرؤية من أمور تتعلق بأصل الموضوع، والذي أفاد منه في دعم نظريته، والآخرما يمكن أن يفيد النقاد والباحثون منه من خلال تفحصهم للأسس التي بنى عليها رؤيته النقدية، فضلاً عن المسائل التي كان يثيرها في بحثه فمما تقدم نلاحظ " أن المسائل التي يثيرها عبد القاهر في هذا الحد هي بعينها أو تقترب مما أثارها سواه، بحيث ظلت تطوف عند البلاغيين في أوائل الفصول وأواخرها"[125].

ووقفت بحوث البلاغة –في بعض المسائل– عند عبد القاهر و" لم تكن الكتب المؤلفة بعده الا اجترار لماكتب"[126]، لاسيما بحث مسألة النظم، أما سائر بحوث البلاغة فقد سلكت سبلاً منهجية أخرى حتى وصلت الى أبي يعقوب السكاكي الذي حاول أن يضبطها في أبوابها ويصبها في منهج علمي فيجعلها كسائر البحوث العلمية، أما فيما يتعلق بالنظم فقد " أثرت نظرية النظم في البلاغة فأدخلها البلاغيون في بحوثهم وجعلوها أحد أقسام البلاغة الثلاثة وهو علم المعاني "[127]، وعلى رأس هؤلاء السكاكي.

ونخلص مما تقدم الى القول بأن عبد القاهر الجرجاني يمثل محوراً مهماً من محاور الخط النقدي للبلاغة العربية فلقد " برهن على مايتصف به من ذوق بلاغي ممتاز وقريحة وقادة تدرك أسرار الجمال وتميز الفروق الدقيقة بين صور الكلام... وهو من أجل هذا لايقنع بإدراك الفرق بين تعبير وتعبير؛ بل يريد أن يصل من ذلك الى قانون شامل وأقسام واضحة وفروق بين العبارات"[128] وكل هذه الجهود ساهمت في بناء الرؤية النقدية الفنية لدى من جاء بعده.

الرازي (606هـ):

مثلت جهود الرازي أسساً انبنت عليها جهود المتأخرين في ترتيب أبواب البلاغة وضبط موضوعاتها، وذلك انطلاقاً من نقده للشيخ عبد القاهر الجرجاني في عدم ضبطه الأبواب، وكذلك استعماله للدلالات العقلية التي ظهرت جلية عند السكاكي في مفتاحه، وربما مثل كتاب نهاية الإيجاز حلقة الوصل بين عبد القاهر وبين المتأخرين من ناحيتين: تتمثل الأولى بمحاولته ضبط الأبواب وحصر المسائل، والأخرى بالرؤية النقدية التي بنى كتابه على أساسها[129].

تمثل موقف الإمام الرازي من تأليف عبد القاهر في ناحيتين: الأولى في الثناء على جهود عبد القاهر، فقد صرح بأن الله قد قيض لهذا العلم علماً فذاً عمل على استخراج أصوله وقوانينه وترتيب حججه وإبراز دقائقه، أما الناحية الأخرى فقد حاول فيها أن ينقد عمل عبد القاهر بأن أهمل ترتيب الفصول والأبواب وزاد في الكلام وأطال، غير أن نقده هذا لم يقف عند بيان العيوب؛ بل حاول أن يسلك جانب الموضوعية في النقد فوجد عذرا لسلوك عبد القاهر هذا المسلك في تأليفه بأنه كان مركزا على استخراج أصول العلم، وقد وجد في هذا التقصير دافعا للتأليف في هذا العلم لسد النقص فأخرج كتابه " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.

وتتلخص جهود الفخر الرازي في تأليفه بمايأتي:

- تلخيص كتابي عبد القاهر أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، وذلك أن عبد القاهر نظر الى المسائل على أنها جزء من كل وكان غايته أن يلحقها جميعا في النظم، ولذلك فالمسائل لم تتضح منفردة؛ وإنما ضمن هذا الإطار الشامل، فأراد الرازي أن يقدمها في إطار آخر.
- بنى الرازي منهجه بناء جديدًا؛ فجعل الكتاب في جملتين بحث في الأولى المفردات، وأدخل فيها بعضاً من المحسنات وبعضاً من علم البيان، وبحث في الثانية النظم وأقسامه، وأدخل كذلك بعضاً من مسائل البديع، وكثيراً من علم المعاني، وبناء الرازي كتابه على جملتي المفردات والنظم تتجلى فيها رؤية الناقد الذي يرى أن الناظر في الكلام لابد له من أن ينظر الى المفردات، ثم الجمل.
- مهد السبيل لمن جاء بعده؛ فقد أخذ السكاكي والقزويني طريقة الرازي في التركيز على القواعد البلاغية، بالإضافة الى بحثه الدلالات، فالرازي هو الذي وضع بحث الدلالات على المعاني، فدلالة اللفظ أما أن تكون الدلالة وضعية أي مطابقية، أو عقلية، أي تضمنية أو التزامية؛ وهذا ماجعله السكاكي أساسا في بحث دلالة اللفظ[130].

إن مايعنينا من ذكر مافي كتاب الرازي هو القول بأنه مثل في كل الأحوال جذراً من جذور الخط النقدي الذي نتتبعه من خلال إشارات عابرة من دون تعمق في مسائله؛ لكي لانثقل البحث بما يشتت الفكرة الأساس، وفيما يأتي بعض الفقرات التي وردت في كتاب الرازي والتي تتجلى فيها الرؤية النقدية:

- قال مقدمة كتابه: "**ثم مع مالهذا العلم من الشرف الظاهر... ولكن الناس كانوا مقصرين في ضبط معاقده وفصوله متخبطين في إتقان فروعه وأصوله، معتقدين فيه اعتقادات حائدة عن منهج الصواب والسداد زائغة عن طريق الحق والرشاد ظانين أن كل من عرف أوضاع لغة... فهو بالغ في تلك اللغة من البيان...** "[131]؛ ففي هذه المقدمة ينبه الرازي الى ضرورة التمييزبين دراسة علم البيان ودراسة اللغة عامة، وهذا التمييز نجده عند ابن الأثير أيضاً، وكذلك السبكي ويرد الحديث عن هذا الموضوع في حينه.
- في إثبات فكرة أن إعجاز القرآن في فصاحته قدم من الأدلة التي حاول من خلالها دحض أقوال من قال بالصرفة.

- في إبطال احتمال أن تكون الفصاحة صفة للألفاظ، فقد استدل بما يثبت بطلان هذه الفكرة من وجوه؛ فالأول أن من المستحيل أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة الوضعية، والثاني: "**لوكانت الفصاحة لأجل الدلالة اللفظية لكانت مقابلة اللفظة بمرادفها معارضة لها فكانت الترجمة معارضة لها**"[132].

وقال أيضاً: "**وأما مايدل على بطلان الاحتمال الثاني خاصة فوجهان...**"[133] ونجد كثيراً من هذه السجالات والردود في كتاب الرازي؛ مما يثبت أنه بنى منهجه على رؤية نقدية حوارية؛ فقد وضع مباحثه إزاء آراء مخالفة لما يرى، ومع قلة الأمثلة التي قدمناها لرؤيته النقدية نستطيع القول بأن كتاب الرازي "يبقى ذا قيمة في دراسة البلاغة وتطورها؛ لأنه المرحلة الأولى نحو حصر مباحث البلاغة وتحديد أبوابها ومسائلها وقد استفاد منه السكاكي وصاغ كتابه من وحي عمل الرازي وبذلك أخذت البلاغة على يده شكلها الأخير وصورتها النهائية "[134].

إبن الأثير (637هـ):

لعلَّ من أهم الذين تنطبق عليهم تسمية ناقد بلاغي هو ابن الأثير، وإن القول بكونه يمثل العلامة الفارقة في هذا النقد يستند الى مرتكزين: الأول جهوده النقدية، والآخر: ما أثارت كتبه من سجالات نقدية بين البلاغيين؛ فأما جهوده النقدية في البلاغة[135]، فإن من يطالع ماكتبه ابن الأثير سيجد مصداق هذا القول جلياً، وخيرمثال هو ماتجلى في كتابه: المثل السائر، وكتابه الآخر الجامع الكبير[136]، ورسالته المعروفة بـ: الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان.

ربما لايكون من المغالاة القول بأن ابن الأثير يمثل ضالة الباحث في جذور النقد البلاغي؛ فقد امتاز كتابه المثل السائر بالرؤية النقدية الثاقبة التي اعتمدها كثير من كتب البلاغة والنقد؛ كونه اعتمد العلم الى جانب الذوق في تحليله للمسائل البلاغية، وقبل أن نعرض بعضاً من جهوده النقدية في البلاغة ننبه إلى أن كتاب الجامع الكبير ينسبه السبكي الى أحد أخوة ابن الأثير بقوله "**والمثل السائر للصاحب ضياء الدين نصر الله بن الأثير والجامع الكبير لأخيه**"[137]، وقد أورد محقق كتاب عروس الأفراح في الهامش ترجمة لصاحب كتاب الجامع بن الكبير بأنه: علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني أبو الحسن عز الدين بن الأثير من العلماء بالنسب والأدب من تصانيفه الكامل، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، والجامع الكبير في البلاغة، وقد استند المحقق في هذه الترجمة الى كتاب الأعلام[138]؛ غير أن الباحثين ينسبون الكتاب لضياء الدين؛ ومن هؤلاء محققا كتاب الجامع الكبير وهما الدكتور مصطفى جواد، والدكتورجميل سعيد؛ فقد جاء في مقدمة الكتاب " وبعد هذه الحقبة ظهرت براعة نصر الله بن الأثير في الترسل والتأليف في البيان فألف

كتاب الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثورالذي فاق ماتقدمه في الزمان من التآليف الخاصة بهذا الفن ثم ألف على غراره المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر "[139]؛ ولم يطل المحققان النظر في نسبة الكتاب؛ فمعظم ماجاء في المقدمة كان استرسالاً عن المثل السائر؛ مما يقوي الظن بصحة قول السبكي في نسبة الكتاب، غير أن الناظر فيه يستطيع الوقوف على التشابه الكبير بينه وبين المثل السائر مما يبعث الحيرة في ترجيح إحدى النسبتين، ومن الذين نسبوه الى ضياء الدين الدكتور أحمد مطلوب؛ فقد قال: " بينما نهج ابن الأثير نهجاً آخر سواء في كتابه الضخم المثل السائر في أدب الكاتب والشاعرأم في كتابه الجامع الكبيرفي صناعة المنظوم من الكلام والمنثور"[140]؛ وربما يكون مبعث هذه النسبة هو أن كتاب الجامع الكبير ينطوي على تشابه كبير مع كتاب المثل السائركما قلنا قبل قليل، حتى يكاد يكون نسخة منه، أو أن يكون مستلاً في بعض مباحثه من المثل، وثمة كتاب آخر ينسب الى ابن الأثير هو كتاب: كفاية الطالب.

إن أهمية كتاب المثل السائر في هذه الأطروحة من ناحية كونه ينبني على أسس منهجية ونظرات نقدية استطاع السبكي الإفادة منها في كتابه، عدا التشابه الكبيرفي أسلوب ابن الأثير وأسلوب السبكي ولاسيما في مقدمتيهما اللتين نرجئ الحديث عنهما الى مبحث وصف كتاب عروس الأفراح؛ لتعلق الأمر بدراسة السبكي أكثر من تعلقه بابن الأثير.

إن جهود ابن الأثير في البلاغة وإن كانت الغاية منها تعليم الكتاب الناشئين فن الكتابة إلا أنها بالمقابل لم تغفل عن الرد على من سبق في هذا الفن لتصحيح رؤية أو تقويم قول، وعليه فإن جهوده اصطبغت بطابع نقدي متميز إضافة لما قدمته للبلاغة من طابع فني أدبي فالبلاغة عنده " يلونها طابع الذوق الأدبي؛ حيث نراه قد استفاد كثيراً من آراء من سبقوه في الدرس والبحث البلاغي، ولعل من يقرأ كتبه خاصة الجامع الكبير والمثل السائر يجد بونا شاسعا بينه وبين غيره ممن فلسفوا البلاغة ومنطقوها"[141].

لقد كانت رؤية ابن الأثيررؤية نقدية بامتياز؛ فقد وقف طويلاً عند جهود ابن سنان في فصاحة اللفظة مفردة ومركبة، وفند كثيراً من آرائه، ورأى أن كثيراً من هذه الجهود غير مجدية في فهم الدرس البلاغي، وفعل كذلك مع كتاب الموازنة للآمدي؛ مع أنه يراه أنفع من كتاب سر الفصاحة؛ لولا أنه أهمل أبواباً من هذا العلم.

وتركزت جهوده النقدية في:

- تفنيد بعض آراء ابن سنان في الأصوات[142]: ومن ذلك أن تكون اللفظة قد عبر بها عن معنى آخر...

وكذلك في كثرة حروف اللفظة في قوله: إن الكريم بلاكرام منهم.

ورفض أن يكون الشرط الخامس والثامن من أدلة فصاحة اللفظة، وقد رده في التصغير بأنه أمر يستدعيه المعنى.

- كانت له سجالات مع ابن سنان في باب الاستعارة، وقد رجح أقوال الآمدي في الاستعارة.
- ناقش منهج بعض البلاغيين القائم على المنطق والفلسفة، ورأى أن آراء الفارابي وابن سينا ماهي إلا ضلالات أرسطو وإفلاطون[143].
- ناقش مسألة المفاضلة في الألفاظ والمعاني.
- رد على الزمخشري في موضوع الإلتفات.
- ردود ابن الأثير على ابن الدهان الذي حاول بيان عيوب أقوال المتنبي.
- ومن جهوده أيضاً أنه حاول صياغة المقياس بطريقة تنزه القرآن عن كل الشبهات.

أما فيما يتعلق بالأثر الذي خلفته جهود ابن الأثير في البلاغة فإنه يظهر جلياً في اتجاهين: الأول يتمثل بمنهج يحيى ابن حمزة العلوي الذي كان صدى لجهود ابن الأثير وقد صرح باتخاذه مصدرا من مصادره، والآخريتمثل بابن أبي الحديد الذي ردَّ على المثل السائرفي محاولة لهدم جهوده، وقد اعقب ذلك رد السنجاري على ابن أبي الحديد، ورد صلاح الدين بن أيبك الصفدي وهومايأتي بعضه بعد هذا المبحث.

ومن الباحثين من ذكرأن ثمة تشابهاً كبيراً بين أسلوب يحيى بن حمزة العلوي وبين ابن الأثير، فالعلوي كان يحاول أن يخفي مايأخذ، فلاينسب؛ بل يطمس كل أثر يدل على القائل وهو ماسبقه ابن الأثير في فعله، ومن ذلك موضوع السلخ الذي نسبه الى بعض الحذَّاق، وغير ذلك من أبيات، بالإضافة الى أن العلوي " يقف عند الذي يقوله ابن الأثير ولايتجاوزه مطلقاً وكأن كلامه هو الكلام الفصل الذي لاكلام بعده؛ وإذا تجاوز مايقوله وهو قليل فإنه يقع في الخطأ غالباً "[144].

لقد أحدث كتاب المثل السائر ضجة في أوساط الأدب؛ فقد ألفت كتب عديدة في مناصرته كما ألفت كتب في مناوأته؛ فقد صنف عز الدين ابن أبي الحديد كتابا سماه الفلك الدائر على المثل السائر وهو في نقد كتاب المثل السائر، وهو مانقف عند بعض فقراته في المبحث القادم لتعلقه بهذا المبحث وإن تجاوزنا قليلاً مسألة الترتيب الزمني للمؤلفات.

ابن أبي الحديد (656هـ)

ألف عز الدين بن أبي الحديد كتاباً في الرد على المثل السائر سماه: الفلك الدائر على المثل السائر، ولما وقف عليه أخوه حيث قال(145):

أَلمَثَلُ السائرُ ياسيِّدي صنَّفتَ فيهِ الفلَكَ الدائِرا

لكنَّ هذا فلكٌ دائرٌ تصيرُ فيهِ المثَلَ السائِرا

إن الطابع النقدي كان ماثلاً في الفلك الدائر، بغض النظر عن دافع التأليف، فقد قال ابن ابي الحديد في مقدمة الكتاب: "**وبعد فقد وقفت على كتاب نصر الله بن محمد الموصلي المعروف بابن الأثير الجزري المسمى كتاب... فوجدت فيه المحمود المقبول والمردود والمرذول، أما المحمود فإنشاؤه وصناعته... وأما المردود فيه نظره وجدله واحتجاجه واعتراضه؛ فإنه... فحداني على تتبعه ومناقضته...**"(146).

لقد تجلى في كتاب ابن أبي الحديد الحس النقدي الوهَّاج الذي يتتبع دقائق الأمور بتفصيلاتها، وينم عن ناقد فذٍ صعب المراس، دقيق الملاحظة.

وقيل بأنه ألف كتابه في ثلاثة عشر يومًا، " وهذا يدل على ثقافته العالية، وسعة إطلاعه وقدرته على التأليف... وكان ناقدًا خبيرًا يجيد الكلام وصاحب نظرات صائبة في تأويل المعنى نثرًا ونظمًا، وفي الرد على بعض المسائل التي عرض لها ابن الأثير "(147).

أشار ابن أبي الحديد الى المواضع التي استدعت أن يقف عندها منتقداً صنيع ابن الأثير بمايأتي:

- أنه لم يأت بالكتاب في الكثير الأغلب بما يلتفت إليه، ولابما يعتمد عليه.
- إرزاء ابن الأثير على الفضلاء وغضه منهم وعيبه لهم وطعنه عليهم؛ بما يدعو الى الإنتصار لهم.
- إفراط ابن الأثير في الإعجاب بنفسه والتبجح برأيه والتقريظ لمعرفته وصناعته.
- إن بعض الجماعات أعجبوا بكتاب المثل السائر وتعصبوا له حتى فضلوه على غيره فاقتضى الرد عليهم بما يضع الأمور في نصابها.

ونقف فيما يأتي على بعض الأمثلة التي تدل على أسلوب ابن أبي الحديد في نقده لابن الأثير والذي يتشابه مع أساليب شروح التلخيص في وضع القول والرد عليه:

- قول ابن الأثير "**نسأل الله أن يبلغ بنا من الحمد ما هو أهله**"؛ فرد عليه بقوله "**أنه أول ماتكلم سأل أمرا يستحيل عقلاً؛ لأنه تعالى لانهاية لما هو أهله من المحامد**"(148).

- قول ابن الأثير "**وأن يعلمنا من البيان ماتقصر عنه مزية النطق وفضله**".

قال "**وهذا أيضاً سؤال أمر مستحيل؛ لأن النطق هو كمال الصورة الإنسانية...**"(149)

- قول ابن الأثير "**وأن يوفقنا للصلاة على رسوله محمد الذي هو أفصح من نطق بالضاد ونسخ بهديه شريعة كل هاد**"؛ قال "**وفي هذا الكلام عيب ظاهر؛ وذلك أنه عطف الفعل وهو نسخ على الاسم وهو أفصح**"(150).

والحق أن قول ابن أبي الحديد هذا ربما مثل وجهاً نحوياً آخر للمسألة؛ لأن عطف الفعل على الاسم وارد في الأساليب الفصيحة، فمن ذلك مثلاً قوله تعالى ﴿ **إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ﴾(151)، وقوله تعالى: ﴿ **صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾(152)، وقوله تعالى: ﴿ **فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا** ﴾(153)، وقوله تعالى: ﴿ **يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ** ﴾(154)، وقد تكلم أبو حيان على ذلك (155)، هذا من جهة، وأن إيراد الأفعال بأزمنة مختلفة ربما يمثل أسلوب الكاتب من جهة ثانية، ثم أن ما صحح به قول ابن الأثير وهو "**والمنسوخ بهداه شريعة كل هاد**" قد يؤاخذ بعطف اسم المفعول، والأولى أن يكون اسم فاعل؛ لاتساقه مع أسلوب الكلام الذي تقدم عليه من جهة ثالثة، ولا نطيل في هذه المسألة؛ لئلا يخرج الموضوع عن نطاقه.

- قول ابن الأثير: "**ولا أدعي فيما ألفته فضيلة الإحسان ولا السلامة من سبق اللسان**" قال: "**وهل يدعي أحد فضيلة الإحسان بأبلغ من هذا الكلام؟ وقد قال قبل هذا الموضع بثلاثة أسطر: إن الله هداني لأبتدع...**"(156)

- قول ابن الأثير " **صاحب هذا العلم هو والنحوي يشتركان في النظر في دلالة الألفاظ على المعنى من جهة الوضع اللغوي؛ وتلك دلالة عامة؛ وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة؛ وهي دلالة خاصة** " قال ابن أبي الحديد " **أما موضوع علم النحو فغير ماذكر؛ بل الذي ذكر موضوع علم اللغة... وأما موضوع علم النحو فهو الألفاظ من جهة تغييرات تلحق أواخرها أو تلحقها أنفسها على قول من جعل التصريف جزء من النحو ولم يجعله علماً مفردا** " (157).

إن الملاحظات النقدية لابن أبي الحديد دلت على اختلاف الوجهة المنهجية بينه وبين ابن الأثيروذلك فيما يأتي:

- إن قول ابن الأثير: دلالة الألفاظ على المعاني أعم من حصرها في مفهوم اللغة بالمعنى الاصطلاحي؛ فإنه كان يعني الدلالة العامة لمفهوم اللغة، وإن ذكر جهة الوضع فإن اللغة عنده هنا تعني "العربية كما كان يطلق عليها في القرون الثلاثة الأولى"(158)، أما ابن أبي الحديد فتحدث عن اللغة التي تعني المفردات.
- كذلك في النحو فقد تحدث ابن أبي الحديد عن النحو بوصفه " الألفاظ من جهة تغييرات تلحق أواخرها "، وذكره للألفاظ يجعل نظرته هذه قريبة من نظرة ابن الأثير من جهة، ثم أنه يقصر وظيفة النحو على التغييرات التي تلحق أواخر الكلمات من جهة أخرى، وبهذا فهما لايعنيان هنا النحو الذي بُني على أساسه علم المعاني الذي هو صلب البلاغة.

إن دعوة ابن الأثير للتفريق بين وظيفة النحوي ووظيفة البلاغي كانت من متبنيات السبكي مما يؤكد اعتماده في كثير من آرائه على ابن الأثير، ويرد كذلك بحث السبكي لوظيفة النحوي ووظيفة البلاغي عند الحديث عن النحو وعلاقته بعلم المعاني.

أما في نهج البلاغة، فقد رد ابن أبي الحديد رأي ابن الأثير في المقابلة بقوله " **وقال ابن الأثير في كتابه المسمى بالمثل السائر: إن هذا النوع من المقابلة غير مختص بلغة العرب؛ فإنه لما مات قباذ أحد ملوك الفرس قال وزيره: حركنا بسكونه... قلت: وأي حاجة به الى هذا التكلف وهل هذه الدعوى من الأمور التي يجوز أن يعتري الشك والشبهة فيها ليأتي بحكاية من غير كلام العرب يحتج بها** "(159).

ومن الجدير بالذكر أن جهود ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة فتحت آفاقاً واسعة للدارسين بحيث أثمرت دراسات كثيرة سواء أكان على مستوى مضمون المادة المشروحة، أم على مستوى عمل الشارح نفسه(160).

إبن أبي الإصبع (654هـ):

لاشك بأن من يطالع كتب ابن أبي الإصبع المصري سيجد أن دراسته للبلاغة امتازت بالرؤية النقدية التي تعتمد التحليل والذوق، فإن لابن أبي الإصبع كتباً هي: تحرير التحبير، وبيان إعجاز القرآن، وبديع القرآن، وقد ظهرت رؤيته النقدية فيما يتعلق بمسألة وجود المجاز في القرآن الكريم، وتركز جهده على أن القرآن الكريم لم ينعدم فيه البديع؛ فقد ذكر التورية، وفي ذلك كانت له ردود على الباقلاني الذي رفض فكرة أن يكون في القرآن بديع، وكذلك فيما يتعلق بوجود المجاز في القرآن الكريم (161) ثم كانت جهوده في إتمام مابدأه ابن المعتز وقدامة، وهو ماصرح به في مقدمة كتاب تحرير التحبير التي تتضح فيها توجهاته النقدية، فقد قال في المقدمة " **وبعد: فإني رأيت ألقاب**

محاسن الكلام التي نعتت بالبديع قد انتهت الى عدد منه أصول وفروع: فأصوله، ما أشار إليها ابن المعتز في بديعه وقدامة في نقده؛ لأنهما أول من عني بتأليف ذلك "[162]؛ فمن الواضح في هذه المقدمة انطوائها على توجه نقدي؛ هذا التوجه الذي حاول أن يسد به النقص الذي رآه في عمل من ابن المعتز وقدامة، وقد برز ذلك في موازنته بين عمل ابن المعتز وعمل قدامة:

- كتاب ابن المعتز الذي سماه البديع فقد اقتصر على خمسة أبواب منها الاستعارة، أما قدامة فقد ذكر الاستعارة ولم يجعلها في المحاسن؛ وإنما ذكرها في المعاضلة من العيوب، فاقتضى كلامه أن يكون من الاستعارة ماهو قبيح وحسن [163].
- أن ابن المعتز حين ذكر المحاسن ذكر الالتفات وقد توارد عليه هو وقدامة [164].
- تضمن كتاب قدامة الموسوم بنقد الشعر عشرين باباً، متوارداً مع ابن المعتز عليهن جميعاً.

وهكذا يفصل ابن أبي الإصبع التشابه والاختلاف بين عمل ابن المعتز وعمل قدامة من خلال منهج الموازنة، ومنهج الموازنة هذا لاشك بأنه قائم على رؤية نقدية، ونذكر له في هذا الشأن قوله: "**وفرع قدامة من هذا الباب بابي التوشيح والإيغال فهذه ثلاثة عشر صحت لقدامة منفردا بها بعد إسقاط ماتداخل عليه وهو التكافؤ، وإذا أضيفت الى ماقدمه ابن المعتز من البديع وأضافه... صارت الأصول من كتابيهما بعد حذف ماتواردا عليه ثلاثين بابا سليمة من التداخل**"[165].

إن ماسوغ لهذه الدراسة أن تضع ابن أبي الإصبع في مظان البحث عن الجذور النقدية في درس البلاغة أمران: انطواء مؤلفاته على رؤية نقدية واضحة، وإدراك مايتطلبه عمله من دقة في المنهج؛ فقد قال عن منهجه: "**توخيت تحرير ماجمعته من هذه الكتب جهدي ودققت النظر حسب طاقتي فتحرست من التوارد، وتجنب التداخل ونقحت مايجب تنقيحه وصححت ماقدرت على تصحيحه ووضعت كل شاهد في موضعه، وربما أبقيت اسم الباب وغيرت مسماه إذا رأيت اسمه لايدل على معناه**"[166]، ومن كلام ابن أبي الأصبع يتضح منهجه الذي بنى عليه كتابه ومن ذلك:

- الدقة في جمع مادة البديع.
- تجنب التداخل والتكرار.
- التنقيح والتصحيح.
- الدقة في استعمال الشواهد الدالة على موضوعاتها.
- الدقة في تسمية الأبواب على الموضوعات.

وهذه هي المقاييس التي بنى عليها ابن أبي الإصبع منهجه أفاد منها السبكي في بناء منهج كتابه حتى أن بعض الباحثين درس المقاييس البلاغية المشتركة بين الاثنين[167].

والأمر الآخر: التشابه بين عمله وعمل السبكي في اتخاذ المقاييس وذكر المصادر التي اعتمدها فقد قال ابن أبي الإصبع: "**ولقد وقفت من هذا العلم على أربعين كتابا منها ماهو منفرد به وماهذا العلم أو بعضه داخل في بعضه**..."[168]، وقد ذكر هذه الكتب الأربعين، وهي معظم ماذكره السبكي إلا مازاد به عليها عصره.

ومن اللمحات النقدية التي برزت عند أبي الأصبع قوله عن بديع شرف الدين التيفاشي " **وهو آخر من ألف فيه تأليفا في غالب ظني وجمع مالم يجمعه غيره لولا مواضع نقلها كما وجدها لم ينعم النظر فيها، وبعض الأبواب التي تداخلت عليه** "[169]، وقال عن بديع ابن منقذ " **وإذا وصلت الى بديع ابن منقذ وصلت الى الخبط والفساد العظيم والجمع من أشتات الخطأ وأنواعه من التوارد والتداخل، وضم غير البديع والمحاسن الى البديع** "[170].

المبحث الرابع
مرحلة الضبط والتقعيد

السكاكي (626هـ):

مما لاشك فيه أن كتاب "مفتاح العلوم" يعد علامة فارقة في مسيرة البلاغة العربية؛ وقد كان له الأثر البالغ في الإقبال على التأليف البلاغي و– إن كان على مستوى الشروح –؛ لأن السكاكي " أول من اتضح عنده الاتجاه بالبلاغة الوجهة العلمية؛ حيث رسَّخَ القواعد وثبتت عنده المفاهيم واستقام له المنهج الذي استحوذ على البحث البلاغي من بعده حتى عد بحق شيخ هذه المدرسة "[171] وهذا الاستحواذ المنهجي هو الذي دفع الى تأليف في الشروح، وماهذا السجال الذي أثاره بمنهجه إلا تجلٍّ من تجليات الحس النقدي، على الرغم من أن بعض الشروح خلا من النقد سواء أكان اعتراضاً أم تأييداً؛ إلا أنها على كل حال تندرج في المسار النقدي الذي واكب المسار البلاغي، وتتجلى في جهود السكاكي فكرة الفرز بين البلاغة الفنية، وعلم البلاغة وهو ماحاولنا بيانه في المبحث الأول، " ففن البلاغة يعني الصنعة التي لايبقى التعبير فيها معتمدا على الطبيعة ومصادفتها فقط؛ بل هي نتاج العقلانية المنهجية في العلوم الإنسانية المتكونة عبر الزمن... ووظيفة البلاغة الأساسية – بوصفها علما –، هي (الكشف) عن العناصر التي تجعل من الكلام الإنساني المكتوب أو المنطوق أدبا "[172]

إن أول كتاب ألف في شرح المفتاح كان كتاب "المصباح في شرح المفتاح " لبدر الدين بن مالك، وكتاب روض الأذهان للمؤلف نفسه، وهناك شرح لبدر الدين محمد بن يعقوب بن الياس بن النحوية سماه بـ " ضوء المصباح " ومن تسمية الكتاب نعلم أنه يسير في مسلك المصباح؛ فالمصباح هو الصورة الأولى المبوبة لمفتاح السكاكي، قال مؤلف المصباح: " **فإن علم الأدب، وهو معرفة مايحترز به على جميع وجوه الخطأ في العربية، أنواع تتفاوت كثرة شعب وقلة وصعوبة فنون وسهو فمن نوع قريب المأخذ... وهو اللغة... ومن بعيد المرام... وهو علم التصريف... ومن الآخر كالملزوم في قرنه وهو علم النحو... ومن رابع لايملك الا بعدد جمة مع فضل إلهي... وهو علم البلاغة والفصاحة** "[173]؛ ماعدا هذه المقدمة فإن كل ماورد في الكتاب هو إعادة لما جاء به السكاكي.

وقد أوردنا المقدمة لندلل بها على طبيعة البحث الذي جاء به ابن الناظم؛ تلك الطبيعة الجافة إلا من الاختصار والتكرار، مما يثبت أن الجفاف لم يبدأ من المفتاح؛ بل من هذا الاختصار ومن سار على نهجه وأول أولئك هو صاحب ضوء المصباح محمد بن النحوية، ويظهر ذلك من مقدمته

كذلك؛ إذ استغنى عن التهيئة للموضوعات ودخل مباشرة الى غرض الكتاب فقال: " **الاحتراز عن الخطأ لكونها شعبة من الأدب، وهو مايحترز به عن جميع وجوه الخطأ في العربية، والخطأ أما في المفرد... فرافعه علم اللغة، أو بما اعتبره الواضع من المناسبات والأقيسة فعلم التصريف، وأما في المركب وهو إما للجهل بالتركيب... فعلم النحو، أو الى انطباق الكلام على تمام المراد منه فعلم البلاغة وهو موضوعها** "[174]؛ فمقدمته هذه شبيهة بمقدمة المصباح إلا في بعض التغييرات التي حاول أن يحدثها لتكون مختلفة، عدا ذلك فإن بحثه كان صورة للمصباح الذي جرد فيه مادة مفتاح العلوم من كل ذوق وفن؛ فالناظر في كتاب مفتاح العلوم يستطيع أن يلمح ماكان يطمح إليه السكاكي؛ فالسكاكي أراد لكتابه أن يتأسس من مادة علمية قائمة على الذوق السليم؛ لأنه كان يعتقد أن الذوق هو ملكة القارئ والمتتبع والباحث؛ وهذه الملكة يفترض أن تتوافر في هؤلاء قبل الخوض في مسائل الكتاب، أو أن ينميها بنفسه شيئاً فشيئاً، ولايتكل على هذه المسائل العقلية لتنميتها، فهي إذن تحصيل حاصل لأي طامح في إتقان البلاغة، وليس أدل على ذلك من قوله: " **وقبل أن تمنح هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على أصل... وهو أن ليس من الواجب في صناعة؛ وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها الى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها... فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك الى أن يتكامل له على مهل** "[175].

إن كلام السكاكي هذا يدحض كل اعتقاد بإهماله الذوق في تحصيل علوم البلاغة؛ بل بالعكس جعل السكاكي الذوق شرطاً في تحصيل هذه العلوم وإتقانها؛ غير أنه أراد أن يبني منهجه على أسس علمية خالصة، والعلم من موجبات العقل، لا العاطفة، وعندئذٍ لايكون من الإنصاف اتهامه بقتل روح البلاغة؛ لأن هذا الحكم يعني بأن كل بحث علمي للغة هو قتل لروحها، وهذا ما لم يقل به أحد؛ فلو كان الحكم على ضبط أصول العلوم وتقعيدها الإقرار بقتل روحها لكان الأولى أن ينسحب هذا الحكم على بحوث سوسير، ومن تبعه من الباحثين الذين أخضعوا دراسة النصوص اللغوية الى المناهج العلمية التي أحالتها أرقاماً وحسابات رياضية وقد تلقفها الباحثون العرب بشغف حتى يومنا هذا، فمثلاً يقول أحد الباحثين: " نجحت الأسلوبية الإحصائية في الاحتكام الى الثوابت العلمية النقدية من خلال التخلي عن الذوق الشخصي... لصالح الحدس المنهجي الموجه، وذلك عن طريق الاعتماد على مقاييس محددة ذات دلالات علمية خالصة تساعد في حل الكثير من المشكلات الأدبية التي لم نكن نجد لها حلا..." [176]؛ ويقول باحث آخر " وربما كان الباعث أحيانا هو القول

بعلمية المنهج الأسلوبي وصرامته ونزوعه الإقناعي الوصول الى نتائج مقنعة مبنية على مسلمات وثوابت، وأحسب أن منهج الأسلوبية الإحصائية إنموذج لافت في هذا الاتجاه "[177]، وهناك الكثير من هذه الأحكام المشيدة بتقعيد علم اللغة من دون أن تتهم القائمين على هذه المناهج بقتل روح اللغة، فالطابع السائد على عمل سوسير هو أنه "الرافعة التي انتشلت البلاغة من الوهدة التي سقطت فيها"[178]، في الوقت الذي يُتهم فيه السكاكي بهذه التهمة من دون مراعاة لجهوده التي أسهمت في بناء منهج علمي يقوم على الضبط والتقعيد في ظرف وبيئة سبقت المناهج الحديثة بقرون، فقد عاش في عصر لم يكن يعي ماكان يطمح إليه السكاكي الذي " لم يجد بأسا أن يطلق على علمه هذا مصطلح – علم الأدب – وهو مصطلح غاية في التوفيق والإحكام أقيمت فيه علاقة التضايف بين العلم والأدب وهو أمر لايسيغه بعض المحدثين وينكرونه أشد الإنكار بعد مرور تسعة قرون على ظهور المفتاح "[179]؛ في الوقت الذي يتلقفون النظريات الوافدة تلقف المغرم مطبقين قاعدة: مغنية الحي لاتطرب، ممالايتسع المقام لإيراد الكلام عليه بالتفصيل؛ لأنه موضوع متشعب قد يحيد بهذا المبحث عن غرضه؛ لذا نكتفي بالإشارة الى أن الحكم على السكاكي بأنه أهمل الذوق في كتابه هو حكم غير منصف؛ لأن قول السكاكي السابق يدحض هذا الحكم، ومثل هذا القول ورد في مواضع أخرى مما يعد مقولات تأسيسية لمنهجه في جعل الذوق شرطاً من شروط الدراسة، يقول: " **وكان شيخنا الحاتمي* ذلك الإمام الذي لن تسمح بمثله الأدوار، مادار الفلك الدوار... يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام إذا راجعناه فيها على الذوق، ونحن حينئذ ممن نبغ في عدة شعب من علم الأدب وصبغ بها يده وعانى فيها وكده وكده، وهاهو الإمام عبد القاهر قدس الله روحه في دلائل الإعجاز كم يعيد هذا** "[180]

أما فيما يتعلق باتخاذه المنطق منهجاً لدراسة البلاغة فالسبب يرجع الى رواجه في عصر السكاكي، وقد حاول السكاكي أن يفيد منه في ضبط مسائل كتابه؛ لأن السكاكي كان صدد تأسيس منهج علمي لدراسة الأدب عموماً يخرجها عن كونها مجموعة انطباعات يتحكم الذوق في توجيهها الى مادة علمية خاضعة لإجراءات المنهج العلمي المتسلح بالأدوات العلمية.

إن الغرض من الحديث عن منهج السكاكي كان لأمرين الأول: دفع مايمكن أن يتهم به مفتاح العلوم من فقدان الروح الفنية والذوق وما الى ذلك من تهم قسرية، والآخر: هو أن كل مايقال عن منهج السكاكي يمكن أن ينسحب على منهج السبكي؛ كونه يسير في ذات المنهج الذي بدأه السكاكي، ومن ثم يمكن الإطمئنان الى سلامة الأدوات التي اعتمد عليها السبكي في نقده للخطاب

البلاغي، ومن هنا نستطيع عرض التوجه النقدي لدى السكاكي في كتابه بوصفه من الدعامات المهمة التي انطلق منها السبكي في رؤيته النقدية، وعليه يمكن أن نشير الى مايأتي بإيجاز:

- أسس السكاكي كتابه انطلاقاً من رؤية نقدية مضمرة؛ فلقد أراد للكتاب أن يكون صورة مغايرة للمنظور البياني السائد في وجهيه التنظيري والنقدي؛ غير أنه لم يعمد مباشرة الى وضع نظرية بل عمد الى وضع أسس المنظور السائد ثم القيام بالبناء المغاير؛ ولذلك كان يشير بقوله: " **واعلم أن الكلام في جميع ماذكر من الأمثلة في الأنواع الخمسة قول الأصحاب ولعل لي في البعض نظراً** "(181)، وقوله كذلك: " **هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب... وإلا فالذي عندي...**"(182).
- كان بحث السكاكي لموضوع الفصاحة أساساً لبحث القزويني لها غير أن القزويني خالفه في ترتيب مادتها فقد بحثها السكاكي بعد أن أتم موضوعات البيان، ولم يفرد لها باباً مستقلاً وذلك لتعلقها بكل موضوعات البلاغة ومباحثها، والفصاحة عنده قسمان منها مايرجع الى المعنى، وهي خلوص الكلام من التعقيد، ومنها مايرجع الى اللفظ، وهو أن تكون الكلمة عربية دائرة بكثرة على الألسنة الموثوق بعربيتهم، وليست مما أحدثه المولدون ولامما أخطأت العامة فيه فشاع، وأن تكون جارية على قوانين اللغة العربية، وسالمة من التنافر(183)، وبين الغرض من المراد بالتعقيد وعرض بيت الفرزدق(184):

ومامِثلُهُ في النَّاسِ إلاَّ مملَّكاً أبو أُمِّهِ حيٌّ أبوهُ يُقاربُهْ

وكقول أبي تمام(185)

ثانيهِ في كبدِ السَّماءِ ولم يكُنْ كاثْنينِ ثانٍ إذْ هُما في الغَارِ

ومما يلاحظ على بحثه للفصاحة هو أنه لم يجعل الفصاحة ملازمة للبلاغة؛ فقد حصر مرجع البلاغة في علمي المعاني والبيان وليس للفصاحة مرجع في شيء منها كونها متعلقة بكل الموضوعات، واختار الآية الكريمة ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾(186) لينظر في مزاياها من ناحية البلاغة ومن ناحية الفصاحة (187)

- ومن المسائل النقدية المهمة التي أثارها السكاكي في كتابه الاختلاف في النظر الى وجه الشبه؛ لأن من خلال هذا الوجه يحدد نوعه، ومبعث هذا الاختلاف " فيما إذا كان الوجه فيه مفرداً عقلياً غير حقيقي، كقولنا: كلام ألفاظه كالعسل حلاوة، وحجة كالشمس ظهوراً، فانفرد الإمام

عبد القاهر بجعله تمثيلاً وخالفه السكاكي والخطيب فجعلاه من قبيل التشبيه الظاهر "[188]، وبحثه السبكي بإسهاب كما سيأتي في حينه مستنداً الى بحث القزويني الذي استند الى بحث السكاكي، فقد بحث السكاكي التشبيه من خلال طرفيه، ووجه الشبه، وقسم وجه الشبه الى: أن يكون واحدا، وأن يكون غير واحد، أو أن يكون ليس واحدا وليس في حكم الواحد، وبحث كذلك أحكام التصريح بوجه الشبه أو عدمه، وبحث الغرض من التشبيه، فأحال قسماً من الأغراض الى المشبه، والعائد الى المشبه به، وبحث في تساوي طرفي التشبيه، والتشبيه التمثيلي، وبحث أحوال التشبيه، وقرب التشبيه أو بعده، وكل هذه الأمور المتعلقة بالتشبيه هي الأسس التي اعتمدها المؤلفون بعد السكاكي؛ غير أن الأمر تطور الى إغراق التشبيه بالتفريعات.

أن ما يعنينا هنا هو القول بأن إجراءات السكاكي هذه هي التي أسست نقطة انطلاق بحث القزويني ومثاراً لمناقاشاته، وكذلك من جاء من بعدهما ولاسيما أصحاب الشروح الذين توج جهودهم السبكي برؤيته النقدية التي لاتركن الى قرار الا بعد التمحيص والتدقيق والتبيين مستندة الى ماتأسس عند السكاكي والقزويني، لذلك كان لزاماً أن نعرج على السكاكي باتخاذ رؤيته النقدية بوصفها مقدمة من مقدمات التأسيس لنقد الخطاب البلاغي. ويمكن أن نخلص مما تقدم الى القول بأن السكاكي " نظر الى هذا العلم نظرة فلسفية تحدد ما بينه وبين سائر فنون الأدب من النسبة والارتباط وتميزه عنها تمييزاً واضحاً وتحصر أبوابه ومباحثه حصراً عقلياً حتى لايبقى للخوف عليه من دعي لايفقه الأدب ولايعرف فنونه"[189]، ولعل في هذا مسوغاً كافياً لمن يقول بقيمة عمل السكاكي في ناحيته العلمية لا أن تتحجر الرؤية عند من يقول بجفاف كتابه واختلافه عن من مناهج السابقين فإذا " كان القدماء لم ينهجوا هذا النهج ولم يبحثوا البلاغة بهذه الطريقة فليس من الفساد في شيء أن يأتي آخرون ويبحثوا بطريقة تختلف عن منهج المتقدمين اختلافا جوهرياً، فاختلاف الرؤية في بيان منهج السكاكي ليست دليلاً وحجة ولايمكن الركون إليها والاعتماد عليها؛ لأن العقلية البشرية في تطور، وأن العلم في انتقال من طور الى طور..."[190]، والتكلف الذي وسم به الباحثون منهج السكاكي إنما كان هو واعياً له، ومدركاً لعواقبه؛ غير أنه وجد فيه مقتضى علمياً من مقتضيات دراسة البلاغة دراسةً تقوم على منهج علمي يفصل بين الجوانب الذوقية للاشخاص وبين الرؤية العلمية؛ فقد صرح به بقوله: "**والمطلوب بهذا التكلف إنما هو الضبط فاعلم** "[191].

القزويني (ت 739هـ):

تبين فيما سبق أن مناهج دراسة البلاغية العربية سلكت أكثر من مسلك في التأليف؛ فمنها ما اتجه نحو المنطق في التحديد والتقسيم والاستدلال وهذا هو الطابع الذي تميزت به مدرسة المشرق، ومنها ما اتجه نحو الفلسفة، وتلك هي بلاغة المغاربة، ومنها ما اتجه نحو دراسة البلاغة دراسة ذوقية أدبية، على أن تلك الاتجاهات لم تكن تنطوي على حدود صارمة تمنع من اختلاط المناهج؛ لكن الحكم عليها كان من خلال غلبة الاتجاه العام، وثمة اتجاه جمع بين المناهج جميعاً وهو اتجاه مدرسة مصر والشام؛ فقد نحت هذه المدرسة نحو طابع خاص ميزها عن سائر المدارس؛ فقد درست البلاغة على أنها واحدة تقوم عليها المقاييس الفنية، ولعل من عدم المغالاة القول بأن القزويني حاول أن يجمع بين هذه المناهج برؤية نقدية تمتاز بحس يقظ مع شيء من الذوق؛ إلا أن المنهج التعليمي الذي غلب على منهجه هو ما أدى الى غياب بعض هذه الملامح؛ لكنه مع ذلك "كان ناقداً بلاغياً يهتم بوضع القواعد ويحسن التقسيمات"[(192)] وكان كتاباه "التلخيص والإيضاح" ثمرة لجهود السابقين في تأسيس رؤية نقدية لمباحث البلاغة؛ فقد بنى المؤلف كتاب التلخيص على رؤية مخالفة لرؤية السكاكي في ترتيب أصول البلاغة وضبط مسائلها، فقد أراد أن يبتعد عن أسلوب التعقيد الذي وسم به السكاكي، والخروج عن الحشو والتطويل كما صرح في حديثه عن منهجه، غير أنه لم يقف عند جهود السكاكي؛ بل تعداها الى ماوجد عند ابن سنان وعبد القاهر والزمخشري؛ لكن جهده النقدي انصب على دراسة مادة مفتاح العلوم، وبهذا يكون المفتاح هو الذي فتح للقزويني المسار الأوسع في النقد البلاغي؛ سواء في توجيه رؤية السكاكي أو غيره، وكتاب الإيضاح للقزويني كان هو الأوفر مادة والأوفى رؤية، وقد حوى رؤية نقدية واضحة؛ كونه بناه على إيضاح مسائل التلخيص، وهذا العمل بحد ذاته هو من صلب عمل النقد؛ يقول عبد المتعال الصعيدي عن كتاب الإيضاح " **فلما فرغ من تلخيصه شعر هو أيضاً بحاجته الى شرح؛ فوضع كتابه الإيضاح كشرح له، يجري على ترتيبه في إطناب يختصره أحياناً من كتابي عبد القاهر، وأحياناً من كتاب السكاكي مع شيء من التهذيب فيه، ومع كثير من النقد الذي يفصله أحياناً ويرمز إليه أحياناً بقوله: وفيه نظر** "[(193)].

وفيما يأتي عرض موجز لبعض المسائل التي تجلت فيها الرؤية النقدية:

– تداخل مع ابن سنان في شرط فصاحة الألفاظ مفردة ومركبة وخالفه في وضع بيت الفرزدق[(194)]:

ومـا مـثْلُـهُ فـي النَّـاسِ الاَّ مُـملَّـكـاً   أبـو أمِّـهِ حـيٌّ أبـوهُ يـقـاربُـهْ

فقد أدخله ابن سنان في مبحث التقديم والتأخير، وأدخله هو في بحث الألفاظ والفصاحة[(195)].

- خالف عبد القاهر في مسألة تتابع الإضافات وما نقله عبد القاهر من رأي الصاحب بن عباد، فقد رأى القزويني أن هذا العيب ليس مطلقاً؛ بل إن أفضى ذلك الى الثقل على اللسان فقد وصل الى الحد الذي ينبغي الاحتراز منه[196].
- كما نبه الى تناقض عبد القاهر في تفضيل اللفظ مرة وتفضيل المعنى مرة أخرى؛ قال القزويني: " **وهو مراد الشيخ عبد القاهر بمايكرره في دلائل الإعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة الى المعنى دون اللفظ؛ كقوله في أثناء فصل منه: علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر مايجري في طريقهما أو صاف راجعة الى المعاني... دون الألفاظ أنفسها** "[197].

ثم قال "**لأنه صرح في مواضع من دلائل الإعجاز بأن فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه... فقال: فأنت تراه لايقدم شعرا حتى يكون قد أودع فيه حكمة أو أدبا أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر**"[198]؛ والقزويني في هذا الكلام يقتطع أجزاء من أقوال عبد القاهر فينتج عن هذا الاقتطاع تناقض في تلك الأقوال؛ والحق أنه لاتناقض في فكرة عبد القاهر كونه لايبحث في تفضيل لفظ على معنى أو معنى على لفظ؛ لأن غرضه الأساس هو في عدم تفضيل أحدهما على الآخر؛ وإنما أراد إرجاع المزية الى النظم، وهذا مايمكن أن يجده قارئ دلائل الإعجاز إذا ما أنعم النظر في جميع مسائله؛ لا في اقتطاع الأقوال، غير أن الكلام في تفنيد ماجاء به القزويني ليس هذا محله.

- في مسألة تقديم المسند إليه في إفادة تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي [199].
- في مسألة خروج الاستفهام عن معناه في " أفعلت "؟ [200].
- رد رأي عبد القاهر في شرح بيت لبيد: وغداة ريح قد كشفت وقرة، ووقف الى جانب الزمخشري بأن الضمير في: أصبحت وزمامها للقرة، وعبد القاهر جعلها للغداة [201]
- خالف الزمخشري وانتقده في موضوع الالتفات؛ وذلك أن الزمخشري ذكر أن في بيت امرئ القيس: تطاول ليلك بالأثمد ... ثلاثة التفات، فالبيت الأول على المشهور، وأن في الثاني التفاتة واحدة؛ فينبغي أن يكون في الثالث التفاتتان؛ وقد رد عليه القزويني: بأن " **الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبس... فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة** "[202]، وقد خالف الزمخشري في قضية تقييد الفعل بالشرط، وخالفه كذلك في قضية وجه الشبه في قوله تعالى ﴿ **هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ** ﴾[203]، فقد عده الزمخشري حسياً، وخالفه كذلك في الاستعارة في قوله تعالى ﴿ **فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ** ﴾[204]، وخالفه في المجاز المركب كذلك، أما في الكناية فإنه لم يفرق بينها وبين التعريض كما فعل الزمخشري.

مع السكاكي:

إن الغرض من تأليف القزويني لكتابه التلخيص والذي شرحه بكتاب الإيضاح كان لسد النقص في كتاب مفتاح العلوم كما صرح بذلك في مقدمة كتاب التلخيص بقوله: " **ولكن كان غيرمصون عن الحشو والتطويل والتعقيد، قابلا للاختصار، مفتقرا الى الإيضاح والتجريد؛ ألفت مختصرا يتضمن مافيه من القواعد** "[205]؛ وعلق البابرتي على المقدمة بقوله: على هذه المقدمة بنى صاحب شرح التلخيص مقدمته فقال: " **وكان المختصر الموسوم بتلخيص المفتاح المنسوب الى القاضي جلال الدين خطيب دمشق رحمة الله عليه صغير الحجم كبير النجم يحتوي على الدقائق منطو على الحقائق مشتمل على ما اشتمل عليه أصله من بدائع شريفة وغرائب لطيفة جمعت له شرحا يبين قواعده ويقرر حقائقه...** "[206]

لقد انصبت جهود القزويني في كتابيه التلخيص والإيضاح في مناقشة المادة البلاغية لكتاب مفتاح العلوم ويمكننا أن نقف على مواضع كثيرة في ذلك؛ غير أن تناولها جميعاً ليس هو ميدان هذه الدراسة؛ إنما نكتفي بإدراج شواهد منها؛ لأن الغرض هو بيان الرؤية النقدية التي انبنى عليها كتاب التلخيص، ومن ثم تكون جهود السبكي تتويجاً لجهود من سبقه في هذا الخط النقدي ويمكننا أن نقف على بعض المواضع التي تتبين فيها جهود القزويني النقدية لكتاب السكاكي، فقد ناقش القزويني كثيراً من آراء السكاكي على وفق منهج سلكه في ترتيب مادة الكتاب بحسب ترتيب علوم البلاغة:

- في علم المعاني ناقش السكاكي في تعريفه العلم فرأى أن التتبع ليس بعلم ولاصادق عليه إذ لايصلح تعريف شيء من العلوم به [207].
- في الخبر رأى أن كلام السكاكي يوهم بأن قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ من أمثلة تنزيل العلم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بهما، والحقيقة أنه ليس منها؛ بل هي من تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم[208].
- في باب ذكر المسند إليه رأى بأنه لامقتضى للحذف والعدول عن ذكره كونه الأصل إلا إذا كانت فائدة لها أثرها في التعبير وذكره يكون احتياطاً لضعف التعويل على القرينة أو التنبيه على غباء السامع[209].
- تابع السكاكي في مسألة الجامع الرابط بين جملتي الوصل لاسيما الجامع الخيالي، غير أنه لم يعتن بعطف المفردات كما فعل السكاكي أو العطف بغير الواو[210] .

وقد أوردنا ذكر عطف المفردات هنا أو العطف بغير الواو للتنبيه الى أن بحث السبكي لهذا الموضوع كان متابعة لبحث السكاكي؛ فالسبكي وقف عند عطف المفردات والعطف بغير الواو كما فعل السكاكي.

- وكان السكاكي ينكر المجاز العقلي ويدرجه ضمن الاستعارة ولذلك أدخل أمثلته في مباحث البيان؛ غير أن القزويني لم يرتض ذلك وتابع فيه عبد القاهر؛ ولذلك أدخله في علم المعاني باعتباره مظهراً من مظاهر الإسناد، فقد رأى أن الحقيقة العقلية والمجاز العقلي هو الإسناد لا الكلام ولذلك فهو موضوع قائم بذاته[211]
- أما موضوع الفصاحة فقد بحثه السكاكي بعد ان انتهى من موضوعات البيان وخالفه القزويني في ذلك وجعل الفصاحة مقدمة لبحث الموضوعات، فالفصاحة عند القزويني تقع كل واحدة منهما على صفة لمعنيين هما: الكلام: كما تقول قصيدة فصيحة أو بليغة، والمتكلم: كما تقول: شاعر فصيح أو بليغ[212].

لعل فيما تقدم بياناً للرؤية النقدية للقزويني والتي مثلت نقطة انطلاق لمن أتي بعده لاسيما السبكي، فلقد كانت جهوده واضحة في بناء هذه الرؤية، وقد أشار الدكتور أحمد مطلوب الى جهود القزويني بأن لها الفضل في بقاء البلاغة نابضة بالحياة بعد أن كادت تودي وتندثربسبب ظهور كتابي " المصباح وروض الأذهان " لبدر الدين بن مالك وقد مثلا جهوده في شرح مفتاح السكاكي فـ " قد كان روض الأذهان والمصباح الشرارة الأولى التي تحولت ناراً أحرقت البلاغة العربية وكادت تودي بها؛ لولا أن تداركها الله فبعث الخطيب القزويني ليعيد إليها الحياة ويثير حركة بلاغية جديدة "[213]، وكان الخطيب من أوائل الذين هذبوا المفتاح ورتبوه وأعادوا صياغته صياغة جديدة فيها من روح السكاكي الضبط والتحديد والتقسيم ومن روح الشام الاهتمام بالذوق والاتكاء على التحليل للمسائل المختلفة وعرضها عرضاً وافياً، ومن هنا نستطيع أن ندفع التهمة عن القزويني في كونه عقد البلاغة، غير أننا لانلبث كثيراً عند هذا القول حتى يستدرك الدكتور بكلام يقع على النقيض من الأول وذلك قوله بأن " التلخيص والإيضاح ثمرة هذه الصورة وقمة البلاغة التي صبها الأعاجم في قالب أفقدها كل روعة وسلبها الحياة "[214]، ولم يقف الانتقاد عند كتابي القزويني بل تعداه الى نقد صاحبهما؛ فقد قال الدكتور: " ولكنه رجل سيطرت عليه النزعة التعليمية فأحال البلاغة الى قواعد يحفظها الدارسون غير ملتفت الى ماتقدمه لهم من ثقافة تؤهلهم لتذوق الأدب ومن مقاييس يزنون بها الكلام"[215].

المبحث الخامس
كتاب عروس الافراح

أولاً: المؤلف

المؤلف:

- إسمه: أحمد بن علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار بن سليم.

وهو القاضي بهاء الدين بن قاضي القضاة شيخ الإسلام تقي الدين أبي الحسن الأنصاري السبكي الشافعي

- كنيته: أبو حامد.
- لقبه: بهاء الدين.
- والده: والد السبكي هو علي بن عبد الكافي، قاضي القضاة[216] ت 756هـ.
- شيوخه: أبو حيان النحوي الأندلس النحوي، وابن جماعة، وابن الجوزي، والمزي، والحجار، فضلاً عن والده.
- مؤلفاته: شرح مختصر ابن الحاجب؛ وهذا الكتاب لم يكتمل، وصنف شرحًا كبيرًا على الحاوي، وله ديوان خطب؛ فضلاً عن عروس الأفراح.
- عقيدته: كان أشعري الاعتقاد في التوحيد، شافعياً في الفقه.
- تلاميذه: الدميري مؤلف كتاب: حياة الحيوان الكبرى، وآخرون.
- وظائفه: تولى وظائف كثيرة أهمها: ولي قضاء الشام سنة 763هـ، وقضاء عسكر بعد ذلك.
- وفاته: 773هـ [217].

الكتاب:

إن من المقتضيات المنهجية لدراسة أي كتاب التعريف بالكتاب المدروس من خلال وصفه وصفاً خارجياً ليتم الانتقال الى داخله عن دراية ومعرفة بطبيعته، وشكله، ودوافع تأليفه وما الى ذلك من أمور متعلقة بخارجه، أما الداخل فهو من مهمة الفقرات اللاحقة، وفيما يأتي الوقوف على أهم ملامح الكتاب ومايتعلق به بإيجاز :

- **وصف الكتاب:**

لاشك أن وصف الكتاب يتم من خلال التطرق الى منهج التأليف والمحتويات وغير ذلك، وهذا ماسيتم تناوله في المبحث المتعلق بالآليات التي اعتمدها السبكي في بناء كتابه .

– **الدراسات التي تناولت عروس الأفراح:**

نورد فيما يأتي أهم الدراسات التي تناولت كتاب عروس الأفراح مع الإشارة عدم توفرها جميعاً، والإشارة كذلك الى أنها ليست جميعها دراسات متخصصة بالبلاغة وهي على النحو الآتي:

– **كتاب الآراء النقدية والبلاغية للبهاء السبكي: عبد الفتاح لاشين.**

– **المقاييس البلاغية بين إبن أبي الإصبع والسبكي: محمود عبد العظيم صفا[218].**

وقد ورد العنوان نفسه لمؤلف آخر هو: صادق ابراهيم خطاب، 1976م، القاهرة، الصفحات: 780، رسالة دكتوره، جامعة الأزهر، مكتبة الأزهر

– بلاغة بهاء الدين السبكي في كتابه عروس الأفراح: عبد العزيز عبد المعطي.

– إستدراكات السبكي على الخطيب في علم المعاني: الوصيف هلال الوصيف (رسالة جامعية ماجستير) بإشراف فريد محمد النكلاوي 2001م، المنصورة، الصفحات:382، جامعة الأزهر، مكتبة جامعة الأزهر.

– بهاء الدين السبكي وجهوده البلاغية والنقدية: محمد عبد الرحمن نجم الدين الكردي، 1983م، القاهرة، الصفحات: 494، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، مكتبة الأزهر.

– منهج تحليل الشاهد البلاغي بين بهاء الدين السبكي وابن يعقوب المغربي في شرحيهما على التلخيص: يحيى محمد يحيى، ومؤلفان آخران: علي عبد الحميد عيسى (مشرف) 2012م، أسيوط، الصفحات 629، رسالة دكتوره، جامعة الأزهر، مكتبة جامعة الأزهر،

– الشواهد القرآنية بين عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي وبين المصباح في علوم البلاغة لبدر الدين بن مالك، مقارنة وموازنة: بسيوني عبد الفتاح فيود، 2001م، القاهرة، الصفحات: 460، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، مكتبة جامعة الأزهر.

– القضايا الخلافية في الحقيقة والمجاز (في كتاب شروح التلخيص) للخطيب – ابن يعقوب – بهاء الدين السبكي – الدسوقي – سعد الدين التفتازاني): صلاح الدين محمد أحمد غراب، ومؤلفان آخران: بسيوني عرفة علي رضوان، ومحمد عبد المنعم علي متول (مشرف)، 2005م، الزقازيق، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، مكتبة جامعة الأزهر.

– الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي: محمد بركات حمدي أبو علي.

ونتوقف فيما يأتي عند بعض الدراسات في أهم فقراتها:

– **الدراسات البلاغية:**

أولاً: الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي:

تناولت هذه الدراسة كتاب عروس الأفراح تناولاً وصفياً فكانت بمجملها عرضاً لماجاء في الكتاب من دون التعمق في شرح مسائل البلاغة، فعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها لم تحاول لم شتات آراء السبكي وتبويبها بحسب المباحث؛ بل عمد المؤلف الى التطرق الى أدوات السبكي التي أقام عليها كتابه أكثر من التركيز على محتوى المباحث البلاغية؛ غير أن ذلك لايقدح بما حاول المؤلف أن ينجزه من الإلمام بمعرفة شخص السبكي وكتابه ومايتعلق كذلك بالكتب التي ذكر مؤلفوها كتاب العروس، وهو مانحاول التطرق إليه لاحقاً، وكذلك لاتقدح بعض الهنات التي وردت في الكتاب في الجهد الكبيرالذي قدمه؛ ومن تلك الهنات ماورد في المقدمة التي كتبها الدكتور إبراهيم علي أبو الخشب، حيث توهم بأن السكاكي هو من ألف كتاب الإيضاح، فقد قال " ولما وجد السكاكي هذا الإقبال على كتابه مفتاح العلوم انتزع منه القسم الخاص بعلوم البلاغة؛ فجعل له إيضاحاً هو كتاب الإيضاح الذي لخصه القزويني في هذا الكتيب الصغير الذي يعرف في المحيط العلمي باسم متن التلخيص، ومن هذا التلخيص كانت الضجة الكبرى في علوم البلاغة "[219]، ومن الغريب أن مؤلف الكتاب لم يستدرك على هذا الكلام أو يحاول تصحيحه وهذا يدفعنا الى الاستنتاجات الآتية:

- أن المؤلف لم يقرأ هذه المقدمة؛ غير أن هذا الاحتمال ضعيف ويدفعه طبيعة الإجراءات الي توجب على المؤلف المراجعة والتدقيق وهي من متطلبات طبع الكتب كما هو معلوم.
- أن يكون المؤلف قد وقف على هذا الوهم لكنه غض طرفه عنه مجاملة، وهو احتمال تدفعه مقتضيات الدقة العلمية في التأليف؛ ولاسيما أنه كان حريصاً على أن يكون دقيقاً في فهم آراء السبكي وعرضها.
- أن يكون موافقاً لهذا الرأي؛ غير أن مايدفع هذا الاعتقاد وجوب اطلاعه على المفتاح والإيضاح والتلخيص، فإن قراءة هذه الكتب تدفع الوهم المتقدم، فقد قال القزويني في الإيضاح " **قال الشيخ الإمام العالم العلامة... جلال الدين... القزويني الشافعي... فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها؛ ترجمته بالإيضاح، وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته تلخيص المفتاح، وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له** "[220]، فلاشك أن قول القزويني هذا يدفع كل وهم بعائدية الإيضاح لغيره؛ لكن من الغريب أن يضع مؤلف كتاب الصورة قول أبي الخشب دون أن يوضحه أو أن يستدرك عليه، لاسيما وأنه رأي لم يتبناه أحد غير قائله، فكل دارسي البلاغة – متقدميهم ومتأخريهم – يقرنون اسم القزويني بالإيضاح، فمن ذلك:

- قول بهاء الدين السبكي مؤلف عروس الأفراح وهو يعدد المصادر التي اعتمدها: "**والإيضاح للمصنف** "[221]، وهذا مايقطع بعائديته للقزويني.
- قول ابن خلدون في المقدمة: " **وجلال الدين القزويني في كتاب الإيضاح والتلخيص؛ وهو أصغر حجماً من الإيضاح، والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق** "[222].
- قول الدكتور أحمد مطلوب: " وأحس القزويني بأن في كتابه التلخيص غموضا وتعقيدا، وأن فيه إيجازا والتواء، فرأى أن يضع شرحا يحل مشكله، ويوضح غامضه فألف الإيضاح"[223]، ثم يذكر الدكتور مقدمة القزويني لكتاب الإيضاح التي تقدم ذكرها.
- قول مؤلف كتاب: البلاغة العربية بين التقليد والتجديد: " وجاء الخطيب القزويني المتوفى 739هـ فألف في البلاغة كتابيه: تلخيص المفتاح، والإيضاح، وقد ألف الإيضاح ليكون كالشرح لتلخيص المفتاح، وجمع فيه كثيرا من البحوث البلاغية المفيدة"[224]، وجاء في الكتاب نفسه: " ثم ألف الخطيب كتاب الإيضاح في البلاغة على ترتيب التلخيص، وبسط القول فيه..."[225]
- قول مؤلف: كتاب البيان العربي: " فلم يرزق كتاب من الشهرة والحظوة لدى العلماء مارزقه هذا التلخيص، وقد شرحه المصنف بشرح سماه: إيضاح التلخيص؛ قصد به توضيح مختصره..."[226].

إن ماتقدم هو بعض ماقيل في نسبة كتاب الإيضاح للقزويني؛ وإن هذه الأقوال تقطع الشك باليقين، وتدحض كل من يزعم خلاف هذه النسبة؛ غير أن هذا القطع يزيد الأمر حيرة في نسبة الكتاب لغير القزويني؛ هذه النسبة التي وردت في مقدمة كتاب الصورة البلاغية؛ لكننا ربما نستطيع أن نعتذر له هذا الوهم بأنه قد يكون قاصداً أن السكاكي اختصر المفتاح بكتاب صغير أسماه: "التبيان"، فتوهم بإيراد كتاب الإيضاح، قال المراغي: " جاء بعد من تقدم ذكرهم العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي... وألف كتابه " مفتاح العلوم"... وقد اختصره مؤلفه في كتاب آخر سماه: التبيان..."[227]، ومثل هذا ورد عند ابن خلدون بقوله عن السكاكي " **ألف كتابه المسمى بالمفتاح في النحو والتصريف والبيان... وأخذه المتأخرون ولخصوا منه أمهات هي المتداولة لهذا العهد، كما فعله السكاكي في كتاب التبيان** "[228]

إن تناول أطروحتنا لكتاب " الصورة البلاغية عند بهاء السبكي كان للأسباب الآتية:

- كونه أوفى دراسة تناولت عروس الأفراح، فضلاً عن أنه عمد الى عرض أقوال الباحثين وآرائهم في الكتاب ومؤلفه وهذا مالم يتوافر عليه غيره.

– ذكر هذا الكتاب يسحبنا الى ذكر دراسة انبت على جهده في بيان آراء الباحثين بالسبكي وهي: (الدرس النحوي عند بهاء الدين السبكي)[229]؛ لكن من دون أن يشير الباحث الى كتاب الصورة البلاغية".

وكان مؤلف كتاب الصورة قد استقصى الأقوال المتقدمة فضلاً عن آراء باحثين آخرين على النحو الآتي:

– رأي الدكتور محمد عبد القادر عبد الناصرفي جهد السبكي بكونه لم يتعد عمله أن يكون تقليداً لغيره أو شرحاً لتلخيص عمل غيره ولهذا ظل مرتبطاً بصفة الشرح لا أكثر[230].

– رأي أمين الخولي: كان عمل السبكي إحياءً للروح العربية الأدبية لما فيه من غزارة الشواهد وشرحها بروح ناقدة متذوقة؛ ولهذا فإن عروس الأفراح يعد دعامة النقد الأدبي السليم [231]

– رأي يوسف البيومي: تمثل دراسة السبكي أحد شواهد مرحلة الركود في البلاغة العربية، وأنها لم تختلف عن دراسة الشروح الأخرى [232]، التي شرحت التلخيص الذي انبنى على مفتاح العلوم.

– رأي الدكتور أحمد مطلوب:أن منهج السكاكي ومن تبعه ابتعد عن الذوق في التعامل مع قضايا البلاغة [233].

– كان بحث السبكي أحسن من بحث القزويني لمسائل البلاغة؛ فقد استطاع أن يدرس البلاغة من خلال استعمال الأداة الكلامية غير مبتعد عن الذوق الأدبي، وقد امتاز شرحه بالأصالة والروح الأدبية التي لانجدها في غيره، وقد امتاز كذلك برهافة الحس والشعور الفني وهو مايمثل اتجاه المصريين في البلاغة [234].

إن أهم مايلاحظ على معظم الآراء المتقدمة التي قيلت في كتاب عروس الأفراح التي نقلها الدكتور محمد بركات هو سعيها الى وسم كتاب عروس الأفراح بالتعقيد، ويبدو هذا الإنطباع صحيحاً في جانب منه، وغير صحيح في جانب آخر، أما صحته فمصداقها مواضع كثيرة في الكتاب مال فيها المؤلف الى الجدل والسجال الطويل ودعم ذلك بوسائل الاستدلال والبرهان مستعيناً بالمنطق والأصول وهذا لايخفى على قارئ الكتاب، أما من جانب آخر فقد حفلت مواضع أخرى بالذوق وجمال الشاهد وحسن المناقشة الأدبية، ولم تغب عنها روح الناقد الذي يمتازبالحس المرهف والذوق الحاضر؛ وعليه فمن الإجحاف أن يوصف الكتاب كله بالتعقيد هذا من جهة، ثم ينبغي التفريق بين مصطلحي التعقيد والجمود؛ فإن التعقيد هو أسلوب ليس بالضرورة أن يؤدي الى الجمود؛ بل يمكن أن يكون هذا التعقيد دافعاً للباحثين لمزيد من الدراسات من أجل فهم المسائل من جهة أخرى، وهو ماحصل بالفعل

من خلال التدافع على كتابة الشروح، وتضمينها الردود والاعتراضات مما شكل مايمكن أن يعدَّ خطاباً نقدياً في البلاغة العربية،

ثانياً: البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية، تأليف: الدكتور عبد الفتاح لاشين:

هذه الدراسة هي أقل أهمية من الدراسة الأولى؛ فقد اعتمد المؤلف فيها آراء السبكي من دون تدخل، فهي بذلك تعد دراسة وصفية صرفة، وقد قدم فيها للبلاغة قبل السبكي والمدرستين البلاغيتين، ثم تحدث عن تلخيص المفتاح وشروح التلخيص، وتطرق الى حياة السبكي ثم البلاغة في عصره وبعد ذلك عرض آراءه البلاغية والنقدية، ولم تتضح فيه الرؤية النقدية؛ لأن المؤلف لم يعمد الى تحليلها.

ثالثاً: التبيان في علم البيان:

موضوع هذه الدراسة هو كتاب التبيان للطيبي، وقد أفرد الباحث فصلاً أورد فيه من تأثر بآراء الطيبي، وأحد هؤلاء كان السبكي، وقد جمع آراءه التي أرجعها الى الطيبي من ص 122–130، يقول الباحث " ندرك بوضوح رجوع السبكي الى كتاب التبيان، حيث نقل منه، ونقد عباراته، وعده من مصادره "(235).

إن ماقاله الباحث عن رجوع السبكي الى الطيبي لم يخفهِ السبكي نفسه، ولم يحاول أن يدلَّس في التأليف فينسب آراءً لنفسه وهي ليست له؛ لكن الأمر قد يختلط على قارئ الكتاب، فيظن أن كل مايقوله يدعيه لنفسه، والحقيقة هي أنه في بعض المواضع قد تختلط آراء الناقل مع آراء المنقول منه، وذلك أن المؤلف يعمد الى تناول موضوع من الموضوعات فيحاول إضاءته بكثير من الآراء من دون أن يعتني بذكر صاحب الرأي، اتكالاً على حذق القارئ، وليس القصد من ذلك سرقة تلك الآراء؛ ولكن الاعتناء بالمضمون هو الذي يكون مقدماً على نسبة الرأي، ولايتبين ذلك إلا بعد القراءة الدقيقة والتأمل.

- الدراسات غير البلاغية:

أولاً: الدرس النحوي، وهي رسالة ماجستير؛ وقد تقدم الحديث عن أخذه فقرات من كتاب الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي لمحمد بركات، وقد انبنت هذه الدراسة على تناول الجهود النحوية كما هو واضح من عنوانها.

ثانياً: المسائل الأصولية لبهاء الدين السبكي، وهي أطروحة دكتوره عنيت بدراسة أصول الفقه في كتاب عروس الأفراح مقدمة لقسم أصول الفقه، ولم تقدم إضاءات إلا للجوانب المتعلقة بالأصول، لذا فموضوعها غير موضوع دراستنا؛ لكن ربما أفدنا منها في بحث أدوات نقد الخطاب وذلك في استعماله أدوات علم الأصول.

وختاماً لابد من القول بأن كتاب عروس الأفراح هو العلامة الفارقة في نقد الخطاب البلاغي، ولعل في مباحث هذه الأطروحة مايمثل مصداقاً لهذا القول، ومظان لمن أراد أن يقف على ماينفي فكرة الجمود التي وسمت بها الشروح؛ ولاسيما شرح السبكي، وكذلك التنبيه الى أن الخط النقدي في هذه الشروح هو مايمكن أن يكون نقطة الشروع في إعادة الروح والحيوية لمباحث البلاغة العربية التي وسمها البعض بالنضج والاحتراق، وأصر آخرون على أنها نابضة بالحياة ما دامت لغة القرآن نابضة بقلوب أبنائها وهو ماتحاول هذه الدراسة أن تستشفه في مباحث عروس الأفراح من الوقوف على الآراء النقدية للسبكي.

- تحقيق كتاب عروس الأفراح:

النسخ المحققة لكتاب عروس الأفراح التي اعتمدتها الدراسة:

أهم مايمكن أن نشير إليه ابتداءً هو أن جميع نسخ الكتاب المتوافرة لاتعدو أن تكون مستلة من كتاب شروح التلخيص ولاتختلف إلا بإضافة الهوامش التي فيها تخريج للأبيات وغير ذلك من دون تدخل في تصحيح بعض الأخطاء التي وقعت في المتن الأصلي، وسنشير الى هذا بعد أن نقدم إيجازاً عن نسخة الشروح:

- شروح التلخيص: وقد حوى هذا الكتاب على: مختصر سعد الدين التفتازاني، ومواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح للسبكي، وقد وضع بالهامش كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص، وحاشية الدسوقي على شرح السعد.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، وطبعة الكتاب كانت سنة 2001م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، وكانت طبعة الكتاب سنة 2003م.

وواضح أن دراسة د. الهنداوي متأخرة عن دراسة د. خليل؛ والملاحظ على التحقيقين مايأتي:

التشابه الكبير بين تحقيق د. الهنداوي وتحقيق د. خليل إلا في بعض المواضع التي زاد فيها د. الهنداوي لفظة أو عبارة في الهامش، أو إضافة فهرسة للأحاديث، أما من ناحية الشكل فإن الاختلاف هو أن د. خليل عمد الى وضع متن القزويني في مقدمة الكتاب قبل متن السبكي، أما د. الهنداوي فقد عمد الى جعل متن القزويني في أعلى الصفحة وأعقبها بمتن السبكي في الصفحة نفسها ومن ثم الهامش، مع التأكيد على أن الذي دفع الى وضع هذه الملاحظة في الدراسة لايعدو أن يكون حرصاً على الدقة العلمية، وليس الطعن بالمؤلفين أو اتهام أحدهم بالنقل من الآخر، ومصاديق هذا التقرير كثيرة وشواهده ماثلة في جميع صفحات الكتاب مما لاداعي لإيرادها جميعا؛ لأن في إيرادها تطويلاً غير مبرر، لذا سنكتفي بالإشارة الى بعض مواضع التشابه منها بوصفها نماذج لسائر المواضع، من دون إيراد الاختلاف؛ لأن من الطبيعي أن يختلف التحقيقان لا أن يتشابها الى هذا الحد، ويمكن أن نضع ذلك ضمن حقلين، الأول: الهوامش، والآخر: تكرارنفس الأخطاء من دون الإشارة، وهي إجمالاً على النحو الآتي:

أولاً: تشابه الهوامش، ونقف على بعض الأمثلة من أول الكتابين، ومن ثم من آخرهما:

- الهامش الأول لمقدمة المصنف لعروس الأفراح: هامش ص 145: د. خليل: كذا بالأصل المخطوط بدار الكتب المصرية 38بلاغة.

  هاش د. هنداوي ص 19: كذا بالأصل المخطوط بدار الكتب المصرية بلاغة.

- الهامش الثاني، ص 146 د. خليل: طبع الكتاب في طبعة أنيقة في مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت.. البيت من الطويل، وهو بلانسبة في مفتاح العلوم ص 91 المطبعة الأدبية، والبيتان للطيبي (143/1)ط المكتبة التجارية بمكة وهو لقيس ليلى العامرية في روح المعاني للآلوسي (39/1).. الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها.. الصقل الجلاء والاسم الصقال.. في الأصل عنها.

هامش د. الهنداوي ص20: طبع الكتاب في طبعة أنيقة (بتحقيقي) في مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت.

- البيت من الطويل، وهو بلانسبة في مفتاح العلوم ص 91، المطبعة الأدبية، والبيتان للطيبي (143/1) ط المكتبة التجارية بمكة وهو لقيس ليلى العامرية في روح المعاني للآلوسي (39/1).

– الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها .. الصقل: الجلاء والاسم الصقال.. في الأصل عنها. وهكذا يكون الهامش نفسه في الكتابين ماعدا كلمة (بتحقيقي) في نسخة الهنداوي.

هامش الصفحة الأخيرة، د. خليل، ج4:430، ونبتدأ من آخر هامش فما قبله:

– سورة الحج:

البيت للغزي، أنظر شرح عقود الجمان (199/2).

– البيتان لأبي نواس، انظر شرح عقود الجمان، والإشارات والتنبيهات، ص 324.

هامش الصفحة ماقبل الأخيرة ص 429من الأسفل الى الأعلى:

– سورة ص:49.

– سورة ص: 25، 53.

– سورة ص: 55.

– البيتان لأبي تمام ص 33، وانظر شرح عقود الجمان (197/2).

هامش د. الهنداوي الصفحة الأخيرة ص من الأسفل الى الأعلى:

– سورة الحج:1.

– البيت للغزي، أنظر شرح عقود الجمان (199/2).

هامش ص 343 من الأسفل الى الأعلى:

– البيت لأبي نواس، أنظر شرح عقود الجمان (194/2)، والإشارات والتنبيهات، ص 324.

– سورة ص: 49، سورة ص: 25، صورة ص: 55.

– البيت لأبي تمام، ص 33، وانظر شرح عقود الجمان (197/2).

واقتصرنا على ذكر بداية الكتاب ونهايته لغرض الإشارة الى التشابه الكبير – مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة –.

ثانياً: الأخطاء:

إن الإشارة الى تشابه الهوامش قد يدفعه بعض الباحثين بتشابه أسلوب التحقيق – وإن كان غير وارد على هذه الشاكلة؛ لكن مع القبول به – افتراضاً – لا يمكن القبول بتوارد الخواطر في الأخطاء أيضاً، فإن الأخطاء نفسها التي وردت عند الدكتور خليل، وردت كذلك عند الدكتور الهنداوي، ومصاديق ذلك يزخر بها الكتابان، ونقتصر هنا على إيراد نماذج منها، فمن ذلك مثلاً ماورد في:

- ص198، ورد في المتن: " وفاعله الضعف، إنما جاء هنا من إضافة..." ويقابلها ص76.
- ج1 ص 262: ورد إسم التتمة، والصحيح هو اليتيمة، ولم يصحح، وكذلك عند د. الهنداوي ص: 151، وكذلك لم ينتبها الى أن البيت في عقود الجمان ورد ت فيه لفظة (المسلمون).
- ج1، ص: 392، ورد في الهامش تخريج آية: يا أيها النبي إذا طلقتم النساء.. بأنها في سورة التحريم، وكذلك عند د. الهنداوي ج1 ص: 293.
- ج3 ص199: هناك تداخل في المتن بين موضوعين من دون فصل فالسبكي كان يتحدث عن كأن واتصال ما الكافة بها فقال " وستجد التشبيه بكأنما في مواضع في كلام المصنف، الحقيقة على ذلك المعنى فالعدول عن ذلك الى دعوى..." فالتداخل وقع بين قوله: كلام المصنف، وقوله الحقيقة...، وكذا عند د. الهنداوي ج2 ص 78.
- ج4 ص: 361، كان حديث السبكي عن قول الشاعر: أسكر بالأمس... ثم قفز الى عنه إنه كثير الرحمة لم تبالغ، ولاشك أن هناك قطع في النص، وكذلك عند د . الهنداوي ص: 262,
- ج1، ص 157 ورد اسم كتاب الوساطة باسم الواسطة، وقال في الهامش: علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني أبو الحسن قاض، من العلماء بالأدب، من كتبه الوساطة بين المتنبي وخصومه، وتفسير القرآن، وديوان شعر، عن الأعلام 300/4. وقد ورد نفس الهامش مع الترقيم حرفيا من دون الإشارة الى الخطأ في اسم الكتاب، د. الهنداوي: ص31.
- هامش 211 ويقابله هامش 91،وص 214 ويقابلها ص: 94، وص: 217، ويقابلها ص 98.
- من الأمثلة على ذلك: تحريك كلمة حمامة جرعا؛ فقد وردت كذلك في نسخة د. خليل في ص: 206، وعند الهنداوي ص: 85.
- ورد في نص السبكي: وذكر الخفاجي في سر الصناعة؛ ولم يعقب المحقق على الوهم في اسم كتاب الخفاجي. ينظر: ص 209 د. خليل، ود. الهنداوي ص 89.

– ذكر السبكي كتاب التنوخي باسم أقصى القرب؛ ولم يشر المحقق الى هذا الوهم. ص 215 خليل، وص 97الهنداوي.

آليات الخطاب البلاغي

آليات نقد الخطاب البلاغي عند السبكي:

ما المقصود بالآليات؟

أصل آليات هو: "آلات" مضافاً إليها ال– "ياء"، وآلات: جمع آلة والآلة هي " الشيء المركب من أجزاء محكمة الترتيب تسمح بنقل الحركة... والآلي المنسوب الى الآلة، ويطلق لفظ الآلية – مجازاً– على كل عملية يمكن أن يكون فيها جملة من المراحل المتعاقبة المتعلقة بعضها ببعض... أو يطلق على جملة من الإجراءات الضرورية لإنجازبعض الأعمال الإدارية "[236]، من هنا نستطيع أن نبين القصد من استعمال مفهوم آليات ونميزه عن مفهوم أدوات؛ فالأدوات نعني بها ثقافة المؤلف التي أفاد منها في شرحه وتأليفه، وهي في مرحلتها تلك تتساوى مع الآلات؛ غيرأن إضافة " آلات" لـ ياء النسب تحيلها الى: التفكر والتدبر والتخطيط عند الشروع بعمل مضافاً إليها استعمال الأدوات الممكنة لدى من يقوم بهذا العمل؛ ومن هنا يكون استعمال الأدوات التي هي الإمكانات المتاحة داخلاً في الآليات؛ فعندئذ يكون المقصود بالآليات مجموعة الإجراءات والخطوات التي عمد إليها المؤلف في بناء منهجه، وماسوغ لنا اجتراح هذه التسمية هو تقارب دلالة الإجراءات والخطوات مع الآليات التي يقوم بها التأليف.

لقد أراد السبكي لكتابه أن يكون متفرداً من بين الشروح الكثيرة؛ لأنه وجد أن معظمها لاينطوي على كبير فائدة؛ كون تلك الشروح تكاد تكون متشابهة في مناهجها سواء على مستوى الفكرة أم على مستوى العرض، فضلاً عن افتقار معظمها للتحليل والتعليل اللذين يتطلبهما الفهم السليم، وكذلك كونه وجد أن تلك المؤلفات مثقلة بمسائل الفلسفة والكلام والأصول؛ الأمر الذي يثقل كاهل القارئ في تدبر فهمها ومن ثم يبعد الغرض الأصلي الذي هو تذوق البلاغة، ومن هنا وجد أن التفرد يكون بإضافة ماتفتقرإليه تلك الشروح وهو الذوق والطابع الأدبي، لذا عمد الى أن يضمن كتابه نتفاً من الأبحاث الأدبية المنطوية على روح فنية خالصة؛ مع أنه لم ينصرف عن منهج القزويني أو السكاكي؛ لأن منطلقه في الأصل كان من شرح متن كتابي القزويني؛ غير أنه لم يقف عند حدودهما؛ بل تخطاهما الى نقد المفتاح فضلاً عن شروح المفتاح وكثير من كتب البلاغة التي صرح بأسمائها في مقدمته، وبذلك استطاع أن يمزج بين بلاغة الكلام وبلاغة العرب فأنتج من خلالهما منظوراً فنياً خالصاً في النقد البلاغي فيما إذا تم تقشيره من عوالق الكلام والعقائد، والإبقاء على لبه البلاغي

الخالص، ونستطيع حينئذ أن نطلق عليه نقد الخطاب البلاغي، ذلك النقد الذي أقام بناءه على آليتين هما: آلية العقل، وآلية النقل، ومعنى الأولى نتاج أفكاره، والأخرى مااعتمده من آثار ونصوص ومدونات، وماكان تقسيمنا لآليات منهج السبكي بدعاً من الأعمال؛ بل هو تقسيم مستند الى أساسين: الأول ماصرح به هو نفسه بقوله: " **فإني استخرجته بالفكرة وعدلته بتزكيتي العقل والنقل عند قاض من التأمل ليست عنده فترة** "[237]؛ وهذا الكلام يثبت صحة تقسيم المنهج من ناحية العقل، أما مستندات النقل فمنها ماصرح به هو أيضاً بقوله " **أيحسب أن مافقده من كلام الشارحين صار الكتاب منه غفلا؟ أم يظن أن التقصير أغلق على خزائنهم دوني قفلا؟ ولايدري أني وردت حياضهم فرشفت صفوا وقذفت ثقلا** " فكلامه هذا يؤكد بأنه اعتمد آلية النقل كثيراً وهو يشير هنا الى مؤلفات البلاغة بالإضافة الى اعتماده الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة في دراسته المسائل البلاغية، وسيأتي بيان هذا عند الحديث عن آلية النقل.

وفي الفقرات الآتية عرض لأبرز آليات نقد الخطاب البلاغي:

أولاً: آلية العقل: المقصود بآلية العقل: نتائج الفكرة التي على أساسها أقام خطواته وإجراءاته في بناء المنهج، مقابل " النقل ".

1- التأسيس:

مهد السبكي لدراسته بالتأسيس لمنهجه انطلاقاً من الإشادة بالكتاب المدروس الذي هو تلخيص المفتاح لجلال الدين القزويني بقوله: " **فإن تلخيص المفتاح في علم البلاغة وتوابعها بإجماع من وقف عليه واتفاق من صرف العناية إليه أنفع كتاب في هذا العلم صنف، وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه ألف...**"[238] ويمكن أن نستنتج من إشادة السبكي بكتاب التلخيص ملاحظات: الأولى أنه أراد أن يبين قيمة دراسته كونها تبحث في كتاب هو من أنفع كتب البلاغة باعتراف الجميع ، ومن ثم فإن جهوده في دراسة كتاب التلخيص تستحق الوقوف عندها وقراءتها، والثانية: أن إشادته بالكتاب تترك انطباعاً لدى القارئ بالحس النقدي الذي ينطوي عليه، وبأنه يمتلك إمكانية علمية في التمييز، والثالثة هي أن الإشادة بالكتاب تشي بأنه ناقد موضوعي لم يبنِ بحثه على هدم جهود القزويني، وهذا مايتبين في فقرات لاحقة، وفي هذا الإجراء تطمين للقارئ، وعدم استفزازه؛ لئلا ينفر مما يقرأ ابتداء.

2- دوافع الدراسة:

إن أبرز الدوافع التي دفعت السبكي للتأليف في البلاغة هو مارآه من تدنٍ في مستوى الدرس البلاغي والذي يرجع سببه الى وقوف أكثر المؤلفين عند عبارات القزويني شرحاً من دون أن يقدموا على تحليلها أو الإضافة عليها مما أحدث حالة من التصحر الفكري الذي لايدفعه إلا عالم ناقد ضليع بقضايا البلاغة والنقد وسائر علوم العربية فكان هو، وقد صرح بذلك قائلاً " **لم أطلع للمتأخرين فيه على تصنيف محكم تقر بتهذيبه العين، ولاوقفت لهم فيه على تأليف مجمل أو مفصل أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أثرا بعد عين** "[239]، فمن كلامه هذا يتضح بأنه ينوي تقديم عمل ناضج يسد نقص الشروح السابقة ولايكتفي بالوقوف عند عبارة القزويني بل يجعلها منطلقاً لبحث جاد من خلال رؤية نقدية ثابتة لاترتضي إلا المنهج السليم، يقول عن الشروح " **لاتنشرح لبعضها الصدور الضيقة ولاتنفتح عندها مغلقة، ولاينقد فيها زناد الفكر عن مسألة محققة، يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة، ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه... ولاتطمح نفسه لأن يقال: برز على من سبقه وبزه، بل يسري خلف من تقدمه حتى في الكلمة الفذة... ولايزيد في شرح عبارة المصنف على الإيضاح زينا وجد أم شينا** "[240]، وكلام السبكي هذا يبين دوافع تأليفه الكتاب من جهة، والتزامه بمتطلبات المنهج العلمي التي من مقتضياتها بيان الدوافع التي تدعو الى التأليف في موضوع معين من جهة أخرى، والوقوف كذلك على بعض عيوب الشروح السابقة التي بين منها الإستغلاق الذي من نتائجه عدم فهم القارئ، والخمول؛ كون تلك الشروح لم تحرك الذهن باتجاه المناقشات العلمية، فضلاً عن طابع التكرارفيها؛ فكل شرح هو تكرار لشروح سابقة، وافتقارها الى الجدة والطراوة؛ كونها لاتزيد إلا بتغيير عبارة، وجفاف أساليبها من المتعة واللذة الفنيتين، وغير ذلك من مآخذ تدفع العالم المدرك الى أن يتصدى لما موجود، فضلاً عن سد النقص الحاصل في آثار السابقين ليكون مادة دراسية في متناول أيدي الطلاب، يقول " **ويقدم للطلاب معمولا على نمط ماقلاه من المتحلين باستعمال الأدب عام ولاخاص** "[241]

3- اسم الكتاب:

سمى السبكي كتابه بـ " عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح "[242] وهذه التسمية توحي بأن هذا الكتاب مخصص لدراسة كتاب التلخيص للقزويني؛ غير أن الناظر في الكتاب يجد أن السبكي لم يحصرمسائله بحدود تناول التلخيص لها؛ بل تعدى ذلك الى سائر الشروح فضلاً عن الإيضاح، ولم يكتف بذلك؛ بل شمل بحثه كثيراً من المسائل التي وردت في العصور المختلفة، وقبل عصر التلخيص، ومن ثم يكون حصر التسمية بـ " تلخيص المفتاح" هو عدم دقة إلا أن تكون التسمية

مجازاً من باب إطلاق اسم الجزء على الكل، أو أن يكون قاصداً أن نقطة الانطلاق هي من تلخيص القزويني، والأمر الآخر الذي ينبغي التنبيه إليه هو أنه ربما يكون قد وقع فيما انتقد به القزويني من تسمية كتابه "التلخيص"، وكان قاصداً به الاختصار؛ فالسبكي نبه الى أن التلخيص غير الاختصار، وقد صرح القزويني بأنه قد ألفه مختصراً؛ غير أنه استدرك بأن كتابه أوسع من الشرح بقوله " **ولقد احتوى هذا الشرح بحمد الله تعالى من المباحث التي هي من بنات فكري فلم أسبق إليها... وعدلته بتزكيتي العقل والنقل عند قاض من التأمل ليست عنده فترة** "[243]، وهكذا يبين السبكي بأن كتابه ليس موقوفاً على شرح التلخيص؛ غير أن المسوغ لقبول التسمية هو ماتقدم ذكره آنفاً.

4- منهج الكتاب والخطة:

وزع المصنف كتابه على: مقدمة، وشرح لمقدمة صاحب التلخيص، ومقدمة في أهمية البلاغة، وفي بيان معنى الفصاحة والبلاغة، ثم قسمه بعد هذه المقدمات الى: فنين: الأول: علم المعاني وقد ضمنه أبواب علم المعاني وهي: أحوال الإسناد الخبري والحقيقة والمجاز العقليين وأحوال المسند إليه وإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل، والقصر والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة؛ أما الفن الثاني فهو في علم البيان فدرس فيه اللزوم والتشبيه والحقيقة والمجاز اللغويين والاستعارة والكناية، وعلم البديع، وجعل الخاتمة في السرقات الشعرية.

إن أهم مايستوقفنا هنا هو مقدمة الكتاب، فإننا نستطيع أن نشير الى التشابة الكبير بين هذه المقدمة ومقدمة ابن الأثير في كتاب المثل السائر مع الإشارة الى أن الفرق بينهما كان في الطول فقط؛ فمقدمة السبكي فيها استطراد وإطناب خلت منهما مقدمة ابن الأثير؛ أما من حيث المرتكزات الأساسية فإنهما لاتختلفان إلا في أسلوب الطرح؛ ويمكن أن نستدل على تقريرنا هذا بعرض المقدمتين من خلال مقارنة كل فقرة مع مايقابها:

- قال ابن الأثير: "**نسأل الله ربنا أن يبلغ بنا من الحمد ما هو أهله، وأن يعلمنا من البيان ماتقصر عنه مزية الفضل وأصله وحكمة الخطاب وفصله، ونرغب إليه أن يوفقنا للصلاة على نبينا ومولانا رسوله الذي هو أفصح من نطق بالضاد ونسخ شريعة كل هاد...** "[244]

وقال بهاء الدين السبكي: " **الحمد لله الذي فتق عن بديع المعاني لسان أهل البيان ورتق الأفواه عن تفسير المثاني الى أن فتحتها بلاغة آل عدنان ومحق ببراعة كتابه العربي وأسنة دينه القوي...ورزق الفصاحة المحمدية من الحكمة البالغة مامزق حكم اليونان** "[245].

من الواضح أن المرتكزات الأساسية التي انبنت عليها المقدمتان متشابهة الى حد كبير مما يثبت تأثر السبكي بابن الأثير، ولم يخف السبكي هذا التأثر؛ فقد صرح بأن المثل السائر هو أحد مصادره المهمة وهذا ماسنبينه عند ذكر مصادره، وقد آثرنا الوقوف عند ابن الأثير للتذكير بما قلناه في المقدمة وهو أن الرؤية النقدية في كتاب عروس الأفراح تعد إكمالاً لدراسة منظور ابن الأثير؛ لأنهما أبرز من يتجلى عندهم السلوك النقدي الواعي في المدرستين الأدبية، والعقلية، بغض النظر عن الاختلاف في التناول والمنهج والطرح.

5– أسلوب السبكي:

نعني به الطريقة التي صاغ بها السبكي عباراته، وطرح من خلالها أفكاره، وقد أفاد من هذا الأسلوب في أن يجعله آلية من آليات بناء منهجه، وهذا " منطَلِقٌ عمليًا من حاجة مضمون الكلام، والهدف الى اختيار خاص للعناصر اللغوية "[246]، وقد استطاع السبكي أن يوظف هذه العناصر اللغوية في تحقيق هدف مزجها مع مادة الدراسة، وربما تجلت هذه الملامح الأسلوبيه في مقدمة الكتاب ويمكن أن نوجز أهمها يأتي:

أ- الإطناب، فقد استغرقت مقدمة الكتاب سبع عشرة صفحة؛ لأنه حاول أن يضع فيها كل مايتعلق بمنهج الدراسة، وقد فعل ذلك، فلم يترك شاردة ولا واردة متعلقة بمادته إلا ذكرها.

ب- امتاز أسلوب السبكي في المقدمة باستعمال الفنون البلاغية والمحسنات اللفظية والمعنوية الأمر الذي جعلها كأنها قطعة بديعية؛ غير أن هذا الاستعمال لم يكن عامل إبطال لمادتها العلمية؛ بل استطاع أن يمازج بين استعمال الفنون والمادة فنجح في أن يستقطب اهتمام القارئ في المتابعة، وتخلص مما يمكن أن ينتاب هذا القارئ من شعور بالملل نتيجة طول هذه المقدمة.

ج- كان استعمال السبكي المصطلحات البلاغية استعمالاً دالاً على وظائف هذه المصطلحات تطبيقياً، فقد وظفها لتدل على فكرته، فضلاً عن دلالتها على ذاتها، وهذا الاستعمال شبيه باستعمال مؤلفي البديع للمصطلحات البلاغية وتوظيفها تطبيقياً لغرض التعليم، ونمثل لهذا الجانب في موضعه .

د- زخر أسلوب السبكي في المقدمة باستعماله الشعر الكثير، فقد وظف الشعر للدلالة على فكرته وتوضيحها، مما أسهم في منح أسلوبه طاقة دلالية أضافت الى عنصر التشويق والتطرية دقة وتأثيراً.

وفيما يأتي إيجاز لبعض ماتقدم من ملامح أسلوبية:

أما مايتعلق بالإطناب فواضح من عدد الصفحات، وأما ما يتعلق باستعمال الفنون البلاغية التي بنى عليها السبكي عباراته فقد احتوت المقدمة على السجع والتجنيس والمقابلة والطباق وغير ذلك من الفنون الكثيرة مما لايتسع المقام لذكره، وأما توظيفه للمصطلحات البلاغية فيمكن أن نذكر بعضاً منها؛ فمن ذلك قوله: **نحمده على نعمتي الإنشاء والإعادة.. ورد الخبر المسند فنصدر عن مبتداه.. لماشيد لها من النفي والإثبات من القصر.. الغفران بعد المعاضلة.. تخاريج المقابلة.. واقتدوا به فهم في التشبيه كالنجوم؛ لأن محاسن الأمة منهم استعارة.. صلاة جارية على الخطاب المصنف والاسلوب الحكيم.. من اعتباره المناسب مايساعده مقتضى الظاهر** [247].

إن الألفاظ الواردة فيما سبق ما هي إلا أمثلة بسيطة مما زخرت به المقدمة من توظيف هذه المصطلحات لخدمة فكرة الكتاب، وإلا فالمقدمة ممتلئة بها من ألفها الى يائها.

أما فيما يتعلق باستعمال الأبيات الشعرية، فمن هذا الاستعمال ماجاء مثلاً في بيان تعلقه بالبلاغة قول الشاعر [248]:

أتـانـيْ هواهـا قَبْـلَ أنْ أعرفَ الـهوى فصـادَفَ قلبـاً خـاليـاً فـتمكَّـنَـا

وفي حديثه عن أهمية الطبع استشهد بقول الشاعر [249]:

والسيفُ مالمْ يُلْفَ فيهِ صيْقلٌ من طبعهِ لمْ ينتفعْ بصِقالِ

واستشهد لإعراض الشراح عن بيان مسائل التلخيص بقول الشاعر [250]:

فلوْ أنشدَتْ نعشاً هناكَ بناتُهُ لماتَ ولمْ يسمعْ لها صوتَ مُنشدِ

وغير هذا كثير مما لاسبيل الى ذكره هنا؛ ففيما قدمنا كفاية دليل على ملامح أسلوب مؤلف عروس الأفراح وكيفية توظيف هذا الأسلوب في بيان منهجه.

6- الأدوات:

ونعني بها الإمكانات العلمية والثقافية التي أفاد منها السبكي في بناء منهج دراسته، وهذه الأدوات هي مادة دراسة المبحث اللاحق [251]؛ غير أنا ذكرناها هنا لأنها جزء من الآليات العقلية، وقد قال عنها " **واعلم أني مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعربية وجعلت نفع هذا الشرح مقسوماً بين طالبي العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسوية... وضمنته شيئاً من القواعد المنطقية والمقاعِد الكلامية والحكمة الرياضية أو الطبيعية** "[252]

7- الرؤية الفنية:

اعتمد السبكي في بحثه رؤية فنية خالصة حاول أن يجمع من خلالها كل الاتجاهات البلاغية؛ ولهذا فإنه لم يحسب على اتجاه بلاغي محدد كونه لم يعتمد مدرسة بلاغية دون أخرى – وإن ذكرنا فيما سبق بأنه يعد من رواد المدرسة العقلية –، فقد عد كذلك كونه نحى في منهجه منحى منهج التلخيص؛ غير أنه أراد أن يكون كتابه واسطة بين المشرق والمغرب فقد قال عن كتابه " **ويكون واسطة بين مفتاح المشرق ومصباح المغرب خليا من العصبية حريا بالنسبة الى مصر**"[253]؛ ومن هنا نجده يعتمد بعض آراء السكاكي والقزويني وغيرهما من رواد الاتجاه العقلي في الوقت الذي يعتمد فيه آراء أخرى لعبد القاهر وابن الأثير وغيرهما من رواد الاتجاه الفني، وبناء عليه لايكون من الإنصاف حمل آراء السبكي وردّه لبعض الآراء على أنها دفاع عن عقيدته، أو أن يكون رده على الزمخشري كونه ممثلاً لرأي المعتزلة[254]؛ فهذا الكلام مردود من وجوه؛ منها: أنه لم يبن منهجه في البحث وفقاً لخلاف عقائدي؛ لأنه لوكان كذلك لظهر خلافه في جميع المسائل؛ لكن المتتبع لمنهجه في الردود يتبين لديه أن ردوده ليست على هذا النحو؛ فقد يخالف في مسألة، ويوافق في أخرى مع نفس الشخص، فلوكان غرضه من الكتاب هو الدفاع المحض عن عقيدته لوافق آراء من يشايعه في العقيدة؛ لكن الحقيقة هي أنه لم يفعل ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: إن المعتزلة أو غيرهم لم يتفقوا في جميع مايذهبون إليه من مسائل لكي يكون الزمخشري أو غيره ممثلاً لهم، وعليه يكون الحكم على جهود السبكي بإنها في الدفاع عن العقيدة هو حكم مجانب للصواب، وغير مبني على الحقائق الموضوعية؛ لأن المتتبع لجهوده في كتاب عروس الأفراح يستطيع أن يثبت عكس هذه النظرة العجلى، فالسبكي بنى منهجه على الرؤية الفنية الخالصة البعيدة عن التعصب وغير المستندة الى الأصول العقائدية أوأية ميول أخرى إلا إذا حدث تعارض بين تلك الرؤية وبين بعض الثوابت، وأنه لم ينسق وراء هواه؛ وإنما يوافق أو يخالف وفقاً لمنظور فني، فمن ذلك أنه وافق القزويني في مواضع وخالفه في مواضع أخرى وكان يصرح "**والذي فعله المصنف أصوب؛ لأنَّهُ لاتلازم بينهما....**"[255]، وكذلك يسوغ للمصنف بعض إجراءاته في قوله: "**وتركه المصنف لأنه يدخل في إرادة التشويق...**"[256]، ومثل مافعل مع القزويني في الموافقة والرفض فعل مع السكاكي، فمن ذلك تأييده للسكاكي في كثير مماذهب إليه في البلاغة من دون أن يلتفت الى كونه مخالفاً له في العقيدة؛ وخير دليل على ذلك بحث الاستعارة بالكناية فقد اقترب كثيراً من رؤية السكاكي ، ومثلما وافقه في بعض رؤيته فقد خالفه كذلك، فقد رفض ماذهب إليه السكاكي في البديع، ورأى أن لايشترط فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال ولاوضوح الدلالة بقوله: " **والحق الذي لاينازع فيه منصف أن البديع**

لايشترط فيه التطبيق ولاوضوح الدلالة "[257]، وثمة كلام على مارآه السبكي نحيله الى بحث البديع، وما هذه إلا إشارات بسيطة للتدليل على الرؤية الفنية الخالصة التي انطوى عليها كتاب السبكي أما التفصيلات فسترد في حينها.

إن الرؤية الفنية الخالصة هي التي دفعت السبكي الى إقرار بعض المسائل ودفعته موضوعيته الى الابتعاد عن التعصب وذهب أكثر من ذلك الى أنه اعترف بفضل غيره على الرغم مما رآه من قصور في مؤلفات من سبقه ومالحق بها من غموض في الفكرة؛ ولم يرجع هذا القصور الى المؤلفين بل الى أيدي النساخ والرواة...

8- آلية الحصروالتقسيم والتعداد:

والحصر هو إيراد الشيء على معنى معين، والتقسيم التجزئة على أجزاء، أما التقسيم فقد اعتمد منهج القزويني في تقسيم الموضوعات البلاغية، ومع عدم رضاه على هذا المنهج فإنه تابع تقسيماته، ومعلوم أن القزويني كان متابعا للسكاكي وعليه يكون السبكي أفاد من المنهجين مع زيادة عليهما؛ فقد قسم البلاغة الى معان وبيان وبديع، واعتمد على ركني الجملة في بحث المعاني، واعتمد على الدلالات العقلية في تقسيم البيان، ثم أنه قسم البديع الى محسنات لفظية ومعنوية، وقد اعتمد آلية التقسيم في بعض الأبواب فقسم المسألة الواحدة على أجزائها ثم بسط الأعداد، فزاد في بعض مواضع الكتاب من أقسام المسائل؛ فمن ذلك:

- أغراض الخبر: " **المخاطب أما عالم بفائدة الخبر ولازمها معا أو خال منهما أو طالب لهما، أو منكر لهما أو عالم بالفائدة خال من اللازم، أو عالم بالفائدة منكر للازم، أو عالم باللازم خال من الفائدة، أو عالم به طالب للفائدة، أو عالم به منكر للفائدة أو خال من اللازم طالب للفائدة... فتضرب ثلاثة عشر في عشرة تبلغ مئة وثلاثين...**"[258] وهذا جزء من كلامه في تقسيم أجزاء الخبر بحسب أوجهه المختلفة وتعداده لهذه الأقسام لاطائل فيه من الناحية الفنية، ولافائدة من الوقوف عليه، ولاحلاوة أو طراوة في عرضه؛ إنما نعرض بعض نماذجه لنبين مابدأنا به من بحث آليات المؤلف في تأليف كتابه، ومثل هذا القول يقال عن تقسيمه لأنواع الفصل والوصل وتعداده لهما.
- الفصل والوصل: يقول " **وأقسام ذلك مئتان وأربعون قسماً... مضروبة فيما سبق تبلغ تسعمئة وأربعة وستين... خمسة تضرب فيما سبق تبلغ أربعة آلاف وثمانمئة وعشرين... تبلغ تسعة آلاف وستمئة وأربعين كلها يمتنع الوصل فيها... تضرب في أقسام الجامع السابقة...**

تبلغ سبعا وستين ألفا وأربعمئة وثمانين وتضاف إليها أقسام عدم الجامع... تبلغ ستمئة ألف وستة عشر ألفا وتسعمئة وستين قسما، ويمكن تضعيفها بحسب الأصناف الى مالايعلمه إلا الله..." [259] والتقسيم والتعداد اللذان عمد إليهما السبكي في هذا الموضع قد يعطي انطباعاً بتصحر وجفاف مباحث الكتاب، غير أن الحقيقة ليست كذلك؛ لأن المواضع التي عمد فيها الى التعداد ليست إلا مواضع يسيرة جدا، وهي لاتكاد تلمح من بين الأبواب الكبيرة في مادتها البلاغية والنقدية، ولاتمثل عنصراً ذا بال في الحكم على طبيعة الآليات التي اعتمدها في منهجه؛ إنما أغلب الظن أنه عمد الى ذكر هذه الأعداد ليبين مدى التزامه بالمنهج العقلي، وإلا فإنها لم تقدم مايعين القارئ على فهم وتذوق أسرار موضوع الفصل والوصل؛ لأنها أشبه ماتكون بجواب من سُأل عن عدد النجوم في السماء، فأجاب بأن عددها هو عدد شعرات البغلة التي يركبها، وأوعز الى السائل أن يعد الشعرات لكي يتبين من صحة جوابه.

– أقسام المجاز: " **وهذه الأقسام الثمانية هي دائرة بين الفعل وفاعله... فهذه أربعة أحوال تضرب في الثمانية... تبلغ اثنين وثلاثين قسما، وتأتي في المفعول الثاني أربعا وستين وفي الثالث مئة وثمانية وعشرين وتتضاعف بالتوابع والحال والمصدر والظرف ونحوه...**"[260]، وماقيل في الفقرتين السابقتين بأن هذا التعداد لم يكن لديه آلية تطبيقية هو مايمكن أن يقال هنا أيضاً؛ لأن التعداد عنده يمثل آلية نظرية حاول أن يبين للقارئ دقته وسعة علمه من خلالها، ولذلك عمد الى آلية الحصر وآلية التقسيم نظرياً، ولم يعتمدهما اعتماداً تطبيقياً، وليس أدل على ذلك من أن السبكي في هذا التعداد لم يقدم أمثلة وإنما اكتفى بالأرقام فحسب مما يؤكد أنه لايسعى الى التأسيس على هذه الإعداد.

9– الشرح:

ينطلق السبكي من مقولات القزويني وغيره، ومن ثم يتناولها بالشرح مع عدم الوقوف عند حدودها؛ بل التوسع في بسط المسائل على مختلف وجوهها، فكان يأخذ جملة أو فقرة ويتكلم عليها من خلال ذكر الأوجه المختلفة في المسألة محققاً ومدققاً مستعينا بما تمده ثقافته الواسعة من معلومات، وهو بذلك يختلف عن الآخرين؛ فمعظم الشراح يأخذون كلام القزويني كلمة كلمة أو جملة جملة ثم يضيفون إليها، فلو أخذنا أي نص من شروح التلخيص وقارناه بنص السبكي في الموضوع ذاته لرأينا الفرق كبيراً بين عمل الاثنين، فمثلاً ماجاء في الشروح تعقيباً على كلام في الحقيقة

والمجاز: "**وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز والمجاز العقليين اللذين هما في الإسناد والأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتتوهم أنه مقابل الشرعي والعرفي**"[261] وقال السبكي "**الحقيقة والمجاز وقد يقيدان باللغويين؛ ش: هذا هو القسم الثاني من علم البيان والمقصود فيه بالذكر إنما هو المجاز لكنه احتاج الى ذكر الحقيقة؛ لأن المجاز فرع عن الوضع للحقيقة على قول؛ وعن الوضع والاستعمال المستلزمين لوجود الحقيقة على قول؛ ولأنه...**"[262] ويسهب السبكي في شرح هذا الموضوع وتقليبه على وجوهه المختلفة غير مكتف بشرح قول القزويني مما لاسبيل الى ذكر تفصيلاته في هذا الموضع.

10- وحدة موضوعات البلاغة في فكره:

تجلى فكر السبكي في توحيد مباحث البلاغة بمحاولة لملمة أطراف الموضوع الواحد من مختلف جوانبه بما يمنح الفكرة عمقاً أبعد وسعة أكثر من الوقوف عند حدودها الاصطلاحية في علم المعاني أو علم البيان أو البديع، وهذا العمق والتوسع يدعم فكرة توحيد البلاغة، ولولا التزامه بمتابعة منهج القزويني لذابت الحدود عنده بين علوم البلاغة، فقد خلط بين العلوم الثلاثة في فن واحد، فتحدث عن الفن الواحد من أكثر من زاوية غيرمهتم بالفصل بين تلك المباحث مما يدل على أن البلاغة في رأيه وحدة واحدة في مادتها الفنية، وما الفصل بين أبوابها إلا ضرورة منهجية، ويتجلى ذلك في جعله البلاغة عموماً في الإسناد ومن ذلك قوله " **كل ماسيأتي من علم البيان – من استعارة وكناية وغيرهما – من أحوال المسند إليه ولكنها ليست من حيث كونهما كذلك** "[263]؛ وكثيراً مايذكر مسائل من البيان في علم المعاني أو بالعكس، وفي البديع كذلك مما يدل على أن رؤيته للبلاغة رؤية واحدة لا تتعمد الفصل والتجزئة.

11- الموازنة بين الآراء:

اعتمد السبكي مبدأ الموازنة بين الآراء عند عرضه للمسألة الواحدة مما يمنح الموضوع شمولاً في الرؤية وإثارة للمناقشات والساؤلات وهذا مايساهم ببث الحيوية والروح في موضوعات البلاغة؛ فمثلا ما أورده من آراء في شرح لفظة الحمد والفرق بينها وبين المدح "**وعبارة الزمخشري وهو بالقلب واللسان والجوارح... ويعزى الأول لابن الأنباري... كما توهمه الطيبي... وبه صرح عز الدين بن عبد السلام، ولا يقدح فيه أن السكاكي... ولاأدري كيف استخرج السهيلي... وقال الإمام فخر الدين... وقال عبد اللطيف البغدادي... ما فهمه النووي... قال الراغب... وقال سيبويه** "[264].

12- آلية المناقشة:

كان الكتاب مليئا بالمناقشات وقد تركزت مناقشاته باتجاهين: الأول مع مؤلف التلخيص والإيضاح، والآخر مع بلاغيين آخرين أورد آراءهم في بحثه، وكانت مناقشاته للقزويني في الاتجاهات الآتية:

- مناقشة القزويني فيما يتعلق بالأسلوب.
- مناقشته فيما يتعلق بالمنهج.
- مناقشته فيما يتعلق بالمادة البلاغية نفسها.

فأما مايتعلق بالمادة البلاغة فإننا نحيل بحثه الى الفصول اللاحقة، وأما ما يتعلق بالأسلوب فمنه مايأتي:

- ناقش القزويني في عدم دقته في التقديم لتسمية كتابه بـ "التلخيص" ورأى أن هذه التسمية ليست دقيقة فيما يتعلق بقوله "تلخيص المفتاح"؛ لأنه ليس تلخيصاً للمفتاح؛ بل للقسم الثاث من المفتاح، وعدم دقته كذلك في إيحائه في المقدمة من أن الكتاب هو اختصار للمفتاح؛ لأن الاختصار شيء والتلخيص شيء آخر، يقول القزويني: "**وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم... أعظم ماصنف فيه من الكتب المشهورة نفعا... ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه ورتبته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه... وأضفت الى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الإشارة إليها وسميته تلخيص المفتاح**"(265) وبحسب قول السبكي يكون الاختصار مؤذناً بالموافقة – بحسب ماحاول القزويني الإيحاء به في المقدمة –؛ غير أن كتابه خالف المفتاح كثيراً وزاد عليه مع أنه أراده أن يكون مختصراً، ويرى السبكي أن عدم الدقة في التسمية جاءت من أن " **هذا الاسم إن كان علما قصدت مناسبته، أو صفته ففي هذه التسمية نظر من وجوه منها: أنه ليس تلخيصا للمفتاح بل للقسم الثالث منه... ومنها: أن التلخيص يؤذن بالاقتصار والموافقة وهو قد خالفه كثيرا وزاد عليه... ومنها أنه جعله فيما سبق مختصراً والاختصار والتلخيص متنافيان؛ فالاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى مأخوذ من الخصر... باعتبار اختصار المفتاح غير أنه زاد ونقص وليس ذلك شأن الاختصار؛ وأما التلخيص فهو الشرح... وهو عكس الاختصار** "(266)

نستنتج من مناقشة السبكي مايأتي:

- أن تسمية " التلخيص" صحيحة من ناحية كون الكتاب فيه بسط للمسائل ومخالفة للسكاكي، فهذه هي طبيعة كتاب التلخيص؛ لكن عدم الدقة كان في إيحاء القزويني بأن كتابه هو في اختصار المفتاح وأنه سماه تلخيصاً مع كونه ليس اختصاراً.
- ليس الكتاب تلخيصاً لكل المفتاح بل هو للقسم الثالث.
- عبارة القزويني: لم أبالغ في اختصاره تقريباً لتعاطيه فيها عدم دقة من ناحيتين: الأولى أن قوله: تقريبا لايستقيم أن يكون معمولا لقوله لم أبالغ لعد ملاءمته له؛ لأنه كقولك: لم أضرب زيدا إكراما له؛ فإنه تقرير بعد دخول النفي عليه وكان الأولى أن يقول: لم أبالغ في اختصاره إبعادا له عن كذا...(267)، هذا من ناحية، ثم أن قوله لم أبالغ في اختصار لفظه فيه دلالة على الاختصار والاختصار يخالف التلخيص.

وناقش القزويني كذلك في عدم دقته أسلوبه في استعمال بعض الألفاظ التي لاتدل على مايريده، فمن ذلك:

- لفظة " الخلوص": قرر القزويني في فصاحة المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس؛ وقد رأى أن استعمال لفظة الخلوص ليست دقيقة؛ " **لأن الخلوص يعني الانفكاك عن الشيء بعد الكون فيه وليس المراد كذلك** "(268) وكذلك تتجلى عدم دقة أسلوب القزويني بأنه أراد "**خلوص المفرد من كل واحد من من الثلاثة المذكورة لامن مجموعها وعبارته لا تدل على ذلك... فإن تكرار حرف الجر مثله يؤذن بذلك**"(269)؛ فإنه يرى كان ينبغي تكرار حرف الجر من ليدل على مراده، وقد كرر ذلك في قوله "**خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد... وعليه من السؤال ماتقدم في فصاحة الكلمة من اقتضاء كلامه الخلوص من المجموع فقط**"(270)، وكذلك قول القزويني: الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الإضافات فقد رأى أن قوله يوحي بـ "**الخلوص منهما معا ومقصوده من كل من منهما... التكرار ذكر الشيء مرتين؛ فكثرة التكرار لاتصدق بذكره ثالثا فلاكثرة في التكرار** " معنى هذا أن القزويني أخطأ في عبارة كثرة التكرار؛ لان الثلاثة هي كثرة، لاكثرة تكرار.
- لفظة "يختص" عقب السبكي على قول القزويني: " **وغير مختص بالخبر؛ بل يجري في الإنشاء كقوله تعالى...**"

يقول السبكي: " **قاعدة هذا أول مواطن ذكرها لابأس بالتيقظ لها فقد غلط فيها من لاأحصيهم عددا من الأئمة والاختصاص والتخصيص معناهما الإنفراد والإفراد؛فإذا قلت: اختص زيد بالمال**

فمعناه أنه انفرد به لم يشاركه أحد... فلو قلت اختص المال بزيد مريدا ما أردته بالمثال السابق لم يصح؛ لأنك في المثال الأول حصرت المال في زيد؛ وفي الثاني حصرت زيدا في المال..."[271]، وقال أيضا: " **وإنما نبهت على ذلك؛ لأنه وقع التساهل في عبارات كثير من الأكابر عن غير قصد وقد كثرذكر هذه العبارة مقلوبة في كلام ابن الحاجب وابن مالك والسكاكي والمصنف، حتى في عبارة سيبويه، وهذا أول مواطن ذكرها مقلوبة؛ فإنه قال غير مختص بالخبر وصوابه غير مختص به الخبر، وسترى في عبارة المصنف كثيرا منه** "[272]

– في عبارة القزويني: "وينحصر العلم في ثمانية أبواب" فالمنحصر هو المعلوم لا العلم؛ فـ "**حصر الكل – وهو العلم – في أجزائه لايمكن؛ لأن الحصر جعل الشيء في محل محيط به؛ فالمحيط حاصر والمحاط محصور مظروف فكيف يجعل الكل منحصراً فيها**"[273]؛ معنى هذا أن الخطأ في أسلوب القزويني هو إن حصرالعلم الذي هو الكلي في أجزائه، ولايمكن؛ لأن الحصر جعل الشيء في محل محيط به، والمحيط هو الحاصر، والمحاط هو المحصور فكأنه مظروف ... فكيف يجعل الكل محصوراً فيها؟.

وقد بنى منهجه على أدوات المنطق والأصول والنحو، مع تأكيده على مجافاة الفلسفة

ثانياً: آلية النقل

المقصود بآلية النقل كيفية استعمال المؤلف للمدونات والنصوص التي حاول الإفادة منها في بناء منهجه في الكتاب، وأهم النقول التي أفاد منها تمثلت بـ:

القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر، وأقوال العلماء؛ وفيما يأتي عرض أهم ملامح هذه الآلية:

1– القرآن الكريم:

اعتمد السبكي كثيراً في بحث مسائل البلاغة المختلفة على إيراد الآيات القرآنية، أما كيفية التعامل مع هذه الآيات، فقد حرص على إعراب الآيات التي قد تشكل في الوصول الى فهم المعنى الذي تقتضيه المسألة موضوع البحث، وقد لايكتفي بوجه إعرابي واحد إن لم يكن هذا الوجه موصلاً الى غايته فتراه يقلبها على أكثر من وجه إعرابي، ليجعل منها أساساً من أسس توجيه الخطاب النقدي، فالآيات القرآنية هي الحجة البالغة والقول الفصل في الحكم على المسائل، فمن ذلك مثلاً ما أورده في فصل الجمل وهو قوله تعالى ﴿ **وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾[274]، يقول السبكي " **لم يعطف الله يستهزئ بهم على إنا معكم**

التي هي في محل نصب بالقول؛ لأنه لم يقصد إعطاؤها حكم إعراب إنا معكم؛ وإنما لم يقصد ذلك؛ لأن الله يستهزئ بهم ليس من مقولهم فلايمكن أن يعطى حكم مقولهم من العطف عليه المستلزم أن يكون مقولا كذا قال المصنف"[275]، ويعقب على كلام القزويني من خلال تقليبه الوجوه الإعرابية فيقول: " **ولك أن تقول: الله يستهزئ بهم جملة مستأنفة ولايصح عطفها على إنا معكم؛ وإنما يكون الفصل في شيء يمكن أن يعطف على غيره فيفصل عنه، وتكون الجملتان من كلام متكلم واحد؛ وهاتان ليستا كذلك، ويمكنك أن تجعل الكلام هنا بين جملة... ثم لك أن تقول مستأنفة لامحل لها من الإعراب... وكأنه لاحظ أنها في محل نصب بالقول اعتبارا بالحكاية لابالمحكي** "[276] ومن ذلك أيضاً ما أورده في قوله تعالى ﴿ **فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ** ﴾[277]، يقول السبكي "**فإنه فصل قال عن وسوس؛ لأن فيها تفسيراً وبيانا لها، ويحتمل أن يكون استئنافا قلت: وفي جعل هذا من القسم نظر؛ فإن وسوس الظاهر أن له محل* من الجر؛ فإنه معطوف على قلنا الذي أضيف له...**"[278].

لقد أفاد السبكي كثيراً من الاستدلال بكلام الله تعالى على المسائل البلاغية، فمن ذلك ما أورده في الرد على القزويني فيما يتعلق بمخالفة القياس في اللفظ، يقول " **وقد يرد على المصنف ماخالف القياس وكثر استعماله في القرآن؛ فإنه فصيح مثل استحوذ... كما في سرر... فلادليل في سرر على الفصاحة إلا وروده في القرآن فينبغي حينئذ أن يقال: إن مخالفة القياس إنما تخل بالفصاحة حيث لم تقع في القرآن الكريم** "[279]،

وغير ماذكرنا هنا الكثير من إجراءات السبكي في ضبط الآيات وتقليب وجوهها الإعرابية فضلاً عن هذا فإنه كان شديد الحذر في التعامل مع كلام الله وتفسير الآيات خشية الوقوع في منزلق من الوهم، وهذا الحذر هو مايجعله يطيل النظر في الآيات الكريمة، أو في أي موقف يقتضي أن يقطع فيه برأي في المسائل البلاغية المختلفة، إذا ارتبط تفسير هذا الموقف بتفسير الآيات؛ فمن ذلك ما أبداه من رأي في كلامه على الفصاحة والبلاغة "**إذا كانت الفصاحة والبلاغة راجعة الى اللفظ فكلام الله تعالى ليس بلفظ وهو محتو على أعظمها قلت: المراد اللفظ الدال على ذلك الكلام النفساني القديم.**"[280]

2- الحديث النبوي الشريف:

افاد السبكي كثيراً من الاحاديث النبوية الشريفة في الاستدلال على رؤيته؛ وكانت آليته في استعمال الأحاديث أن يعمد الى ضبط روايتها إن كان ثمة خلاف في الرواية والتدقيق في صحتها،

أما استعماله للأحاديث النبوية فمما أورده في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (يشب ابن آدم وتشب معه خصلتان الحرص وطوال الأمل)* وقد أورده في بحث الإيضاح بعد الإبهام، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم (وهم يد على من سواهم) و" **في الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم ولاغول، ومافي الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة رضي الله عنه: إنك تكلم الغول منذ ثلاث** "[(281)] ومثل هذا كثير من الأحاديث النبوية الشريفة التي أفاد منها في الاستدلال على صحة مقولاته، وأما تدقيقه في صحة رواية الأحاديث فيمكن أن نذكر ما أورده في حديث النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم في مناسبة نزول الآية الكريمة ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾حيث ذكر السبكي أنه قيل في سبب نزول الآية إن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم: " **يامحمد إذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع... وهذا وهم من الزمخشري وتصحيف وإنما القائل ذلك حبر من أحبار اليهود قصد بذلك التجسيم... أما قوله في الحديث تصديقاً له فهو مؤول أما على معنى التصديق** "[(282)].

3- الشعر:

استعمل السبكي كثيراً من الأشعار مستعيناً بها بوصفها شواهد يستدل بها على المباحث البلاغية في موضوعاتها المختلفة، فظهر الشعر في الكتاب بغزارة، وقد تمثلت آليته في الشعر باختياراته للأبيات التي تلاؤم الموضوعات المدروسة، مما ينم عن ذوق سليم وحس أدبي نقي، فهو لم يكتف بما وجده عند البلاغيين من اختيارات بل عمد الى تطعيم بحثه بكل ما هو جميل ولطيف، وعمد كذلك الى أن يقف على إعراب بعض الأبيات التي تحتاج الى توضيح من اجل الإفادة منها في بحثه البلاغي، وقد نظر في روايات بعض الأبيات وقام بضبطها، ومن ذلك أنه أورد في شرحه للالتفات اختلاف الرواية لبيت علقمة الفحل[(283)]:

طحا بِكَ قلبٌ في الحسانِ طروبُ ... بُعَيْدَ الشبابِ عصرَ حامَ مَشِيبُ

تكلِّفنيْ ليلى وقدْ شطَّ وَلْيُها ... وعادتْ عَوادٍ بيننا وخُطوبُ

رأى أن البيت يروى على وجه آخر هو: يكلفني، بالياء، والضمير للقلب، وليلى مفعول، يقول " **وقد قيل إن الرواية يكلفني بالياء والضمير للقلب وليلى مفعول؛ فلا التفات في تاء المتكلم؛ لأن الظاهر أن يكلفني حينئذ صفة لقلب، وتكون من تمام الجملة، والالتفات لايكون إلا في جملتين مستقلتين... ويجوز أن يكون بالتاء ويخاطب قلبه ففي تكلفني حينئذ التفاتان أحدهما في تاء الخطاب لانتقاله إليه عن أسلوب الغيبة... والثاني في ياء المتكلم** "[(284)]؛ وهكذا قلب السبكي وجوه الرواية ليستقيم عنده معنى البيت كي يتمكن من الوقوف على المسألة البلاغية فيه، أما فيما يتعلق

بنسبة الأبيات الى قائليها فقد كان حريصاً أن يدقق في نسبة الشعر الى شاعره ولم يتوهم إلا في بعض المواضع كتوهمه في نسبة بيتين، فقد قال: " **وسيأتي تمثيله بقول المتنبي:**

ياصاحِبيَّ تقصَّيا نَظَرَيْكُما تَرَيا وجوهَ الأرضِ كيفَ تُصوَّرُ
تريا نهاراً مشمساً قدْ شابَهُ زهرُ الرُّبا فكأنَّما هُوَ مُقمِرُ "[285]

عدا ذلك فقد كان دقيقاً في نسبة الأبيات ونجد هذا في كلامه على بيت الفرزدق:

ومامثْلُهُ في النَّاسِ إلَّا مملَّكاً أبو أمِّهِ حيٌّ أبوهُ يقاربُهْ

قال السبكي "**وهذا البيت أنشده سيبويه في الكتاب ونسبه الى الفرزدق قال الصغاني: ولم أره في شعره، وأنا نظرت كثرا من شعره فلم أجده**"[286]

4- أقوال العلماء:

تعامل السبكي مع مصادر البلاغة المختلفة، والشروح الكثيرة، قديمها ومعاصرها، فقد صرح بأنه اطلع على أكثر من ثلثمئة مصنف وقف عليها أو وقف على كلام من وقف عليها واختصر خمسيناً منها؛ غير أنه لم يكن بالضرورة موافقاً لماجاء فيها **لأن** أصحابها " **يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه لايخالف المتأخر منهم المتقدم إلا بتغيير عبارة أو تفسير كلمة أو توجيه رأي** "[287]؛ وقد صرح السبكي بالآلية التي اعتمدها في النقل من هذه المصادر بقوله: " **وأني اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفا في علم البلاغة وقفت عليها لم أترك منها إلا ماهو خارج عن هذا العلم، أو قليل الجدوى فيه، أو هو في غاية الوضوح، أو شواهد لاحاجة لها لكثرتها، أو مازاغ البصر عنه، أو ما إن تأملته علمت أنه فاسد لاترتضيه** "[288]، وهكذا فالآلية التي اعتمدها في النقل من هذه المصادر كما صرح بذلك هي:

- أن يكون المصدر خاصاً بمادة الدراسة التي هي علم البلاغة.
- أن يكون ذا قيمة وفائدة علمية.
- تجنب المصادر التي ليس فيها مايستحق المناقشة؛ كأن تكون مادته مبتذلة أو واضحة أو كثيرة الشواهد.
- تجنب المصادر التي لاتكون مادتها منضبطة، كأن تكون محتوية على منهج خاطئ وقد أشار إليها بالفاسدة.
- عمد الى مصادر اللغة والنحو والأدب والمنطق والأصول للإفادة منها في دراسة البلاغة.

ونضيف الى أنه عمد الى أن تكون الأقوال لأصحابها، فذكر كثيراً من الأسماء التي آثر أن تكون دقيقة من غير تدليس، والمصادر التي اعتمدها بحسب ترتيبه هي:

- دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني.
- البديع: لابن المعتز.
- إعجاز القرآن: للرماني.
- الوساطة: لعلي بن عبد العزيز الجرجاني.
- البديع: لابن منقذ.
- سر الفصاحة: لابن سنان الخفاجي.
- العمدة لابن رشيق القيرواني.
- العدة في اختصار العمدة: للصقلي.
- كنايات البلغاء :لأحمد بن محمد الجرجاني.
- النصف من حلية المحاضرة للحاتمي.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: لحازم القرطاجني.
- الصناعتان لابي هلال العسكري.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: للإمام فخر الدين الرازي.
- المعيار: للزنجاني.
- قوانين البلاغة: لعبد اللطيف البغدادي.
- المفتاح للسكاكي.
- شرح المفتاح: للإمام قطب الدين الشيرازي.
- شرح المفتاح: للشيخ ناصر الدين الترمذي.
- شرح المفتاح: للشيخ شمس الدين الخطيبي الخلخالي.
- شرح المفتاح: للشيخ عماد الدين الكاشاني.
- شرح المفتاح: للقاضي حسام الدين قاضي الروم.
- تنقيح المفتاح: للشيخ تاج الدين التبريزي.
- روض الأذهان: للشيخ بدر الدين بن مالك.

- المصباح لبدر الدين بن مالك.
- ضوء المصباح ومختصر المصباح: لابن النحوية.
- الأقصى القريب: للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن عمر التنوخي.
- المثل السائر: للصاحب ضياء الدين بن الأثير.
- الجامع الكبير لأخيه.
- مختصر المثل السائر: لابن العسال.
- والنصف الأول من كنز البلاغة لعماد الدين اسماعيل ابن الأثير.
- ومختصر كنز البلاغة المذكور: لولد مصنفه.
- وروضة الفصاحة لزين الدين الرازي الحنفي.
- الفلك الدائر على المثل السائر: لعز الدين بن أبي الحديد.
- قطع الدابر عن الفلك الدائر:لعبد العزيز بن عيسى.
- وتحرير التحبير: لابن أبي الإصبع.
- ومواد البيان: لأبي الحسن علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب.
- بديع القرآن والتبيان: لابن الزملكاني.
- والبرهان لابن الزملكاني.
- التبيان لشرف الدين الطيبي. والشرح كذلك.
- حواشي الإيضاح: للجزري.
- شرح التلخيص لولي الله القونوي.
- شرح الخطيب.
- شرح الشيرازي.
- شرح الزوزني.
- شرح بديعية:للحلي.
- الطريق الى الفصاحة لابن النفيس.
- المقدمة في علم البيان: لشمس الدين الأصبهاني.
- مقدمة ابن النقيب في أول تفسيره.

- والنظم:لابن معط.
- والفوائد الغياثية: لعضد الدين الأيجي.

إن المصادر التي ذكرها السبكي هي مصادر مادة البلاغة حصراً؛ أما مصادر اللغة والنحو وغير ذلك من مصادر علم الأصول والمنطق فلم يذكرها التزاماً بالمنهج العلمي؛ لأن محتوى مادة كتابه هو في البلاغة، أما كيفية تعامله مع النصوص المنقولة فكانت على النحو الآتي:

- الإستدلال بالنص المنقول على صحة كلامه، أو زيادة في شرح مسألة مبهمة.
- الاستعانة ببعض النصوص لشرح قول القزويني.
- تبيين الغلط الذي وقع فيه بعض المؤلفين في المسألة المبحوثة.

هذه هي الآلية التي اعتمدها السبكي في تعامله مع المصادر التي استعان بها في كتابه، وليس هذا موضع ذكر تفاصيلها؛ لأن فصول الدراسة كفيلة ببيان التفاصيل، أما هنا فنقتصر على ماذكر.

- وقبل أن ننتقل الى دراسة الموضوعات نقول:

اتخذ السبكي المنهج العلمي الدقيق الذي يأبى الخلط في الرؤية، فمن ذلك إشاراته الى التفرقة بين عمل النحوي وعمل البياني، فالنحوي ينحصر عمله في البحث في نفس المسند إليه والمسند، أما البحث في أحوالهما فهو من طبيعة عمل البياني؛ غير أن هذا الفصل بين عملي كل من النحوي والبلاغي لم يكن يبتغي منه الفصل بين النحو والبلاغة؛ وإنما حاول تحديد ميدان كل دراسة، وهو بهذا يحاول أن يحدد ملامح المنهج العلمي الدقيق الذي ينبغي للباحثين اتباعه من أجل الوصول للنتائج الصحيحة.

أدوات نقد الخطاب البلاغي عند السبكي:

أفاد السبكي من استعمال أدوات عديدة في بناء منهجه النقدي مما انعكس ذلك على انفتاح تلك المباحث على اتجاهات في الأصول والنحو والمنطق وغير ذلك من الأدوات التي منحت تلك المباحث شمولية في الوقت الذي دلت على المعرفة الواسعة للسبكي لمختلف العلوم، وفي هذا المبحث نتناول أهم تلك الأدوات بالقدر الذي يعين على فهم توجهاته عند بحث المسائل التي ترد في الفصول اللاحقة، غير متجاوزين التوجهات الفنية؛ لأن التعمق في بحث مباني هذه الأدوات سيدفع بالبحث نحوالعلوم التي أفاد السبكي من اتخاذها أدوات، الأمر الذي يجعل الدراسة متوجهة غير قصدها، ومن هنا وجب التنبيه إلى أن تناول هذه الأدوات لايخرج عن كونه تأسيساً لرؤية نقدية تقوم على

ثقافة واسعة ومعرفة مستقاة من مختلف العلوم، ولابد من التنبيه كذلك الى أن ترتيب هذه الأدوات كان وفقاً لما ذكره السبكي، لاوفقاً لترتيبها الزمني في الوجود، فقد صرح بأنه مزج قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعربية، ولولا ذلك لكان من الأولى الإبتداء بعلوم العربية قبل الأصول والمنطق.

اولاً: الأصول

إن المقصود بالأصول: أصول الفقه، ومعلوم أن النظر الى هذه الأصول استقل بعلم عرف بعلم الأصول والذي هو " **عبارة عن مجموع طرق الفقه وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال المستدل بها، أما الطرق فإما أن تكون عقلية أو سمعية** "(289)، وبهذا فإنه يعني "معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد"(290) ومن مهامه: اقتباس الأحكام من الأدلة، ومن هنا اقتضى معرفة الحكم والدليل والاستنباط، وأنه ينتظم في أربعة أبواب: باب الحكم، وباب الأدلة، وباب طرق الاستنباط، وباب المستنبط (291)

ولعلم الأصول ارتباط وثيق بعلم البلاغة؛ لكون علم البلاغة أحد علوم العربية، وأن جميع العلوم الشرعية مرجعها القرآن والسنة، وأن القرآن والسنة هما بلغة العرب، وأن غالب علم الأصول مبني على بحث الدلالات التي هي من مباحث البلاغة في وجهتها التي مثلتها المدرسة العقلية، و" إن ذلك الجهد المصاحب في إطار علم البلاغة بأقسامها المختلفة في التقسيم المنهجي المعروف كان حصناً منيعاً ومدداً ثرياً ملازماً للاجتهاد الأصولي الذي رأينا أن الدلالات فيه من أبوابه الرئيسية"(292)، إذن فالترابط بين العلمين يرجع الى النشأة، فنشأة كل منهما كان لـ " خدمة الشريعة الإسلامية؛ فهما وسيلتان من وسائل فهم أوامر الله ونواهيه، وفهم أسرارالإعجاز في كتابه وبهما يستدل على صدق رسالة النبي صلى الله عليه وسلم "(293).

لقد أفاد السبكي بوصفه أصولياً من منهج الأصوليين في بناء مباحث البلاغة، وقد مهد لذلك المنهج بالتقديم له بقوله " **واعلم أن علمي المعاني وأصول الفقه غاية في التداخل... وأن كل مايتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي والتحريم ومسائل الأخبار والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد والاجمال والتفصيل والتراجيح كلها ترجع الى موضوع علم المعاني، وليس في أصول الفقه ماينفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس وأشياء يسيرة**"(294).

وهكذا حاول السبكي أن يجعل هذه الثقافة الأصولية أساساً في منهجه، ويتجلى ذلك في وجهين: الأول: في العمل على جعل المادة البلاغية جسراً للوصول الى الأحكام الأصولية، وهذه غاية الأصولي، والآخر: هو استعماله المنهج الأصولي في دراسة مادة البلاغة، وهذه غاية البلاغي،

ويقول في ذلك " **واعلم أني مزجت هذا العلم بقواعد الأصول والعربية وجعلت نفع هذا العلم مقسوما بين طالبي العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسوية** "[295]، واستعمال السبكي ثقافته الأصولية وإفادته من أصحاب علم الأصول نتج عنه وجه إيجابي ووجه سلبي، فالأول هو في محاولته إغناء البحث البلاغي من ناحية صلة الموضوعات المدروسة بميدان عمل الأصوليين، والآخر: قد يكون وجهاً سلبياً؛ إذ أن هذا الاتكاء على الأصول قد يضيف تعقيدات جديدة أكثر مما في كتابي السكاكي والقزويني [296]، ومهما يكن من أمر اتكائه على الأصول إيجاباً أو سلباً فإنا نجد في الكتاب مصطلحات هي من استعمالات الأصوليين كالاستقراء، والدليل، والقطع، والقصد، والعام، وبعض هذه المصطلحات مشتركة بين علمي المنطق والأصول، فمصطلح العام مثلاً يعرفونه بـ " خاصية الشمول والاستغراق ويدخل في ذلك التحديدات ويشترك فيه المنطق"[297].

وفيما يأتي الوقوف على بعض المواضع التي تبرز فيها الأداة الأصولية لدى السبكي في توجيه نقده للخطاب البلاغي من دون أن يكون هذا العرض متوجهاً الى المسائل ذاتها؛ بل بوصفها أداة من أدوات نقد الخطاب البلاغي لديه:

- الدلالة: قال السبكي: " **وهي كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالما بالوضع... فإن اللفظ قد يوضع للشيء ولبعضه كالإمكان فإنه مشترك بين العام والخاص، والعام جزء الخاص... وتسمى الأولى وضعية وكل من الأخيرتين عقلية... وتقيد الأولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام... سميت الأولى مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية دلالة تضمن لتضمن الكل لجزئه والثالثة الالتزام لمافيها من الاستلزام** "[298]، وهذا المبحث هو مبحث أصولي وإن تقسيم الدلالات على هذا النحو هو تقسيم أصولي، فدلالة المطابقة دلالة وضعية[299] عند الأصوليين، والاختلاف في كون الثانية والثالثة عقليتين، ومن هنا يتداخل موضوع الدلالات مع مباحث البلاغة من أجل الوصول الى فهم سليم للدلالة بالاستناد الى الأصل الذي قامت عليه، ويرى السبكي بأن هذا الخلاف لاتحقيق له على اعتبار أن الدلالات الثلاث لفظيات، وقد صرح في أكثر من موضع من كتابه بأن طابع البحث في وجه من وجوهه هو طابع أصولي.
- وفي أحوال الإسناد الخبري يرى بأن لايصح أن يقرأ بالجر بدلاً مما قبله ولابالرفع على القطع بتقدير هي؛ كون أن هذه المذكورات ليست هي الأبواب " **كما أن قولنا: الطهارة والصلاة**

والزكاة معان في أنفسها ليست باب الطهارة والصلاة والزكاة فلايصح أن يقال: الباب أحوال الإسناد "(300).

- في صدق الخبر وكذبه: رد على من جعل الصدق والكذب تابعا للاعتقاد فقط، وعلى من يقول بينهما واسطة وقسم ذلك الى متعمد، وغير متعمد، واستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم (من كذب علي متعمدا) (301) لدلالة انقسام الكذب الى متعمد وغيره، وقد استنبط من القرآن الكريم دليلا أكثر صراحة من جميع الأدلة – كما يقول – وهو قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَـٰذِبِينَ﴾ (302)، وفي ذلك رد على القزويني الذي ذكر بأن العبرة في الاعتقاد فقط، ولانظر الى المطابقة الخارجية وهو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ﴾ ودليل القزويني هو أن العبرة لو كانت بالمطابقة لكانوا صادقين؛ لأنهم شهدوا بأنه رسول الله (303).

ومبحث الخبركغيره من سائر المباحث التي زخرت بطبيعة البحث الأصولي، فأينما ينظر قارئ عروس الأفراح يجد طبيعة أصولية، فمن تعقيباته على الكلام السابق قوله: " **أنه عائد الى تسمية ذلك شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن ذلك حقيقة، وهذا الجواب مخالف للأول في الصورة لافي المعنى؛ لأنه يرجع الى التكذيب في ادعاء مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بنشهد، والأول يرجع الى مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بالجملة الأسمية وإن واللام...** "(304)، ويضيف الى ماتقدم: " **وقوله في زعمهم أي اعتقادهم الفاسد، والزعم في الغالب قول قام الدليل على بطلانه أو لم يقم الدليل** "(305).

- في الصفة المشتقة: استند في بحث الصفة الى أقوال الأصوليين في قول القزويني الوصف يكون للحقائق " **قال ابن الحاجب في النحو الصفة مادل على الذات باعتبار معنى هو المقصود وقال في مختصره في الأصول: الأسود ونحوه من المشتق يدل على ذات متصفة بسواد وقال الإمام في المحصول في باب الاشتقاق مدلول المشتق مركب والمشتق منه مفرد وقال البيضاوي المشتق مادل على ذي صفة...**"(306)، وهكذا يفيد من القواعد الأصولية في رده على تقرير القزويني فهو يرى أن مدلول المشتق هو الذات والصفة وهو بذلك يوافق قول الأصوليين(307).

- وفي باب أحوال المسند إليه في تعريفه باللام قوله "**ويتفرع عليه لو حلف لايتزوج النساء أو لايشتري العبيد، فمن قال: ينفي معنى الجمع يقول: لايحنث إلا بثلاثة، وهو مذهبنا كما**

صرح به الرافعي في الطلاق محافظة على الجمع ولم ينظروا الى كونه جمع كثرة حتى لايحنث بأحد عشر ولمانع أن يمنع الفرق بين لا أكلم الرجل ولا أكلم الرجال إذا كانت الأداة فيها إستغراقية"(308)، فكلام السبكي واضح في المزج بين البلاغة وقواعد الأصول.

– المجاز: نقل عن الأصوليين استعمال المجاز وآراء من ينكر المجاز العقلي، يقول: " **غير أن كثيرا من الأصوليين أطلق أن المجاز استعمال اللفظ في غير موضعه وأراد المجاز اللفظي؛ وهي عبارة مدخولة...**"(309)، وقال أيضاً في نسبة إسناد الفعل الى غير فاعله الحقيقي مستنداً في ذلك الى الرأي الشرعي: " **فلا تقول ماقام زيد بمعنى أن الله تعالى هو الفاعل؛ وأما قوله صلى الله عليه وسلم حين حلف أنه لايحمل قوما ثم حملهم: ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم... فإن قيل فهل يصح نفيه عن الله تعالى... قلت: أما شرعا فلا؛ وأما لغة فنعم، وكيف لا وقد لاحظت العرب في ذلك مالاينسب إلا الى العبد من الحركات، بل لايسوغ شرعا إسناد الفعل الى الله إذا كان غير لائق...**"(310)

– الكناية عند الأصوليين: أفاد السبكي كثيرا في بحث الكناية من آراء الأصوليين، وذلك لارتباطها بكون دلالتها حقيقية أو مجازية، وتعلق ذلك ببعض الأحكام الشرعية، فمن ذلك مثلا قوله: " **ماذكرناه من الكناية وهو باصطلاح البيانيين؛ أما الفقهاء فقد ذكروا الكنايات؛ والظاهر أنها عندهم مجاز؛ فإذا قال الزوج: أنت خلية مريدا الطلاق فهو مجاز؛ ويسميه الفقيه كناية، فلو أراد حقيقة اللفظ لكونه لازما للطلاق؛ ففي وقوع الطلاق نظر، ولم يتعرضوا للفرق بين الكناية والتعريض إلا في باب اللعان...**"(311)

– "من البديع مايسمى المذهب الكلامي... وهو أن يورد المتكلم حجة للمطلوب لمايدعيه على طريقة أهل الكلام، وينقسم الى قياس اقتراني واستثنائي وتمثيل وهو القياس المذكور في الأصول.

– ومن مناقشاته التي استند فيها الى علم الأصول ماناقش به السكاكي في موضوع البيان، فقد صرح السكاكي بأن "**البيان مركب والمعاني مفرد والباب أو الفصل من العلم كالفرائض ليس مركبا بالنسبة الى العلم؛ لأن الفقه مثلا إن كان اسماً لجميع أبوابه على سبيل الكل المجموعي فالفرائض جزء للفقه فالفقه مركب لاباعتبار الأعم والأخص** "(312).

– وكذلك في إدخال القزويني للفظة "يعرف" في تعريف العلم، فمعنى المعرفة يستدعي جهلا مسبقا بالأمر الذي يراد معرفته والعلم لايستلزم ذلك الجهل(313).

- في مسألة الحد فقد أخذ على القزويني في أن بعض حدوده كان يدخلها اللفظ المشترك أو المجاز " وإنما يجيء الإيراد على السكاكي والمصنف عن جهة اشتمال الحد على لفظ مشترك أو مشترك وذلك نقص في الحدود كما تقرر في علم المنطق "[314].
- ومن مظاهر استناده الى قواعد الأصول أيضاً ماذهب إليه من أن لفظة حياة في قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ تصرف القصاص المذكور الى القصاص في النفس[315].

وفي ختام هذا المبحث نشير الى أمرين:

- إن ماعرض من آراء أصولية إن هي إلا النزر اليسير مما زخر به كتاب عروس الأفراح، وما ذلك إلا لإدراكه الهذف من الخطاب البلاغي عموماً وارتباط هذا الخطاب بنواحي الحياة المختلفة والتي عني علم الأصول بتنظيم أمور الشرع فيها، وإن تفهم هذا الهدف قد يسوغ استعمال السبكي لهذه الأداة ويدفع عنه ماحاول بعض الباحثين أن يهاجمه به بقوله " وكان من المنتظر أن يثور على الدراسات البلاغية في عصره ويصلح منهج دراستها وينقذها مما فيها من مسائل غريبة أقحمت عليها إقحاما؛ ولكنه لم يعمل شيئا ذا نفع عظيم؛ بل نراه يفخر بأنه مزج قواعد البلاغة بقواعد الأصول وضمن كتابه شيئا من القواعد المنطقية والمقاصد الكلامية "[316].
- ماتم عرضه في مبحث الأصول هو مايتعلق بآراء السبكي من دون أن نبحث هذه المسائل عند الأصولين في مظانها؛ والسبب في سلوكنا هذا المسلك يعود الى أن بحث هذه المسائل في ذواتها تكفلت به الدراسة التي أفدنا منها والتي كانت تحت عنوان: المسائل الأصولية، وعليه يكون إعادة بحثها من التكرار غير المفيد.

ثانياً- المنطق:

جاء في كشاف اصطلاحات الفنون هو: "**علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجهولات وشرائطها، بحيث لايعرض الغلط في الفكر**"[317]، وعند ابن خلدون "**قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعرفة للماهيات والحجج المقيدة للتصديقات**"[318]، وعند الفارابي: رئيس العلوم لنفاذ حكمه فيها[319]، وعند ابن سينا: خادم العلوم[320]، وعند الغزالي: معيار العلم [321].

تقدم بداية المبحث أن الأدوات تعني الإمكانيات العلمية والثقافية التي أفاد منها المؤلف في بناء منهجه، ومعلوم أن السبكي كان ذا إمكانات علمية وثقافية كبيرة تؤهله لأن يخوض غمار التأليف

في مختلف مجالات علوم العربية، وبما أن البلاغة هي رأس علوم العربية فلابد لمن أراد أن يتصدى للتأليف البلاغي أن يكون مسلحاً بمختلف العلوم العقلية والنقلية، وفي مقدمتها المنطق، وقد صرح السبكي باتخاذه المنطق أداة في الشرح في الوقت الذي حاول استبعاد أبحاث الفلاسفة؛ غير أنه كان يعني المادة الفلسفية الصرفة، وليس الفلسفة بمفهومها الواسع الذي يعني التعمق بالفكرة والبحث؛ لأنها من هذه الناحية لها ترابط وثيق مع المنطق لأن " الصور المنطقية تنشأ أصلاً خلال إجراءات البحث... وبذلك نعرف أن المنطق والبحث يكتملان؛ لأن المنطق يعطينا الرؤية والبحث يبلورها... ومن هنا فإن الفلسفة ملتصقة بالمنطق كما أن المنطق محتاج الى الفلسفة "[322]؛ ونسوق هذا الكلام عن التداخل بين المنطق والفلسفة لئلا يقع تناقض بين رأي من يذهب الى أن بحث السبكي كان بحثاً مصطبغاً بالصبغة الفلسفية وبين قول السبكي نفسه بأنه استبعد أبحاث الفلاسفة من بحثه، فاستبعاد أبحاث الفلاسفة لايعني أنه استبعد منهجهم، فهو مثل كثير من البلاغيين الذين أفادوا من الفكر الفلسفي، والفهم المنطقي من غير أن يتمثلوهما مجرَّدَين كما هو عند الفلاسفة والمناطقة؛ بل كانت إفادتهم من المنهجين في بناء النتائج والمقدمات، ويتبين هذا التوجه جلياً عند السبكي في بناء مادته البلاغية على هذين المنهجين وفي ردوده ومناقشاته، فقد أقام مبانيه على الدليل العقلي غير مهمل الذوق الأدبي، ثم أنه لم يجعل مصطلحات المنطق أو الفلسفة أو الأصول وغيرها سوى مقاييس يفيد منها في توضيح مادة دراسته لا أن تكون هي المادة المدروسة، وتجلت هذه الفائدة في رسم خطة بحثه وفي ترتيب الأفكار، وفي النظر في المسائل، وفي التقرير الذي يقتضيه النظر وفي إبراز الحدود التي تقتضيها بعض المواضع، ولا شك أن اتكاءه على هذه الأدوات كان ضرورة منهجية اقتضتها دراسته؛ كون الدراسة في وجه من وجوهها كانت شرحاً لعمل القزويني والسكاكي – وقولنا وجه من وجوهها للتأكيد على أن دراسة السبكي ليست شرحاً محضاً كسائر الدراسات؛ بل يمكن أن تكون دراسة مستقلة في وجهها الآخر؛ غير أن انطلاقه من شرح التلخيص هو ماجعلها مسايرة لعمل القزويني ومن قبله السكاكي، وإن احتواء العملين على كثير من هذه الأدوات تستلزم استعمالها من أجل مجاراة المتن المشروح بما يكون داخلاً في منهجه لكي يقترب من الإفهام وقد ألزمه ذلك استعمال نفس أدوات النص المشروح، ذلك النص الذي يقوم في كثير من مسائله على أدوات المنطق، هذا من جهة، ثم أن " بهاء الدين لن ينحاز كثيراً عن طريق المشارقة التي بدأها الفخر الرازي؛ والتي تصل بين البلاغة وعلوم الفلسفة والكلام، ومباحثهما، فشرحه يستظهر أطرافاً من المنطق، ومن علم الكلام، ومن الفلسفة الرياضية والطبيعية"[323] وربما كان هذا الوصف لمنهج السبكي في استعماله

أدوات المنطق أقرب الى الحقيقة من أن يقال كان "يرفض التوافه الكلامية ولايعرض لشيء من الأبحاث المنطقية وما إلى ذلك مما لايتصل بالبلاغة في شيء"[324].

إن استعمال الأداة المنطقية من لدن السبكي دلت على أمرين:

- المنطق في خدمة تأسيس منهج الكتاب، وضبط مادته.
- مقدار الثقافة المنطقية لدى المؤلف.

عمد السبكي في كتابه الى التعريف والتقسيم والتعليل، والأقيسة المنطقية، وما تلك الأقيسة إلا التزامات يستعملها المتكلمون لإقناع المخاطبين فيما يريدون إثباته أو نفيه، وهنا تكمن غاية نقد الخطاب، هذا فضلاً عن أن المنطق " آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر"[325]؛ فلايكون الإقرار أو الحكم إلا بدليل، وطريق الدليل هو الاستدلال و" الاستدلال في اللغة العربية طلب الدليل، وفي عرف الأصوليين والمتكلمين النظر في الدليل"[326]، وكثيراً ما لجأ الى الاستدلال في بحثه للوصول الى النتائج، والسبكي لم يكن بدعاً في استعمال الاستدلال المنطقي؛ لأن "البلاغة العربية في تحديدها لموضوعها ولمنهج تناولها للمسائل تقوم على تصور استدلالي... فإن هذا التصور الاستدلالي يبرز بوضوح منذ أن استقر تعريف البلاغة مع القزويني..."[327]، فمما جاء من تلك الاستدلالات مثلاً بحثه مصطلح "الفصاحة" فقد قال: "**أعني بالدليل ورود السماع فذلك شرط لجواز الاستعمال اللغوي لا الفصاحة؛ وإن عنى دليلا يصيره فصيحا وإن كان مخالفا للقياس فلادليل في سيره على الفصاحة إلا وردوه في القرآن فينبغي حينئذ أن يقال: إن مخالفة القياس إنما تخل بالفصاحة من حيث لم يقع في القرآن الكريم** "[328]، ويتبين من خلال النص مدى التزام السبكي بالمنهج المنطقي والأصولي على حد سواء فالاستدلال مرتكز من مرتكزات المنهجين بالإضافة الى " السماع" الذي هو من مرتكزات الأصول أيضاً، ومن ذلك أيضاً قوله: "**أما الدليل على أن كل إنسان لم يقم معناه كل واحد فهو أن قولنا لم يقم مهملة؛ لأنها غير مسورة وهي موجبة، والموجبة المعدولة المحمول المهملة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم... فلأن قولنا لم يقم إنسان وهي سالبة مهملة في قوة سالبة كلية**"[329]، فقد ضمن كلامه مصطلحات هي: مهملة، وموجبة، ومعدولة، والمحمول، وسالبة جزئية، وسالبة مهملة، وسالبة كلية وكلها من ميدان المنطق، فالقضايا في المنطق تنقسم بحسب الكيف الى موجبة وسالبة وبحسب الكم الى كلية وجزئية فإذا جمعنا بين الكيف والكم حصلنا على أربع قضايا: الكلية الموجبة: كل إنسان فان كلية سالبة: ليس ولا واحد من البخلاء سعيد، الجزئية الموجبة: بعض الناس كاتب جزئية سالبة: ليس بعض الناس

كاتب أو ليس كل الناس كاتب بل عسى بعضهم والحدود السالبة: هي الحدود المسبوقة بكلمة نفي،المقادير السالبة: هي المقادير المسبوقة بإشارة السلب وكل هذه الألفاظ هي من استعمالات المنطق وكذلك الإيجاب، فالإيجاب والموجب "في اللغة الإثبات يقال: وجب الشيء وجوباً ثبت ولزم، والإيجاب عند الفلاسفة وهو إيقاع النسبة وإيجادها في الجملة هو الحكم بوجود محمول الموضوع"(330) والمحمول: عند المنطقيين يعني المحكوم به في القضية الحملية دون الشرطية وهو يقابل المبتدأ والخبر، المسند والمسند إليه؛ وقد ذكرنا هذه المصطلحات التي أوردها السبكي في كلامه ومن ثم بيان معناها لنبين أن فهم كلام السبكي وغيره في استعماله هذه الإشارات لايتم إلا من خلال معرفة القارئ بدلالات هذه الاستعمالات، ومن هنا حكم على هذه الإبحاث بالتعقيد.

ومما ورد في كلامه على الاستفهام: " **قد يقال: الاستفهام لايكون إلا لطلب التصديق؛ لأنه إذا قصد تعيين المسند إليه فأنت تطلب العلم بوقوع النسبة الخاصة... فتعين أن يكون هو المسند إليه لا الجملة** (331)؛ فالتعين هو من استعمالات المنطق ومعناه: "التخصص وهو ما امتاز به الشيء من غيره..."(332).

ومما جاء في بحثه الاستعارة في حديثه عن الأعراض والجواهر: "**معنى الموصوفية كون الشيء قائماً به غيره ومعنى الوصفية كون الشيء قائماً بغيره؛ فالأصل في الموصوف أن يكون جوهراً وفي الصفة أن تكون عرضاً... بل لايكون ذلك إلا للجواهر... فإن العرض لايقوم بالعرض عند الجمهور**"(333)؛ وهكذا يكرر السبكي مصطلحي العرض والجوهر اللذين هما من ميدان عمل الفلسفة فالجوهر" يطلق عند الفلاسفة على معان منها الموجود القائم بنفسه حادثاً كان أو قديماً ويقابله العرض، ومنها الذات القابلة لتوارد الصفات المتضادة عليها، ومنها الماهية "(334) والعرض ضد الجوهر؛ لأن الجوهر هو مايقوم بذاته ولايفتقر الى غيره ليقوم به على حين أن العرض يفتقر الى غيره ليقوم به؛ وهو ماحاول السبكي أن يقيمه دليلاً في بحثه مما لاحاجة لعرضه هنا؛ لأن ما أوردناه الغاية منه بيان مدى إفادته من هذه المصطلحات.

ومن المصطلحات الأخرى التي حاول السبكي الإفادة منها في ميدان بحثه للبلاغة مستعيراً إياها من ميدان المنطق هو مصطلح الحد ومعنى الحد هو "القول الدال على ماهية الشيء وهو تعريف كامل أو تحليل تام لمفهوم اللفظ المراد تعريفه"(335)؛ ومعنى الحد في الإصطلاح أيضاً "مايميز الشيء عما عداه ولايكون كذلك إلا ماكان جامعاً مانعاً"(336)؛ ويستعمل الحد لضبط الموضوعات، ومن هنا كان كتاب عروس الأفراح زاخراً باستعمال الحدود التي حاول فيها أن يكون

استعمال المصطلح جامعا مانعا؛ فمن ذلك مارآه من عدم دقة القول في الفصاحة بأنها تعني اللبن منزوعاً عنه الرغوة قال "**فإن كلامه يقتضي أن فصاحة اللبن أخذ الرغوة عنه؛ وأنه سمي فصيحا عند ذلك والبيت يدل على أنه فصيح قبل نزع الرغوة؛ بل ظاهره أن بقاء الرغوة شرط حتى لايسمى فصيحا بعد أخذها؛ لأنه ليس حينئذ تحت**

الرغوة..."[337] أردنا هنا أن نبين اعتناء السبكي بضبط الحدود والدقة في الضبط.

ومن استعمالاته "الخصوص والعموم" يقول: "**والدلالة بالعموم على قصور المبالغة أولى فيه نظر؛ لأنا نقول: سلمنا أن الأخص أكثر معنى من الأعم...**"[338]، ومعنى الخاص "عند المنطقيين هو كون أحد المفهومين أقل شمولاً من الآخر أما مطلقاً أو عن وجه واحد ويسمى ذلك المفهوم خاصاً"[339]؛ واستعمل السبكي مصطلح الدور؛ و"الدور في اللغة عود الشيء الى ماكان عليه، وفي المنطق: علاقة بين حدين يمكن تعريف كل منهما بالآخر أو علاقة بين قضيتين يمكن استنتاج كل منهما من الأخرى، أو علاقة بين شرطين يتوقف ثبوت أحدهما على ثبوت الآخر كتعريف الشمس بأنها كوكب نهاري، ثم تعرف النهار بأنه زمان طلوع الشمس، وعند المناطقة: هو الخطأ الناشئ عن تعريف الشيء أو البرهنة عليه بشيء آخر لايمكن تعريفه أو البرهنة عليه إلا بالأول"[340]؛ ومن ذلك ماجاء في قوله عن تعريف السكاكي لعلم المعاني: "**إن أراد بالتراكيب في هذا الحد تراكيب البلغاء فقد جاء الدور؛ فإنا لانعرف حد المعاني حتى نعرف تراكيب البلغاء**[341]. ومن استعمالاته المنطقية العلل؛ وقد قسمها الى غائية ومادية وقد بنى رده على السكاكي في تعريف علم المعاني، يقول: "**وحد السكاكي للمعاني مشتمل على الأربع؛ لأن التتبع وهو المعرفة اشارة الى الفاعلية**[342].

وقد استعمل الكم والكيف: "**إن مقولة الكم أعم من مقولة الكيف وجوداً ويلزم منه أن يكون المسؤول عنه بكم أعم من المسؤول عنه بكيف**[343].

وكثيراً ماترد لفظتا كل وجزء في بحثه المسائل، فقد قال في مناقشته تعريف علم المعاني: "**بأن يكون علم المعاني عبارة عن مجموع هذه الأبواب واحتمل أن يكون من حصر الكلي في جزئياته بأن يكون من علم باباً صدق عليه أنه علم المعاني**"[344]؛ ويعرض لابن الحاجب في حده التعريف في أنه غير كلي[345].

وقد اعتنى كثيراً ببحث اللزوم، ومعنى اللزوم: "لزم الشيء عن الشيء: نشأ عنه وحصل منه واللزوم ذهني وخارجي، فاللزوم الذهني كون الشيء بحيث يلزم من تصوره في الذهن تصور شيء

آخر... واللزوم الخارجي كون الشيء يلزم من تحقيقه في الخارج تحقق شيء آخر منه كوجود النهار لطلوع الشمس"[346]، يقول السبكي: "**واللزوم الذهني لا إشكال في دلالة اللفظ عليه... وذهبت جماعة الى اعتبار اللزوم مطلقا... إنما مع اشتراط اللزوم العقلي لا الذهني... فسر اللزوم في الإيضاح بأن يكون حصول ما وضع له اللفظ..**"[347] وقد أفاض في بحث هذا الموضوع الذي هو من صلب موضوعات المنطق، ويفرق السبكي بين فهم اللزوم عند المناطقة وبين فهمه عند البيانيين وهذا ماجاء في قوله "**فالمنطقيون يشترطون الذهني؛ لأن الدلالة إما من وضع اللفظ أو من انتقال الذهن الى اللازم**"[348]، وقوله: "**واعلم أن المراد باللازم هنا ليس ماذكره المنطقيون؛ بل المراد اللازم العرفي سواء أكان عقليا خاصا أم عرضا عاما أم غير ذلك...**"[349] أما مايستدعي اللزوم من دلالات عقلية فقد رد على من يظن من الشراح بأن دلالة التضمن ليست كدلالة الالتزام بقوله: "**ولما وجد الشارحون المصنف قال: إنما يتأتى ذلك بالعقلية وذكر أنها تتأتى في دلالة الالتزام توهموا أن دلالة التضمن ليست كدلالة الالتزام؛ وليس كذلك بل الذي يظهر أنها تتأتى بالدلالة العقلية تضمناً كانت أم التزاما**"[350].

ومن صور مناقشاته المنطقية ماقاله في أحكام كل: "**واستقام به كلام اللغويين والنحويين وكلام المنطقيين وظهر أن العرب أدركت بعقولها السليمة وطباعها الصيحة ماتعب فيه اليونان دهرهم بل زادوا عليه في تحريرد لائل كل...**"[351].

- ومن سجالاته المنطقية ما أورده من قول أبي بكر والمعتزلة من أن الخبر هو الكلام الذي يدخله الصدق والكذب، فإنه رأى أن اقتران لفظتي الصدق والكذب في تعريف الخبر أنه يستلزم اجتماعهما في كل خبر، وخبر الله لايكون الا صادقاً، "**وذهب الأكثرون الى أنه يحد؛ فقال القاضي أبو بكر والمعتزلة: الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب؛ فأورد عليه أن يستلزم اجتماعهما في كل خبر وخبر الله تعالى لايكون إلا صادقا، وإن كل خبر لايجتمع عليه الصدق والكذب**"[352] فهو في هذا السجال يحاول أن ينفي أي وهم قد يدخل للنفس من تنزيل المقاييس البلاغية على كلام الله تعالى.

وللغرض ذاته أيضاً رفض اصطلاح منزلة الجاهل، واقترح اصطلاح "تنزيل الموجود منزلة المعدوم؛ وذلك في التعامل مع الآيات الكريمة التي هي في مقام مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم "**وعلى هذا التأويل يجب اجتناب لفظ الجاهل تأدبا**"[353].

– ومن ذلك أيضاً في فائدة الخبر أو لازم الفائدة فإن الكلام إذا كان من العباد مع الله فإنه لايقبل شيئاً منها؛ لأنه عالم بجميع الكائنات، يقول "**ومنها كلام العباد مع الله تعالى لايقبل شيئا منهما؛ لأنه عالم بجميع الكائنات**"(354).

نخلص مما تقدم أن بحث المناهج البلاغية في عصر السكاكي والشروح ينبغي أن يتوافر القائمون عليه على قدر كبير من معرفة الأدوات التي انبنت عليها تلك المناهج؛ لأن عدم المعرفة سينحو بدارسي تلك الشروح منحى التخبط وعدم الفهم؛ مما يؤدي الى ضياع ثمرة الجهود التي بذلت في الدراسة، وما يعنينا هنا هو البحث عن الرؤية النقدية التي حازها السبكي من خلال تمكنه من كثير من العلوم واستناده الى ثقافات واسعة استطاع بها أن يبلورتلك الرؤية في نقد الخطاب البلاغي، عدا ماتقدم فإن من الضروري أن نعيد القول بأن السبكي في استعماله الأدوات المذكورة كان حريصاً على الاستناد الى الذوق بمقدار كبير يوازي استناده الى تلك الأدوات أو يزيد، فالذوق عنده تحصيل لاينبغي بأي حال من الأحوال الحكم بغيابه في الكتاب؛ كونه زاخر به وبالحس الأدبي.

ثالثاً- النحو:

لاشك أن آراء السبكي النحوية ولاسيما في علم المعاني تنم عن ثقافة نحوية واسعة سواء أكانت على مستوى معرفته الدقيقة بمادة النحو، أم بوجهات علماء النحو، فكثيراً مانجده يبث الآراء المختلفة في المسألة الواحدة بحسب المدارس النحوية، فيذكر الكسائي والفراء وثعلب والمبرد وابن السراج والفارسي وآراء البصريين كسيبويه، والأندلسيين كابن مالك وابن عصفور وأستاذه أبي حيان، ومن هنا فإن كتاب عروس الأفراح يمثل مادة نحوية غنية قابلة لأن تكون ميداناً للدراسات النحوية، ومثل ثقافته النحوية كانت ثقافته اللغوية، ولعل مايلفت الانتباه فيما يتعلق بجهوده النحوية هو محاولته الفصل بين عمل النحوي وعمل البياني والتي عدها بعض الباحثين فصلاً بين النحو والبلاغة؛ غير أن المتأمل في آرائه النحوية يدرك أن قصده ليس في الاتجاه الذي يحاول فيه الفصل بين الموضوعين؛ بل كان ذلك محاولة منهجية لتحديد ميدان عمل النحوي في الصورة الآلية للنحو وفي القضية المحددة سلفاً، وبين ميدان عمل البياني، فميدان عمل الأول التراكيب النحوية ذاتها، وميدان عمل الثاني ماتفرزه هذه التراكيب من معانٍ، ومقتضى هذا التقديم هو للرد على من يزعم بأن السبكي فصل بين البلاغة والنحو، والحقيقة أن رؤيته على العكس تماماً؛ فإنه يرد على من يرى أن علم المعاني علم فائض عن الحاجة كون أن المفردات والمركبات تعلم بالعلوم الثلاثة وإن غالب علم المعاني من النحو؛ فهو يرفض أن يكون علم المعاني فائضاً عن الحاجة؛ لأن علم المعاني تدرك فيه جوانب أخرى غير الجوانب التي يبحث عنها النحوي في صورها الآلية، ولاسيما علامات الإعراب وغيرها

مما لادخل له بالمعاني التي هي من إفرازات الإسناد، ولعل دعوته هذه شبيهة بدعوة ابن الأثير، فقد ميز ابن الأثير بين عمل البلاغي وعمل النحوي بما يتطابق كلام السبكي معه الى حد كبير، فقد قال ابن الأثيرأنهما "**يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي وتلك دلالة عامة؛ وصاحب البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة والمراد بها أن تكون على هيئة مخصوصة من الحسن وذلك أمر وراء النحو والإعراب**"(355) ويرى الباحثون أن نظرة ابن الأثير هذه هي نظرة مهمة جديرة بالوقوف والتأمل(356)، فإذا كان الأمر كذلك فأي فرق بين قول ابن الأثير وقول السبكي: "**إن غاية النحوي أن ينزل المفردات على ماوضعت له ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لاتتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لاتتناهى وتلك الأسرار لاتعلم إلا بعلم المعاني والنحوي وإن ذكرها على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفا خاصا لايصل اليه النحوي**"(357)، عدا هذا فإن السبكي كان واعياً للأسس التي ارتكز عليها درس البلاغة وكان النحو من أبرزها؛ غير أن النظر إلى غاية النحو ضعف في مرحلة من مراحل البلاغة عما كان عليه في بدايتها فقد " أدى البحث في النحو والمنطق... الى إثارة الكثير من الأسئلة البلاغية كان هذا في بداية الأمر... وفي المرحلة الثانية حين تحدد السؤال البلاغي وأصبح صريحا قائم الذات... عاد الاهتمام بالنحو والمنطق الى الواجهة واعتبردعامة للبناء البلاغي "(358)، ومن هنا يكون للنحو مجال خاص به وللبلاغة مجالها الخاص بها في الرؤية التخصصية لميدان عمل كل من النحوي والبلاغي؛ وإلا فالسبكي كان في كل ماقدمه يحاول " ربط البلاغة بقواعد اللغة والنحو وهذا لانجده واضحاً عند غيره ولعل سبب ذلك أنه كان على اطلاع واسع باللغة والنحو فأراد أن يستفيد منها في شروح التلخيص ويمزج بين علوم اللسان العربي"(359)؛ وقد صرح بهذا في أكثر من موضع وقد تقدم قوله: "**واعلم أني مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعربية وجعلت نفع هذا الشرح مقسوماً بين طالبي العلوم الثلاثة؛ وأكاد أقول بالسوية...**"(360) هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى – وكما تقدم قبل قليل – نجد في كتاب عروس الأفراح مادة نحوية غزيرة تنم عن فكر وثقافة فذين في ميدان النحو، فضلاً عن أن جهوده في النحو كانت واضحة جلية وقد صبت في اتجاهين: الأول كما قلنا في المادة النحوية نفسها، والآخرفي اتخاذه النحو – فكرا ومادة – أساساً من أسس منهجه النقدي في البلاغة، حيث مثل النحو أداة من أدواته النقدية وهو مايبتغي هذا المبحث الوقوف عنده من خلال عرض بعض المواضع التي تتبين فيها إفادته من النحو، من دون النظر الى تناول المسائل النحوية ذاتها؛ لأن تناول المسائل النحوية قد تم في دراسات أخرى تُعنى بشأنها.

إن من الدراسات التي تناولت جهود السبكي النحوية: الدرس النحوي عند بهاء الدين السبكي؛ فقد عرض الباحث جهود السبكي فيما يتعلق بأصول النحو، وكذلك والعلل والعوامل، فمن الأصول:

- السماع: استند السبكي في استعمال الأداة النحوية الى السماع، فقد عمد الى آيات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب في الشعر والنثر ليكون هذا الأصل حجة في دعم آرائه النحوية التي أفاد منها في البحث البلاغي، فمن ذلك ماورد مثلا في معرض رده على عبارة القزويني، فقد جعل قوله تعالى دليلا في الرد، قال تعالى: ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾[361] "**فاليوم ظرف للظلم، وليس المعنى: أن ذلك وقع فيه الحكم بانتفاء كل ظالم ذلك اليوم وغيره.**"[362]، ومثل هذا الكثير من الاستشهادات النحوية التي يستند فيها الى السماع من كتاب الله.
- القياس: من المعلوم أن القياس أصل مهم من أصول النحو، وقد أفاد السبكي من النحاة الذين يعتدون بالقياس ويعتمدون عليه في بناء القواعد النحوية، فمن ذلك قوله في لو: "**لو على مذهب البصريين وإن كان الصحيح خلافه لمصادمته لقوله تعالى... ثم نقول: إن جاز ذلك على رأي الكسائي وجب فيه الاشتغال، وتقدير الفعل قبله، وحينئذ فلاتقديم، فلا اختصاص، فلاقبح...**"[363].
- الإجماع: وهو اتفاق النحويين على أمر من الأمور، وقد اتخذه السبكي وسيلة من وسائل الترجيح بين الآراء، فمن ذلك مثلا قوله: " **ماذكره ابن الحاجب من تعلقه بفعل دل عليه حرف النفي، قال: كما يفعله بعض النحاة والزمخشري في بعض المواضع**"[364].

أما في استعماله للعلل فقد ذكر علة التوسع، والاختصار، ولاستغناء، وأمن اللبس، والتخفيف، والتغليب، والتوكيد، والحمل على الأصل، وعلة الضرورة، وكثرة الاستعمال، وأما فيما يتعق بالعامل النحوي فقد كان، بهاء الدين السبكي أحد النحاة الذين آمنوا بفكرة العامل واستسلموا لها، وقد ظهر في عدة موضع أشار فيها الى العامل النحوي وتأثيره في إعراب الأسماء والأفعال، وأثره من حيث الإظهار والإضمار والإعمال والإهمال[365].

وهكذا يكون النحو في كتاب عروس الأفراح أساساً من أسس الكتاب، وقد صبه في اتجاهين: الأول: المادة النحوية نفسها، والآخر: اعتماده هذه المادة في نقد الخطاب البلاغي، فأما من ناحية كونه مادة فقد تقدمت الإشارة الى ذلك، ولم يحد في هذا الاعتماد عن المنهج العلمي السليم في قيامه على أصوله، وأما من ناحية استعماله للمسائل النحوية فقد ظهر هذا الاستعمال بغزارة في الكتاب؛

غير أنا هنا نحاول الوقوف على بعض الشواهد الداعمة لفكرة استعمال الأداة النحوية في نقد الخطاب البلاغي:

- بحث في مسألة ضمير الفصل ورد على من قال باسمية ضمير الفصل[366].
- بحث في مسألة تنكير المسند إليه؛ وقد ذكر أن من أسباب التنكير: الإفراد، ومخافة الأنواع المعهودة، وأن ينكر للتعظيم أو التحقير، ورد في ذلك على السكاكي في كونه خلط التعميم بالتنكير؛ وأن مافعله القزويني كان أصوب؛ يقول: "**والسكاكي خلط التعميم بالتنكير والتحقير بالتقليل والذي فعله المصنف أصوب؛ لأن لاتلازم بينهما** "[367] وسيأتي بحث هذا لاحقاً
- أن يكون المسند والمسند إليه معرفتين.
- أسباب حذف المبتدأ.
- بحث في أحوال متعلقات الفعل، ومن ذلك حذف المفعول، وقد بين أسباب الحذف ومنها: البيان بعد الإيهام، ودفع توهم إرادة غيرالمراد، وكذلك لإرادة ذكره ثانياً، وإرادة التعميم مع الاختصار، وحذفه لاستهجان ذكره [368]، وكل هذا هو ماورد عند القزويني
- بحث الخبر والإنشاء: وحاول أن يخرج هذه القضية من إطارها النظري ويربطها بآليات الإسناد لكي يجعل الحكم مرتبطاً بما يفرزه التركيب السليم؛ يقول: "**أما الإسناد الذي اصطلح عليه النحاة فهو تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه؛ فهو منطبق على مانحن فيه... فالاسناد فيها وقع من المتكلم ومن شرط الإسناد تقدم المنتسبين... والإسناد الحقيقي لابد له من خارجي حقيقي يستعقب الإسناد**"[369] وهو في هذا الموضع يشير الى أن لاتحقق لمعاني الخبر أو الإنشاء إلا في فهم كونها إفرازات علائق الإسناد، ومن هنا لايمكن الحديث عنها إلا في إطار القانون النحوي، أما فيما يتعلق بمسألة صدق الخبر فيقول: "**مورد الصدق أوالكذب المحكوم به على ما ذكره أهل هذا العلم هو النسبة التي تضمنها الخبر؛ فإذا قلت: زيد بن عمرو قائم؛ فالصدق والكذب راجعان الى القيام لا الى بنوة زيد**"[370]؛ فكلام السبكي واضح بأنه ينظر الى التركيب ليتبين المعاني؛ لأن الحكم على صدق الخبر أو كذبه لايكون إلا من خلال النظر الى الإسناد؛ ف– " **الإسناد هو الحكم وهونسبة أمر الى أمر بالإثبات أو النفي والمسند إليه المحكوم عليه وهو المسمى عند النحويين مبتدأ وعند المنطقيين**

موضوعاً، وأصغر والمسند المحكوم به وهو المسمى عند النحاة خبر أوعند المنطقيين محمولاً وأكبر..."[371]، وتعرض الى أدوات تأكيد الخبر، فمن ذلك كلامه على " لكن"؛ يقول: " **ذكر النحاة من ألفاظ التأكيد لكن وينبغي أن يلحق بما نحن فيه فيكون الخطاب بها طلبيا أو إنكاريا... لأن من قال من النحاة إنها للتأكيد مع الاستدراك إنما أراد تأكيد الجملة قبلها**"[372].

– في الحقيقة والمجاز العقليين: وقد بحث السبكي هذا الموضوع منطلقاً من الإسناد؛ فكل مافيه يتركز على العلاقات القائمة بين المسند والمسند إليه؛ يقول: " **إعلم أن الاسناد الحقيقي ليس باعتبار التأثير؛ بل لأعم من ذلك... بمعنى أن العرب وضعت قام... فالعرب لم تلاحظ في قام زيد غير نسبة القيام إليه...**"[373].

وقال أيضاً: " **الإسناد الى الفاعل المعنوي قد يكون والفعل مبني له لفظاً؛ مثل: قام زيد؛ فزيد فاعل لفظاً، ومعنى حقيقة، ولايكون الى نائبه؛ لأنك إذا قلت: ضرب زيد لم تسند الضرب باعتبار الفاعلية الى أحد؛ انما أسندته باعتبار المفعولية فالفاعل المعنوي ليس المفعول الذي هو نائبه نائباً في المعنى؛ بل في اللفظ فقط...**"[374].

– في الشرط: تحدث السبكي عن أدوات الشرط، فمن ذلك: يقول: " **المستحيل لاتدخل عليه أداة الشرط حقيقة، وحيث ورد في القرآن الكريم أن وليست تجيء عمن يقع فيه الشك أن تكون للشك؛ لأن الله تعالى منزه عنه. وإنما هي على مايقتضيه المقام من هذه التأويلات**"[375].

إن ما ذكرناه من استعمالات السبكي للنحو أداة في نقده، إنما هو أقل القليل؛ فالكتاب يزخر بالكثير من هذه الاستعمالات، وسبب الاقتصار على بعض الشواهد يعود الى كون دراستنا لاتتعلق بهذه المسائل من حيث كونها مادة نحوية؛ بل تتعلق بها من حيث كونها أداة من أدوات نقد الخطاب عنده، الأمر الذي يجعل من ذكر بعض الشواهد التي تدل على استعماله للنحو مقتضى من مقتضيات المنهج، لئلا يكون تأسيس الدراسة لرؤية السبكي النقدية ناقصاً، هذا فضلا عن أن كثيراً من هذه المسائل التي تتعلق بالنحو هو محتوى دراسة الفصول اللاحقة من ناحية كونها مادة بلاغية، وبناء على ماتقدم يكون ذكر هذه الشواهد استكمالاً لمتطلبات المنهج في التأسيس من جهة؛ ودفعاً لاعتقاد من يعتقد أن السبكي كان يريد الفصل بين البلاغة والنحو من جهة أخرى، وإن أهم مايمكن أن يثبت من خلال عرض الفقرات المتقدمة هو أن السبكي لم يعتمد النحو كونه آلية تركيبية، بل اعتمده في كونه متعلقاً بعلم المعاني، وإن علم المعاني هو البلاغة كلها من حيث كون الكلام لايحصل إلا

بالإسناد، فلا كلام بدون إسناد؛ ولذلك فالنظر في علم المعاني يعني النظر في الإسناد، والنظر في الإسناد يعني النظر في الكلام، والدرس البلاغي هو المعني بدراسة الكلام من نواحيه المختلفة، ومن هنا لايمكن الفصل بين هذه النواحي؛ لاسيما بين دراسة البلاغة ودراسة النحو، وهو ماسنتطرق له في مقدمة بحث علم المعاني.

الهوامش

(1) قال الزركشي: كان بعض المشايخ يقول: العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم الأصول والنحو، وعلم لا ينضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث. المنشور في القواعد الفقهية: ابو عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 749هـ) وزارة الاوقاف الكويتية، ط2، 1985م، ج1، ص72.

(2) بحث مستل من أطروحة دكتوراه (نقد الخطاب البلاغي عند بهاء الدين السبكي في كتابه عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) للطالب نعمة حسين مفتاح –كلية الآداب /الجامعة العراقية ، إشراف : الأستاذ الدكتور مثنى نعيم حمادي ،2019.

(3) النقد البلاغي عند العرب الى نهاية القرن السابع للهجرة: د. عبد الهادي خضير نيشان، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ط1 بغداد، 2013م : ص23.

(4) تحليل الخطاب البلاغي، دراسة في تشكل المفاهيم والوظائف: د. عماد عبد اللطيف، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 1435 هـ . 2014م: ص40

(5) البلاغة والسلطة: ريتشارد أندروز، ترجمة: أكرم أبو سحلي، فصول، البلاغة الجديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد 1/26، العدد 101، خريف 2017م : ص92

(6) حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية: د. فضيلة قوتال، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 1438هـ . 2017م: ص54.

(7) الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط: أحمد المتوكل، الدار العربية للعلوم، ناشرون، منشورات الاختلاف، الرباط، ط1، 1431هـ – 2010م: ص25.

(8) أسس لسانيات النص: ماغوت هاينمان وفولفنغنغ هاينمان، ترجمة: د. موفق محمد جواد المصلح، دار المأمون للترجمة والنشر، ط 1، بغداد 2006م: ص15.

(9) اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين: د. مرتضى جبار كاظم، منشورات ضفاف، الرباط، ط1، 1436هـ – 2015م: ص29.

(10) الخطاب القرآني، دراسة في البعد التداولي، مؤيد آل صوينت، مكتبة الحضارات، بيروت لبنان، ط1، 1431هـ – 210م: ص8.

(11) ينظر: النقد البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة سيميائية): د. محمد سالم عبد الله، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2013م : ص28.

(12) نقد النقد، وتنظير النقد العربي المعاصر: محمد الدغموي، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة – البيضاء، ط1، 1420 هـ – 1999م: ص15

(13) نقد النقد، وتنظير النقد العربي المعاصر: ص11

(14) لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت لبنان، ط1، 1426هـ – 2005م، مادة: (نقد) : ص3997.

(15) المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية: د. جميل صليبا، الناشر: ذوي القربى، ط1، 1385هـ : ص50.

16(16) مناهج النقد البلاغي، قراءة وتطبيقات: د. رحمان غركان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 1437هـ – 2016م: ص245.

(17) مفتاح تلخيص المفتاح: شرح العلامة شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي المتوفى 745هـ، تحقيق: د. هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، دت: ص72.

(18) المنهج أولاً، في علوم النقد الأدبي: توفيق الزيدي، ط1، قرطاج، تونس، 1997م: ص86.

(19) حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية: ص20.

(20) لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية، صابر حباشة، الناشر: دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا اللاذقية، ط1، 2010م: ص117.

(21) النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2007م: ص171.

(22) لسانيات الخطاب، مباحث في التأسيس والإجراء: تأليف: د. نعمان بو قرة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2012م: ص112.

(23) كيف نقرأ تراثنا البلاغي، تأليف: د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار وائل للنشر، سلسلة الأدب والبلاغة والبيان (2)، ط1، 1999– 2000م: ص38.

(24) قدمنا فيما سبق بأن مفهوم الخطاب النقدي قد يكون المقصود منه جميع المقولات النقدية ومنها المقولات التي اعتنت بالمنجز البلاغي، وعليه يكون إطلاق مفهوم الخطاب النقدي ملتبساً بين نقد المنجز الإبداعي ونقد النظرية البلاغية، ومن هنا يكون بالمفهوم حاجة الى قرينة تبين وجهته، وهو ماعنينا بقولنا: الاحتياج الى قرائن، والفهم الذي ينصرف إليه هو أن يكون النقد المعني بفحص المنجز البلاغي.

(25) علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب: د. محمد النويري، الناشر: دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس،، ط1، جانفي، 2001م: ص89.

(26) ينظر: التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره الى القرن السادس (مشروع قراءة) حمادي صمود، دار الكتاب الجديد المتحدة ط3، 2010 م: ص531.

(27) دراسات جديدة في إعجاز القرآن، مناهج تطبيقية في توظيف اللغة: د. عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، الناشر: مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1417هـ – 1996م: ص8.

(28) البلاغة العربية، الأصول والامتدادات: محمد العمري، ط1، 1998: ص14.

(29) التجديد في علوم البلاغة في العصر الحديث: منير محمد خليل ندا، (رسالة دكتوراه) جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، الدراسات العليا العربية، فرع الأدب، دت: ص37.

([30]) بلاغة التراكيب، دراسة في علم المعاني: د. توفيق الفيل، مكتبة الآداب،، القاهرة، د ط، 1991م: ص14.

([31]) صناعة الكتابة، علم البيان علم المعاني علم البديع: د. رفيق خليل عطوي، دار العلم للملايين، ط1، 1989م: ص65.

([32]) مباحث في البلاغة وإعجاز القرآن الكريم: د. محمد رفعت أحمد زنجير، ط1، 1428هـ – 2007م سلسلة محكمة تصدر عن جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم: ص54.

([33]) شرح المختصرلسعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني في المعاني والبيان والبديع: رتب طبعه وعلق على حواشيه وزاد في شواهده: عبد المتعال الصعيدي، المكتبة المحمودية التجارية بميدان الأزهر بمصر، ج1: ص39.

([34]) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، 666هـ – 739هـ، حققه وعلق عليه وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1428هـ–2007م: ص24–25.

([35]) مسائل الخلاف في الأساليب الخبرية من علم المعاني في إيضاح الخطيب القزويني، عرض وتحليل، إعداد الباحث: ناصر بن مسفر الزهراني، (رسالة ماجستير في البلاغة والنقد) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1413هـ: ص22– 23.

([36]) سورة المنافقون: الآية: 1.

([37]) تفسير الكشاف تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، 467هـ 538هـ، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط3، 1430هـ 2009م: ص1108.

([38]) أدب الكاتب: تصنيف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري المولود بالكوفة في سنة 213هـ والمتوفى ببغداد في سنة 276هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009م: ص13.

([39]) ولا يعني هذا الكلام بأن ابن قتيبة ما أقرّ ف يالخبر لكنه يعني أنه فرّع على هذه الأوجه فروعاً كثيرة.

([40]) دلائل الإعجاز: تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ – 1992م: ص74.

([41]) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: تأليف: الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى 606هـ، تحقيق: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ – 2004م: ص74.

([42]) مفتاح العلوم: تأليف: أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة 626هـ، حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ – 2000م: ص252.

([43]) ينظر: الإيضاح: ص24–25.

([44]) ينظر: إشكاليات القراءة وآليات التأويل: نصر حامد أبو زيد،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط9، 2012م: ص135.

([45]) التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره الى القرن السادس (مشروع قراءة): ص40.

([46]) سورة النحل: الآية: 69.

(47) البيت من الوافر، وهو بلانسبة في: محيط المحيط ، قاموس عصري مطول للغة العربية: تأليف: بطرس البستاني، 1234. 1300هـ، إعتنى به وأضاف زياداته محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ج4: 462، وينظر: علوم البلاغة، البيان، والمعاني، والبديع: تأليف: أحمد مصطفى المراغي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1435هـ – 2014م: ص216.

(48) سورة العنكبوت: الآية: 64.

(49) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية: د. عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، د. ت : ص233.

(50) إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ص135.

(51) المصدر نفسه: ص138.

(52) الإتقان في علوم القرآن للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911هـ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة 1426هـ: قال: " وأما المجازأيضاً فالجمهور على وقوعه فيه، وأنكره جماعة منهم: الظاهرية، وابن القاص، من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية، وشبهتهم أن المجاز أخو الكذب والقرآن منزه عنه، وأن المتكلم لايعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محال على الله ": الإتقان: ص1507.

(53) معترك الأقران في إعجاز القرآن: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، مكتبة الدراسات القرآني، ق2: ص147.

(54) كتاب الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: تصنيف: الشيخ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الشيخ الصالح أبي بكر بن أيوب بن سعد الشهير بابن القيم ابن القيم، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة الرياض، دت، ج1: ص501.

(55) التفكير البلاغي: ص286.

(56) سورة الكهف: الآية: 77.

(57) تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة، 213–276هـ، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ–1973م : ص132.

(58) البيت من الطويل، والشاعر جميل بن عبد الله بن معمر العذري: ينظر: عنوان النفاسة في شرح الحماسة: تأليف أبي عبد الله محمد بن قاسم بن زاكور الفاسي (ت 1120هـ . 1708م) تحقيق: د. مصطفى لغفيري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، ج3: ص158.

(59) البيت من المتقارب وهو من قصيدة للصلتان العبدي، وبعده: ذا ليلةٌ هرمتْ يومَها... أتى بعد ذلكَ يومٌ فتي: ديوان الحماسة برواية الجواليقي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد: ص361.

(60) ينظر: ص197.

(61) سورة طه: الآية: 39.

(62) سورة هود: الآية: 37.

(63) ينظر: إشكالية القراءة وآليات التأويل: ص126.

(64) ينظر: أسرار البلاغة: تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط1، 1412هـ – 1991م: ص351–352، ومابعدها...

(65) التصوير المجازي والكنائي، تحرير وتحبير: د. صلاح الدين محمد أحمد، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، ط1، 1408هـ – 1988م: ص26.

(66) المسكوت عنه في التراث البلاغي: محمد محمد أبو موسى: مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزئع، ط1، القاهرة، 1438، 2017م : ص35.

(67) ينظر: القزويني وشروح التلخيص: أحمد مطلوب, منشورات مكتبة نهضة بغداد, ط1, 1967م: ص35– 38.

(68) علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب: ص201.

(69) رسائل الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 11384هـ – 1964م: ص35.

(70) التفكير البلاغي: ص284.

(71) البيت من السريع وهو لعتابة البرمكية في: أطواق الذهب في المواعظ والخطب: تأليف: العلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وشرح: أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: ص52.

(72) كتاب الحيوان: تأليف أبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ: بتحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1389هـ–1969م، ج3: ص131.

(73) بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية: د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، نقد العقل العربي (2) بيروت، ط10، 2010م: ص30.

(74) التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. وليد قصاب، نشر وتوزيع، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1405هـ – 1985م، ص61.

(75) الجاحظ: علي شلق، دار ومكتبة الهلال بيروت، ط1، 2006م: ص197.

(76) التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة: ص78.

(77) ينظر: التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة: ص87.

(78) التفكير البلاغي: ص286.

(79) ينظر: أدب الكاتب: تصنيف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المرزوي الدنيوري المولود بالكوفة في سنة 213هـ، والمتوفى ببغداد في سنة 276هـ، حققه وضبط غريبه، قشرح أبياته: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2009م: ص182.

(80) الشعر والشعراء: لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، 1427هـ – 2006م، ج1: ص73– 74.

(81) البيت من الوافر، وهو بلانسبة في: الشعر والشعراء، ج1: ص85.

(82) البيت من الطويل: ديوان امرئ القيس، رواية الأصمعي، من نسخة الأعلم، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بمطابع دار المعارف، ط4، 1984م: ص13.

(83) الشعر والشعراء: ج1: ص135.

([84]) الشعر والشعراء: ج1: ص135.

([85]) البيت من الطويل، وهو لسحيم ويسمى عبد بني الحسحاس: الشعر والشعراء، ج1: ص396.

([86]) الشعر والشعراء: ج1: ص111.

([87]) البيت من الطويل: ديوان امرئ القيس : ص38.

([88]) ديوان امرئ القيس: ص38.

([89]) الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس المبرد، تحقيق: جمعة الحسن، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط2، 1428هـ – 2007م: ص494.

([90])الكامل: 506.

([91]) ينظر: المصدر نفسه: ص494–508.

([92]) ينظر: ص335.

([93]) منهج البحث البلاغي: عائشة حسين فريد، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة ط1، 1997م: ص79.

([94]) الكامل: ص30.

([95]) البلاغة عند السكاكي: د. أحمد مطلوب، منشورات مكتبة النهضة بغداد ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط1، 1384هـ – 1964م: ص87.

([96]) التفكير البلاغي: ص341.

([97]) الاستعارة بالكناية، تطور دراستها ومعالجة مشكلاتها: محمد علي أبو زيد، (رسالة مقدمة الى كلية اللغة العربية) إشراف: د. محمد جلال الذهبي، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد، 1403هـ – 1983م: ص35.

([98]) سورة الإسراء: الآية: 24.

([99]) سورة مريم: الآية: 4.

([100]) سورة الحج: الآية: 55.

([101]) سورة يس: الآية: 37.

([102]) مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، دراسة تاريخية فنية، د. أحمد عبد السيد الصاوي، الناشر: منشأة المعارف بالاسكندرية، 1988م: ص41.

([103]) كتاب البديع: تصنيف: عبد الله بن المعتز، المتوفى سنة 296هـ، إعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس، إغناطيوس كراتشوفسكي، دار المسيرة بيروت، ط3، 1402 هـ – 1982م: ص2.

([104]) البيت من الطويل: ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1408هـ – 1988م: ص83.

([105]) كتاب البديع: ص8.

([106]) ينظر: أسرار البلاغة: ص47.

([107]) البيت من الكامل: ديوان أبي ذؤيب الهذلي .تحقيق أحمد الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، ط1، 1435هـ – 2014م: ص49.

([108]) كتاب البديع: ص1.

(109) سر الفصاحة: للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلي المتوفى 466هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1402هـ م 1982: ص8.

(110) سر الفصاحة: ص25.

(111) سر الفصاحة: ص20.

(112) البيت من الوافر، نسبته في: تاج العروس من شرح القاموس: للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي ط2، ج4: ص155.

(113) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة 773هـ تحقيق الدكتور: خليل إبراهيم خليل، المجلد الأول ج1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1: ص180.

(114) سر الفصاحة: ص63.

(115) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز: د. فؤاد علي مخيمر مخيمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983م: ص80.

(116) شرح دلائل الإعجاز: للإمام عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471هـ، د. محمد إبراهيم شادي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط2، 1434هـ – 2013م: ص25.

(117) من قضايا البلاغة والنقد: د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1423هـ – 2002م ص23.

(118) النقد البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة سيميائية) د: محمد سالم سعد الله، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2013م: ص30.

(119) النص وآليات الفهم في علوم القرآن، دراسة في ضوء التأويلات المعاصرة: د. محمد الحيرش، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013م: ص236.

(120) البيت من الرجز، ويزعمون بأنه من قول الجن : البيان والتبيين، ج1: ص65.

(121) سياق الحجاج في دلائل الإعجاز، حافظ قويعة، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، جامعة صفاقس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998م: ص259.

(122) البلاغة عند السكاكي: ص207.

(123) أسرار البلاغة: ص351.

(124) منهج الجرجاني في دراسة إعجاز النظم القرآني: د. علي يحيى ناصر عبد الرحيم، ندوة مناهج البحث في بلاغة القرآن الكريم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي ج2 دت: ص183.

(125) فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث: د. لطفي عبد البديع، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1997م: ص7.

(126) البلاغة عند السكاكي: ص98.

(127) البلاغة عند السكاكي: ص211.

([128]) مسلك الإمام عبد القاهر الجرجاني في تقسيم الاستعارة باعتبار مراتبها في القوة والضعف: د. محمد عبد المنعم متولي، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، ط1، 1417هـ - 1997م: ص3.

([129]) ينظر: القزويني وشروح التلخيص: ص43- 45.

([130]) ينظر: البلاغة عند السكاكي: ص250-251.

([131]) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ص24، وينظر: تسهيل نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي سنة 606هـ: د. أحمد هيكل، تفسير وتيسير د. عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010م: ص17.

([132]) المصدر نفسه: ص35.

([133]) المصدر نفسه: ص36.

([134]) البلاغة عند السكاكي: ص250- 251.

([135]) النقد الأدبي: أحمد أمين ط2، القاهرة: 1376هـ-1957م: ص452.

([136]) ينسب السبكي الجامع الكبير الى غير ضياء الدين.

([137]) عروس الأفراح، ج1: ص158- 159.

([138]) ينظر: هامش عروس الأفراح، ج1: ص159.

([139]) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: تأليف: ضياء الدين بن الأثير الجزري، تحقيق: د. مصطفى جواد ود. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1375هـ - 1956م: ص4.

([140]) البلاغة عند السكاكي: ص261.

([141]) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: تأيف: ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجزري المتوفى سنة 637هـ، حققه وعلق عليه: الشيخ كامل محمد محمد= =عويضة، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط11419هـ . 1998م: 298- 299، و: دراسات في البلاغة عند ضياء الدين ابن الأثير: د. عبد الواحد حسن الشيخ، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1986م: ص6.

([142]) المثل السائر، م1: ص156.

([143]) ينظر: البلاغة عند السكاكي: ص163.

([144]) من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي، دراسة في التأثير والتأثر وتجاوزات الفهم: د. نزيه عبد الحميد فرح، مكتبة وهبة، ط1، 1417هـ - 1997م: ص11-12.

([145]) البيتان من السريع: الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد (ت 586-656هـ)، تحقيق : د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار منشورات الرفاعي بالرياض، ط2، 1404هـ . 1984م: ص30.

([146]) الفلك الدائر على المثل السائر: ص30.

([147]) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي مصدرا من مصادر تاريخ العرب قبل الإسلام: تأليف: أحمد فاضل عجمي، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، ط1، 1437هـ - 2016م: ص49.

([148]) الفلك الدائر على المثل السائر: ص30.

([149]) الفلك الدائر على المثل السائر: 33.

([150]) المصدر نفسه: ص34.

([151]) سورة الحديد: الآية: 18.

([152]) سورة الملك: الآية: 19.

([153]) سورة العاديات: الآية: 3–4.

([154]) سورة الأنعام: الآية: 95.

([155]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ألفه: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا للتوزيع والنشر، ط1 1431هـ . 2010م: ص205.

([156]) الفلك الدائر على المثل السائر: ص34.

([157]) المصدر نفسه: 35.

([158]) بلاغة الكلمة والجملة والجمل: د. منير سلطان، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1988: ص18.

([159]) شرح نهج البلاغة نهج البلاغة: إبن أبي الحيد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، عز الدين (ت 566هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصادر الحديث السنية القسم العم، ط1، سنة الطبع 1378هـ – 1959م، ج2: ص104.

([160]) ينظر مثلاً: الخصائص الأسلوبية والبنائية لنثر الإمام علي (ع) في نهج البلاغة: د. سعد محمد علي التميمي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم درمان، تاريخ النشر: 1997م.

([161]) ينظر: بديع القرآن: لابن أبي الإصبع المصري 585 – 654هـ، تقديم وتحقيق: حفني شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر،دت، وقد ذكر أن المجاز على ثلاثة أقسام قسم في الإثبات وقسم في المثبت وقسم بينهما معا، ثم مثل له: ص176.

([162]) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: لابن أبي الإصبع المصري، 585 – 654هـ، تحقيق: د. حفني شرف، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الثاني: ص83.

([163]) تحرير التحبير: 83.

([164]) المصدر نفسه: 84.

([165]) المصدر نفسه: 86– 87.

([166]) المصدر نفسه: 91– 92.

([167]) ينظر: المقاييس البلاغية بين أبن أبي الإصبع وبهاء السبكي.

([168]) تحرير التحبير: ص87.

([169]) المصدر نفسه: ص91.

([170]) المصدر نفسه: ص91.

([171]) مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء: د. حامد صالح خلف الربيعي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، سلسلة بحوث اللغة العربية، 1416هـ 1996م: ص416.

([172]) مسألة الأثر الأجنبي في البلاغة العربية: د. ضياء خضير، محاضرة ألقيت في المجمع العلمي العراقي بتاريخ 1998، مجلة فكر ونقد، رئيس التحرير: محمد عابد الجابري، العدد 42.

(173) المصباح في المعاني والبيان والبديع: تأيف: بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز د ت: ص2.

(174) ضوء المصباح: لمحمد بن يعقوب الحموي الشهير بابن النحوية ت 718هـ، تحقيق: د. إبراهيم بن عبد العزيز الزيد، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، 1433هـ – 2012م: ص43.

(175) مفتاح العلوم: ص257.

(176) اتجاهات الدرس الأسلوبي في مجلة فصول (1980– 2005): رامي علي أبو عايشة، دار ابن الجوزي للنشر، ط1، 1431هـ – 2010م: ص64.

(177) الأسلوبية بوصفها مناهج، الرؤية والمنهج والتطبيقات: د. رحمن غركان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 1435هـ – 2014م: ص18.

(178) الأسلوب والأسلوبية: بيير جيرو، مركز الإنماء القومي، 1985م: ص29.

(179) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة: د. سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، ط2، القاهرة 2010 م: ص52.

(180) مفتاح العلوم: ص257.

*: يرجح الدكتور أحمد مطلوب أنه: سديد الدين بن محمد الخياطي، ولم يترجم له أحد سوى أن السكاكي ذكره بشيء من التعظيم والتبجيل، ينظر: البلاغة عند السكاكي: ص47.

(181) مفتاح العلوم: ص501.

(182) المصدر نفسه: ص511.

(183) ينظر: المصدر نفسه: ص526.

(184) البيت من الطويل: وهو للفرزدق، ينظر: أسرار البلاغة ص20.

(185) البيت من الكامل: أسرار البلاغة: ص143.

(186) سورة هود: الآية: 44.

(187) ينظر: مفتاح العلوم: ص527– 532.

(188) دراسات بلاغية: د. بسيوني عبد الفتاح فيود مؤسسة المختار للتوزيع والنشر، ط1، القاهرة، 1419هـ – 11998م: ص195.

(189) البلاغة عند السكاكي: ص123.

(190) دراسات بلاغية ونقدية، د. أحمد مطلوب، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (196): ص49.

(191) مفتاح العلوم: ص438.

(192) القزويني وشروح التلخيص: ص285.

(193) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصعيدي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة طبعة نهاية القرن، 1420هـ – 1999م، ج1: ص5.

(194) تقدم تخريجه.

(195) ينظر: الإيضاح: ص15–16.

(196) ينظر: الإيضاح: ص18.

(197) المصدر نفسه: ص20.

(198) المصدر نفسه: ص20.

(199) ينظر: المصدر نفسه: ص70– 71.

(200) ينظر: المصدر نفسه: ص134.

(201) ينظر: المصدر نفسه: ص264.

(202) الإيضاح: ص8 – 82.

(203) سورة البقرة: الآية: 187.

(204) سورة النحل: الآية: 112.

(205) التلخيص: ص31. (ملحق بعروس الأفراح).

(206) شرح التلخيص: للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي المتوفى 786هـ، دراسة وتحقيق: د. محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الليبية، ط1، 1392هـ–1983م: ص127.

(207) الإيضاح: ص22.

(208) المصدر نفسه: ص27.

(209) ينظر: المصدر نفسه: ص43–44.

(210) ينظر: المصدر نفسه: ص141 وما بعدها.

(211) ينظر: الإيضاح: ص32.

(212) ينظر: المصدر نفسه: ص11.

(213) القزويني وشروح التلخيص: ص92–93.

(214) المصدر نفسه: ص97.

(215) القزويني وشروح التلخيص: ص283.

(216) ذُكر في طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (727. 771هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ج1.

(217) وردت سيرته كاملة في كتاب: الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، الدكتور محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأرن، ط، 2، 1983م: ص39–57، وكذلك في الدراسات التي ذكرناها، لذا فليس من داعٍ لإعادتها هنا.

(218) المقاييس البلاغية بين ابن أبي الإصبع، وبهاء الدين السبكي (رسالة دكتوراه) المكتبة المركزية بجامعة عين شمس برقم: 819.

(219) الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي: ص5. مقدمة بقلم الاستاذ الدكتور إبراهيم علي أبو الخشب الاستاذ بجامعة الأزهر.

(220) الإيضاح في علوم البلاغة : ص9.

(221) عروس الأفراح، ج1: ص160.

([222]) مقدمة ابن خلدون للعلامة المؤرخ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، إعتناء ودراسة: أحمد الزغبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت لبنان : ص630.

([223]) القزويني وشروح التلخيص : ص183.

([224]) البلاغة العربية بين التقليد والتجديد: تأيف: د. محمد عبد المنعم خفاجي، د. عبد العزيز شرف،دار الجيل ببيروت لبنان، ط1، 1412هـ . 1992م: ص36.

([225]) المصدر نفسه: ص40.

([226]) البيان العربي، دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى: ص365.

([227]) علوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع، تأليف: أحمد مصطفى المراغي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، هـ 1435– 2014م: ص11.

([228]) مقدمة ابن خلدون: ص630.

([229]) الدرس النحوي عند بهاء الدين السبكي (ت 773هـ) في كتابه (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح): حيدر جاسم جابر الدنيناوي (رسالة ماجستير) بإشراف: د. محمد صنكور جبارة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 1427هـ 2006م.

([230]) ينظر: الصورة االبلاغية عند بهاء الدين السبكي ص22، و: الصلات المتبادلة بين البلاغيين والأدباء في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول د. محمد عبد القادر عبد الناصر (رسالة دكتوراه) مركز الوثائق والرسائل الجامعية، بجامعة عين شمس، القاهرة: ص236.

([231]) ينظر: الصورة البلاغية: ص24 و: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، مطبعة دار المعرفة، القاهرة، 1961: ص253.

([232]) ينظر: الصورة البلاغية: ص34 و: النقد الأدبي، يوسف البيومي، مطبعة دار الجيل، القاهرة، 1974: ص34.

([233]) ينظر: الصورة البلاغي: ص35–36 و: قضايا النقد الأدبي والبلاغة، محمد زكي عشماوي ادار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م: ص357.

([234]) ينظر: الصورة البلاغية: ص32–34، و: القزويني وشروح التلخيص، حيث قال د. أحمد مطلوب: "ومهما يكن من شيء فإن بحث السبكي في البلاغة أحسن من بحث القزويني، وإنه استطاع أن يمثل البلاغة الكلامية والأدبية ويمزج بينهما ويخرج لنا كتابا – ان لم يكن رائعا حقا – فهو أكثر فائدة من كتابي الخطيب القزويني": ص569.

([235])كتاب التبيان في البيان للإمام الطيبي المتوفى سنة 743هـ، تحقيقاً ودراسة (رسالة دكتوراه)، جامعة الأزهر، إعداد، عبد الستار حسين زموط، 1397هـ 1977م: ص130.

([236]) المعجم الفلسفي: ص27–28.

([237]) عروس الأفراح، ج1: ص155.

([238]) المصدر نفسه ج1: ص146.

([239]) عروس الأفراح، ج1: ص146.

([240]) عروس الأفراح، ج1: ص148.

([241]) المصدر نفسه، ج1: ص150.

(242) المصدر نفسه ، ج1: ص155.

(243) عروس الأفراح، ج1: ص155.

(244) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ص15.

(245) عروس الأفراح، ج1: ص145، وينظر الى – ص148، والمثل السائر الى –ص17.

(246) نحو نظرية أسلوبية لسانية: فيلي ساندريس، ترجمة: د. خالد محمود جمعة، المطبعة العلمية، دمشق، ط1، 1424هـ – 2003م: ص43.

(247) ينظر: عروس الأفراح، ج1: ص145.

(248) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الملوح في : الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين: تأليف: علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي المتوفى سنة 762هـ ، تحقيق : سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان: ص45.

(249) البيت من الكامل وهو لأبي تمام، ينظر: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تأليف: أبي الحسن علي بن بسام الشنتمريني (542)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، ق1، م1: ص385.

(250) البيت من الطويل، وهو بلانسبة في عروس الأفراح، ج1: ص149.

(251) ص120 من الأطروحة.

(252) عروس الأفراح، ج1: ص156.

(253) عروس الأفراح، ج1: ص150.

(254) ينظر: الصورة البلاغية: ص91.

(255) عروس الأفراح، ج1: ص355.

(256) المصدر نفسه، ج1: ص273.

(257) عروس الأفراح، ج4: ص328.

(258) عروس الأفراح، ج1: ص239.

(259) المصدر نفسه، ج3، ص8.

(260) عروس الأفراح ج1: ص260.

(261) شروح التلخيص دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، دار الهادي بيروت لبنان، ط4، 1412هـ – 1992م : ص3.

(262) عروس الأفراح، ج4 : ص235.

(263) عروس الأفراح، ج1: ص220.

(264) المصدر نفسه، ج1: ص162–164.

(265) التلخيص: ص31.

(266) عروس الأفراح، ج1: ص178–179.

(267) ينظر: المصدر نفسه، ج1: ص175.

(268) عروس الأفراح، ج1: ص182.

(269) المصدر نفسه، ج1: ص182.

([270]) عروس الأفراح، ج1: ص197.

([271]) المصدر نفسه، ج1: ص261.

([272]) المصدر نفسه، ج1: ص262.

([273]) المصدر نفسه، ج1: ص219.

([274]) سورة البقرة: الآيتين: 14– 15.

([275]) عروس الأفراح، ج3: ص17.

([276]) المصدر نفسه، ج3: ص17.

([277]) سورة طه: الآية: 120.

([278]) عروس الأفراح، ج3: ص29.

([279]) المصدر نفسه، ج1: ص187.

([280]) عروس الأفراح ج1: ص213.

* هكذا ورد في الكتاب ج3: ص122.

([281]) عروس الأفراح، ج3: ص167.

([282]) المصدر نفسه، ج3: ص246.

([283]) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة في : الصحاح للجوهري، ج6: ص2411.

([284]) عروس الأفراح، ج1: ص375.

([285]) المصدر نفسه، ج3: ص181، والبيتان من الكامل وهما لأبي تمام في ديوانه بشرح الصولي: ص537.

([286]) المصدر نفسه، ج1: ص201.

([287]) المصدر نفسه، ج1: ص148.

([288]) عروس الأفراح، ج1: ص156.

([289]) المحصول في علم أصول الفقه: للإمام الأصولي النظار المفسر فخر الدين محمد بن العمر بن الحسين الرازي (544– 606هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ط1، 1149هـ – 1209م: ص167.

([290]) المسائل الأصولية في كتاب عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي (ت 773هـ)، دراسة مقارنة بين الأصوليين والبلاغيين: نورة بنت عبد العزيز بن محمد الموسى (أطروحة دكتوراه) باشراف: د. عبد اللطيف بن سعود الصرامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية الشريعة قسم أصول الفقه، وزارة التعليم العالي المملكة العربية السعودية 1433 – 1434هـ: ص18.

([291]) ينظر: علم الكلام في الإسلام، قضية محورية بين النقد والبلاغة، وأصول الفقه والفلسفة: د. عبد الحكيم عبد السلام العبد، الإسكندرية، الإيداع: دار الكتب القومية 1991م: ص36– 7.

([292]) علم الكلام في الإسلام : ص64.

([293]) أثر أصول الفقه في تقديم البلاغة العربية وتطويرها، البحث الدلالي أنموذجاً: د. عبد الرحمن بن علي الحطاب السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، ندوة الدراسات البلاغية، 1432هـ ج1: ص1245.

([294]) عروس الأفراح، ج1: ص173.

([295]) المصدر نفسه، ج1: ص156.

([296]) البلاغة تطور وتاريخ: شوقي ضيف: ص351.

([297]) الخطاب النقدي الأصولي من تطبيقات الشاطبي الى التجديد المعاصر: الحسان شهيد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1433هـ 2012م: ص212.

([298]) عروس الأفراح، ج3: ص138.

([299]) ينظر: المسائل الأصولية في كتاب عروس الأفراح: ص96.

([300]) عروس الأفراح، ج1: ص219.

([301]) مسند أحمد، 209/3.

([302]) سورة النحل: الآية: 39.

([303]) ينظر: عروس الأفراح: ج1: ص225.

([304]) المصدر نفسه، ج1: ص225.

([305]) المصدر نفسه، ج1: ص226.

([306]) المصدر نفسه: ج4: ص279.

([307]) المسائل الأصولية: ص68.

([308]) عروس الأفراح، ج1: ص303.

([309]) المصدر نفسه، ج1: ص249.

([310]) المصدر نفسه، ج1: ص251.

([311]) المصدر نفسه، ج4: ص324.

([312]) عروس الأفراح، ج3 : ص136.

([313]) المصدر نفسه، ج1: ص215.

([314]) المسائل الأصولية: ص49.

([315]) عروس الأفراح، ج3: ص103.

([316]) شروح التلخيص : ص533.

([317]) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون للباحث العلامة محمد علي التهانوي, تحقيق: د. علي دحروج, مكتبة لبنان ناشرون, ط1, 1996م, ج1: ص44.

([318]) المقدمة، ابن خلدون: ص542.

([319]) ينظر: إحصاء العلوم: الفارابي، مركز الإنماء القومي، لبنان بيروت، دط، 1991م: ص11–17.

([320]) ينظر: المنطق وأصول الفقه تأليف الشيخ أحمد ولد محمد محمود, دار الكتب العلمية, بيروت لبنان: ص25.

([321]) ينظر: معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى 505هـ، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف مصر، 1961م.

([322]) المنطق الإسلامي، أصوله ومناهجه، السيد محمد تقي المدرسي، دار محبي الحسين، ط1، 1424هـ – 2003م: ص37–38.

([323]) حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية: ص296.

([324]) البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية: د. عبد الفتاح لاشين، دار الطباعة المحمدية بالأزهر بالقاهرة، ط1، 1389هـ – 1978م: ص4.

([325]) نقد الآراء المنطقية وحل مشكلاتها: تأليف: الشيخ علي محمد رضا كاشف الغطاء، ط1، 1427هـ: ص103.

([326]) المعجم الفلسفي، ج1: ص67.

([327]) الاستدلال البلاغي: د. شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد المتحدة ط1 2006: ص18.

([328]) عروس الأفراح، ج1: ص187.

([329]) عروس الأفراح، ج1، ص355.

([330]) المعجم الفلسفي: 179.

([331]) عروس الأفراح، ج2: ص518.

([332]) المعجم الفلسفي: ص310.

([333]) عروس الأفراح، ج4: ص279.

([334]) المعجم الفلسفي: ص424.

([335]) المصدر نفسه: ص447.

([336]) الحد البلاغي الإشكالات والتطبيقات حتى نهاية القزن التاسع الهجري: جعفر فرحان عذيب (إطروحة دكتوراه) جامعة بغداد كلية الآداب قسم اللغة العربية، 1436هـ – 2015م: ص5.

([337]) عروس الأفراح، ج1: ص180.

([338]) عروس الأفراح، ج1: ص192.

([339]) المعجم الفلسفي: ص514.

([340]) المصدر نفسه: ص567.

([341]) عروس الأفراح، ج1: ص216.

([342]) المصدر نفسه، ج1: ص218.

([343]) عروس الأفراح ج2: ص537.

([344]) عروس الأفراح، ج1: ص219. وقد وردت خطأ لفظة علم لبيان.

([345]) المصدر نفسه: ج1: ص219.

([346]) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة بيروت 1419هـ . 1998.

([347]) عروس الأفراح: ج3، ص139.

([348]) المصدر نفسه، ج3: ص139.

([349]) المصدر نفسه، ج3: ص145.

([350]) المصدر نفسه، ج3: ص141.

([351]) عروس الأفراح، ج1: ص359.

([352]) المصدر نفسه، ج1: ص223.

([353]) المصدر نفسه، ج1: ص234.

([354]) المصدر نفسه، ج1: ص234.

([355]) المثل السائر، م1: ص20.

([356]) ينظر: الجذور النظرية لمباحث علم المعاني: د. عبد الرحمن شهاب أحمد، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، مركز تحقيقات علوم إسلامي، د ت: ص159.

([357]) عروس الأفراح: ج1: ص173.

([358]) البلاغة العربية، الأصول والامتدادات: محمد العمري، ط1، 1998م : ص25.

([359]) الدرس النحوي في شروح التلخيص: رعد هاشم العبودي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1436هـ – 2015م: ص15.

([360]) عرس الأفراح، ج1: ص156.

([361]) سورة غافر: الآية: 17.

([362]) عروس الأفراح، ج1: ص177.

([363]) المصدر نفسه، ج2: ص524.

([364]) عروس الأفراح، ج1: ص176.

([365]) الدرس النحوي: ص(62، 73، 76، 79).

([366]) ينظر: المصدر نفسه: ص85.

([367]) عروس الأفراح، ج1: ص311.

([368]) عروس الأفراح، ج2: ص470– 473.

([369]) المصدر نفسه، ج1: ص228.

([370]) المصدر نفسه، ج1: ص229.

([371]) المصدر نفسه، ج1: ص231.

([372]) عروس الأفراح، ج1: ص241.

([373]) المصدر نفسه، ج1: ص251.

([374]) المصدر نفسه، ج1: ص255.

([375]) المصدر نفسه، ج2: ص420.

النتائج والمقترحات

أولاً :النتائج

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في محورين، الأول ما يتعلق بالكتاب وعمل المؤلف، والآخر ما يتعلق بالبحث في مادة البلاغة عموماً:

1- ما يتعلق بالكتاب والمؤلف:

- إن كتاب عروس الأفراح ليس شرحاً من شروح التلخيص فحسب؛ بل هو كتاب مستقل عن كتاب القزويني فيما إذا رُفعت منه الفقرات الشارحة.
- أظهر الكتاب أن الإلمام بعلوم العربية مطلب أساس من مطالب فهم البلاغة العربية على وجهتها السليمة.
- اتسم الكتاب بالمنهج الموضوعي والطابع الفني ولم تظهر فيه النزعة العقائدية الخاصة، وتجلى ذلك في المرونة الكبيرة في مناقشة الآراء من دون تعصب.
- لم ينحُ منحى التعقيد إلا في بعض المواضع، ولم تكن التقسيمات واستعمال أدوات المنطق إلا ضرورة منهجية لمتابعة منهج القزويني، وقد أفاد منها في تأسيس منهجه النقدي.
- لم يخلُ من الذوق العالي في اختيارات الأمثلة ومناقشتها.
- نظر إلى البلاغة بوصفها وحدة واحدة، ولم تكن تقسيماته إلا لتسهيل مهمة الفهم.
- مخَّض زبدة الكثير من التصانيف مما سهل مهمة القارئ في فهم الشروح الأخرى .

2- ما يتعلق بالبلاغة:

- التمييز بين بلاغتين: بلاغة المنجز القولي، وبلاغة الدرس العلمي، ومن هنا تتولد فكرة الخطاب البلاغي ونقد الخطاب البلاغي.
- التمييز بين النقد البلاغي الذي يعني اتخاذ البلاغة مادة في نقد النصوص الأدبية، وبين نقد الخطاب البلاغي الذي يعني دراسة قواعد البلاغة وتصويبها أو الإضافة عليها، وما إلى ذلك من متعلقات العلم.

- ظهور الخطاب البلاغي كسائر الخطابات الأخرى في ميادين المعرفة، وتوزع هذا الخطاب بين المنجز الإبداعي والعلم، كما توزع نقد الخطاب كذلك.
- للخطاب البلاغي أوجه متعددة تبعاً لمرجعياته المختلفة.
- للاتجاه النقدي في البلاغة جذور قديمة تداخلت بين المقولات الأدبية والنظرات البلاغية
- دفع تهمة جمود الدراسات البلاغية وتحجرها، ودفع تهمة إلصاق ذلك بالسكاكي، فقد تبين في الدراسة أن السكاكي لم يرد من تلك الرسوم إلا لتكون منطلقات لمزيد من البحوث، ولم تكن غايته إلا محاولة الضبط من دون التحجر على الرسم المضبوط، وليس أدل على هذا من فكرة التتبع التي ابتدأ بها.
- السكاكي لم يهمل مسألة الذوق كما أشيع عنه.

إن النتائج المتقدمة هي في حقيقتها بعضٌ مما أفرزته الدراسة، وذاك أنا حاولنا إيجازها قدر الإمكان، وبعد أن أثبتنا هذه الإفرازات يمكن أن نضع بعض التصورات التي يمكن الإفادة منها في دراسات لاحقة، وقد اسميناها بالمقترحات.

ثانياً : المقترحات

- إعادة النظر في الحدود والرسوم والتعريفات وعدُّها وجهات نظر، ومن ثم عدم الإبتداء بها وتثبيتها في أذهان الطلبة؛ لأن رسوخها في الأذهان سرعان مايحدث إرباكاً لدى الدارسين إذا ما اطلعوا على المزيد من الدراسات، وتبينوا الاختلافات في هذه الرسوم.
- إن الاستنتاج المتقدم ينسحب على الآراء والتصورات جميعاً في كونها لاتمثل إلا وجهات نظر لأصحابها لايمكن اعتمادها بوصفها مسلمات قارة في الدراسات البلاغية.
- مازال الكثير من كلام البلاغيين غير مفهوم بالنسبة الى بعضهم، وهم على تلك الإمكانية والثقافة، فكيف بمن جاء بعدهم، ومن هنا يكون من غير المجدي إيكال مهمة دراسة البلاغة لمن لا يمتلك أداة الفهم، أو لا يعي خطورة هذه المهمة.
- لايمكن فصل علم البلاغة عن مبانيه من علوم العربية الأولى إذا ما أريد فهم هذا العلم على وجهه الأمثل، ولا يمكن أن يضطلع بمهمة دراسة البلاغة إلا من تمكن من علوم العربية في النحو واللغة وغيرها.

- لاينبغي رفض علمية البلاغة بحجة كونها فناً؛ لأن في هذه الفكرة خلطاً بين القول البليغ وبين درس البلاغة، فإن كان المعني هو الدرس فمن الضروري أن يكون علماً، والعلم يعني ضبط المسائل والأبواب على وفق منهج محدد، فلا يمكن أن تتم دراسة مادة من دون أن تكون مضبوطة بمنهج علمي؟

ثبت المظان

النقد البلاغي عند العرب الى نهاية القرن السابع للهجرة: د. عبد الهادي خضير نيشان، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ط1 بغداد، 2013م.

تحليل الخطاب البلاغي، دراسة في تشكل المفاهيم والوظائف: د. عماد عبد اللطيف، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 1435 هـ . 2014م.

البلاغة والسلطة: ريتشارد أندروز، ترجمة: أكرم أبو سحلي، فصول، البلاغة الجديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد 1/26، العدد 101، خريف 2017م .

حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية: د. فضيلة قوتال، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 1438هـ . 2017م.

الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط: أحمد المتوكل، الدار العربية للعلوم، ناشرون، منشورات الاختلاف، الرباط، ط1، 1431هـ – 2010م.

أسس لسانيات النص: ماغوت هاينمان وفولفنغنغ هاينمان، ترجمة: د. موفق محمد جواد المصلح، دار المأمون للترجمة والنشر، ط 1، بغداد 2006م

اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين: د. مرتضى جبار كاظم، منشورات ضفاف، الرباط، ط1، 1436هـ – 2015م.

الخطاب القرآني، دراسة في البعد التداولي، مؤيد آل صوينت، مكتبة الحضارات، بيروت لبنان، ط1، 1431هـ – 210م.

ينظر: النقد البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة سيميائية): د. محمد سالم عبد الله، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2013م.

نقد النقد، وتنظير النقد العربي المعاصر: محمد الدغموي، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة – البيضاء، ط1، 1420 هـ – 1999م.

لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت لبنان، ط1، 1426هـ – 2005م، مادة: (نقد).

المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية: د. جميل صليبا، الناشر: ذوي القربى، ط1، 1385هـ.

مناهج النقد البلاغي، قراءة وتطبيقات: د. رحمان غركان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 1437هـ – 2016م.

مفتاح تلخيص المفتاح: شرح العلامة شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي المتوفى 745هـ، تحقيق: د. هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، دت.

المنهج أولاً، في علوم النقد الأدبي: توفيق الزيدي، ط1، قرطاج، تونس، 1997م.

حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية.

لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية، صابر حباشة، الناشر: دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا اللاذقية، ط1، 2010م.

النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2007م.

لسانيات الخطاب، مباحث في التأسيس والإجراء: تأليف: د. نعمان بو قرة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2012م.

كيف نقرأ تراثنا البلاغي، تأليف: د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار وائل للنشر، سلسلة الأدب والبلاغة والبيان (2)، ط1، 1999–. 2000م.

علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب: د. محمد النويري، الناشر: دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس،، ط1، جانفي، 2001م.

التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره الى القرن السادس (مشروع قراءة) حمادي صمود، دار الكتاب الجديد المتحدة ط3، 2010 م.

دراسات جديدة في إعجاز القرآن، مناهج تطبيقية في توظيف اللغة: د. عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، الناشر: مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1417هـ – 1996م.

البلاغة العربية، الأصول والامتدادات: محمد العمري، ط1، 1998.

التجديد في علوم البلاغة في العصر الحديث: منير محمد خليل ندا، (رسالة دكتوراه) جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، الدراسات العليا العربية، فرع الأدب، دت.

بلاغة التراكيب، دراسة في علم المعاني: د. توفيق الفيل، مكتبة الآداب،، القاهرة، د ط، 1991م.

صناعة الكتابة، علم البيان علم المعاني علم البديع: د. رفيق خليل عطوي، دار العلم للملايين، ط1، 1989م.

مباحث في البلاغة وإعجاز القرآن الكريم: د. محمد رفعت أحمد زنجير، ط1، 1428هـ – 2007م سلسلة محكمة ت شرح المختصر لسعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني في المعاني والبيان والبديع: رتب طبعه وعلق على حواشيه وزاد في شواهده: عبد المتعال الصعيدي، المكتبة المحمودية التجارية بميدان الأزهر بمصر .

الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، 666هـ – 739هـ، حققه وعلق عليه وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1428هـ–2007م: صدر عن جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

مسائل الخلاف في الأساليب الخبرية من علم المعاني في إيضاح الخطيب القزويني، عرض وتحليل، إعداد الباحث: ناصر بن مسفر الزهراني، (رسالة ماجستير في البلاغة والنقد) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1413هـ: ص22– 23.

تفسير الكشاف تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، 467هـ 538هـ، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط3، 1430هـ 2009م.

أدب الكاتب: تصنيف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري المولود بالكوفة في سنة 213هـ والمتوفى ببغداد في سنة 276هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009م.

دلائل الإعجاز: تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ – 1992م.

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: تأليف: الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى 606هـ، تحقيق: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ – 2004م.

مفتاح العلوم: تأليف: أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة 626هـ، حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ – 2000م.

ينظر: إشكاليات القراءة وآليات التأويل: نصر حامد أبو زيد،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط9، 2012م.

التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره الى القرن السادس (مشروع قراءة).

محيط المحيط ، قاموس عصري مطول للغة العربية: تأليف: بطرس البستاني، 1234- 1300هـ، إعتنى به وأضاف زياداته محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ج4: 462، وينظر: علوم البلاغة، البيان، والمعاني، والبديع: تأليف: أحمد مصطفى المراغي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1435هـ – 2014م.

بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية: د. عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، د. ت .

الإتقان في علوم القرآن للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911هـ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة 1426هـ.

معترك الأقران في إعجاز القرآن: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، مكتبة الدراسات القرآني، ق2.

كتاب الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: تصنيف: الشيخ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الشيخ الصالح أبي بكر بن أيوب بن سعد الشهير بابن القيم ابن القيم، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة الرياض، دت.

تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة، 213–276هـ، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ–1973م.

البيت من الطويل، والشاعر جميل بن عبد الله بن معمر العذري: ينظر: عنوان النفاسة في شرح الحماسة: تأليف أبي عبد الله محمد بن قاسم بن زاكور الفاسي (ت 1120هـ . 1708م) تحقيق: د. مصطفى لغفيري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط.

ديوان الحماسة برواية الجواليقي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد.

أسرار البلاغة: تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط1، 1412هـ – 1991م.

التصوير المجازي والكنائي، تحرير وتحبير: د. صلاح الدين محمد أحمد، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، ط1، 1408هـ – 1988م.

المسكوت عنه في التراث البلاغي: محمد محمد أبو موسى: مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزئع، ط1، القاهرة، 1438، 2017م.

القزويني وشروح التلخيص: أحمد مطلوب, منشورات مكتبة نهضة بغداد, ط1, 1967م.

رسائل الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 11384هـ – 1964م.

أطواق الذهب في المواعظ والخطب: تأليف: العلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وشرح: أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

كتاب الحيوان: تأليف أبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ: بتحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1389هـ–1969م.

بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية: د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية.

التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. وليد قصاب، نشر وتوزيع، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1405هـ – 1985م.

الجاحظ: علي شلق، دار ومكتبة الهلال بيروت، ط1، 2006م.

أدب الكاتب: تصنيف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المرزوي الدنيوري المولود بالكوفة في سنة 213هـ، والمتوفى ببغداد في سنة 276هـ، حققه وضبط غريبه، ةشرح أبياته: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2009م.

الشعر والشعراء: لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، 1427هـ – 2006م.

ديوان امرئ القيس، رواية الأصمعي، من نسخة الأعلم، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بمطابع دار المعارف، ط4، 1984م.

الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس المبرد، تحقيق: جمعة الحسن، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط2، 1428هـ – 2007م.

منهج البحث البلاغي: عائشة حسين فريد، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة ط1، 1997م.

البلاغة عند السكاكي: د. أحمد مطلوب، منشورات مكتبة النهضة بغداد ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط1، 1384هـ – 1964م.

الاستعارة بالكناية، تطور دراستها ومعالجة مشكلاتها: محمد علي أبو زيد، (رسالة مقدمة الى كلية اللغة العربية) إشراف: د. محمد جلال الذهبي، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد، 1403هـ.

مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، دراسة تاريخية فنية، د. أحمد عبد السيد الصاوي، الناشر: منشأة المعارف بالاسكندرية، 1988م.

كتاب البديع: تصنيف: عبد الله بن المعتز، المتوفى سنة 296هـ، إعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس، إغناطيوس كراتشوفسكي، دار المسيرة بيروت، ط3، 1402 هـ – 1982م.

ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1408هـ – 1988م.

ديوان أبي ذؤيب الهذلي . تحقيق أحمد الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، ط1، 1435هـ – 2014م.

سر الفصاحة: للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلي المتوفى 466هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1402هـ م 1982.

تاج العروس من شرح القاموس: للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي ط2.

عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة 773هـ تحقيق الدكتور: خليل إبراهيم خليل، المجلد الأول ج1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز: د. فؤاد علي مخيمر مخيمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983م.

شرح دلائل الإعجاز: للإمام عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471هـ، د. محمد إبراهيم شادي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط2، 1434هـ – 2013م.

من قضايا البلاغة والنقد: د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1423هـ – 2002م.

النقد البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة سيميائية) د: محمد سالم سعد الله، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2013م.

النص وآليات الفهم في علوم القرآن، دراسة في ضوء التأويلات المعاصرة: د. محمد الحيرش، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013م.

سياق الحجاج في دلائل الإعجاز، حافظ قويعة، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، جامعة صفاقس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998.

منهج الجرجاني في دراسة إعجاز النظم القرآني: د. علي يحيى ناصر عبد الرحيم، ندوة مناهج البحث في بلاغة القرآن الكريم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي ج2 دت: ص183.

فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث: د. لطفي عبد البديع، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1997م.

مسلك الإمام عبد القاهر الجرجاني في تقسيم الاستعارة باعتبار مراتبها في القوة والضعف: د. محمد عبد المنعم متولي، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، ط1، 1417هـ – 1997م.

تفسير وتيسير د. عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010م.

النقد الأدبي: أحمد أمين ط2، القاهرة: 1376هـ–1957م.

الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: تأليف: ضياء الدين بن الأثير الجزري، تحقيق: د. مصطفى جواد ود. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1375هـ – 1956م.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: تأيف: ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجزري المتوفى سنة 637هـ، حققه وعلق عليه: الشيخ كامل محمد محمد= =عويضة، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط11419هـ . 1998م: 298– 299.

دراسات في البلاغة عند ضياء الدين ابن الأثير: د. عبد الواحد حسن الشيخ، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1986م.

من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي، دراسة في التأثير والتأثر وتجاوزات الفهم: د. نزيه عبد الحميد فرح، مكتبة وهبة، ط1، 1417هـ – 1997م.

البيتان من السريع: الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد (ت 586–656هـ)، تحقيق : د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار منشورات الرفاعي بالرياض، ط2، 1404هـ . 1984م.

شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي مصدرا من مصادر تاريخ العرب قبل الإسلام: تأليف: أحمد فاضل عجمي، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، ط1، 1437هـ – 2016م.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ألفه: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا للتوزيع والنشر، ط1 1431هـ . 2010م.

بلاغة الكلمة والجملة والجمل: د. منير سلطان، منشأة المعارف بالاسكندرية، .1988

شرح نهج البلاغة نهج البلاغة: إبن أبي الحيد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، عز الدين (ت 566هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصادر الحديث السنية القسم العم، ط1، سنة الطبع 1378هـ – 1959م.

الخصائص الأسلوبية والبنائية لنثر الإمام علي (ع) في نهج البلاغة: د. سعد محمد علي التميمي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم درمان، تاريخ النشر: 1997م.

بديع القرآن: لابن أبي الإصبع المصري 585 – 654هـ، تقديم وتحقيق: حفني شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر،دت.

تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: لابن أبي الإصبع المصري، 585 – 654هـ، تحقيق: د. حفني شرف، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الثاني.

مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء: د. حامد صالح خلف الربيعي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، سلسلة بحوث اللغة العربية، 1416هـ 1996م.

مسألة الأثر الأجنبي في البلاغة العربية: د. ضياء خضير، محاضرة ألقيت في المجمع العلمي العراقي بتاريخ 1998، مجلة فكر ونقد، رئيس التحرير: محمد عابد الجابري، العدد 42.

المصباح في المعاني والبيان والبديع: تأليف: بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز د ت: ص2.

ضوء المصباح: لمحمد بن يعقوب الحموي الشهير بابن النحوية ت 718هـ، تحقيق: د. إبراهيم بن عبد العزيز الزيد، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، 1433هـ – 2012م.

اتجاهات الدرس الأسلوبي في مجلة فصول (1980– 2005): رامي علي أبو عايشة، دار ابن الجوزي للنشر، ط1، 1431هـ – 2010م.

الأسلوبية بوصفها مناهج، الرؤية والمنهج والتطبيقات: د. رحمن غركان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 1435هـ – 2014م.

الأسلوب والأسلوبية: بيير جيرو، مركز الإنماء القومي، 1985م.

في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة: د. سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، ط2، القاهرة 2010.

دراسات بلاغية: د. بسيوني عبد الفتاح فيود مؤسسة المختار للتوزيع والنشر، ط1، القاهرة، 1419هـ – 11998م.

دراسات بلاغية ونقدية، د. أحمد مطلوب، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (196).

بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصعيدي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة طبعة نهاية القرن، 1420هـ – 1999م.

شرح التلخيص: للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي المتوفى 786هـ، دراسة وتحقيق: د. محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الليبية، ط1، 1392هـ–1983م.

لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (727. 771هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي.

: الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، الدكتور محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأرن، ط، 2، 1983م.

المقاييس البلاغية بين ابن أبي الإصبع، وبهاء الدين السبكي (رسالة دكتوراه) المكتبة المركزية بجامعة عين شمس برقم: 819.

مقدمة ابن خلدون للعلامة المؤرخ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، إعتناء ودراسة: أحمد الزغبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

البلاغة العربية بين التقليد والتجديد: تأيف: د. محمد عبد المنعم خفاجي، د. عبد العزيز شرف،دار الجيل بيروت لبنان، ط1، 1412هـ . 1992م.

البيان العربي، دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى..

علوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع، تأليف: أحمد مصطفى المراغي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، هـ 1435– 2014م.

الدرس النحوي عند بهاء الدين السبكي (ت 773هـ) في كتابه (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح): حيدر جاسم جابر الدنيناوي (رسالة ماجستير) بإشراف: د. محمد صنكور جبارة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 1427هـ 2006م.

الصورة االبلاغية عند بهاء الدين السبكي ص22، و: الصلات المتبادلة بين البلاغيين والأدباء في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول د. محمد عبد القادر عبد الناصر (رسالة دكتوراه) مركز الوثائق والرسائل الجامعية، بجامعة عين شمس، القاهرة.

الصورة البلاغية: ص24 و: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، مطبعة دار المعرفة، القاهرة، 1961.

قضايا النقد الأدبي والبلاغة، محمد زكي عشماوي ادار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م.

كتاب التبيان في البيان للإمام الطيبي المتوفى سنة 743هـ، تحقيقاً ودراسة (رسالة دكتوراه)، جامعة الأزهر، إعداد، عبد الستار حسين زموط، 1397هـ 1977م.

نحو نظرية أسلوبية لسانية: فيلي ساندريس، ترجمة: د. خالد محمود جمعة، المطبعة العلمية، دمشق، ط1، 1424هـ – 2003م.

الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين: تأليف: علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي المتوفى سنة 762هـ ، تحقيق : سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تأليف: أبي الحسن علي بن بسام الشنتمريني (542)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان.

شروح التلخيص دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، دار الهادي بيروت لبنان، ط4، 1412هـ – 1992م.

المحصول في علم أصول الفقه: للإمام الأصولي النظار المفسر فخر الدين محمد بن العمر بن الحسين الرازي (544– 606هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ط1، 1149هـ – 1209م.

المسائل الأصولية في كتاب عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي (ت 773هـ)، دراسة مقارنة بين الأصوليين والبلاغيين: نورة بنت عبد العزيز بن محمد الموسى (أطروحة دكتوراه) باشراف: د. عبد اللطيف بن سعود الصرامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية الشريعة قسم أصول الفقه، وزارة التعليم العالي المملكة العربية السعودية 1433 – 1434هـ.

علم الكلام في الإسلام، قضية محورية بين النقد والبلاغة، وأصول الفقه والفلسفة: د. عبد الحكيم عبد السلام العبد، الإسكندرية، الإيداع: دار الكتب القومية 1991م.

أثر أصول الفقه في تقديم البلاغة العربية وتطويرها، البحث الدلالي أنموذجاً: د. عبد الرحمن بن علي الحطاب السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، ندوة الدراسات البلاغية، 1432هـ.

الخطاب النقدي الأصولي من تطبيقات الشاطبي الى التجديد المعاصر: الحسان شهيد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1433هـ 2012م

موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون للباحث العلامة محمد علي التهانوي, تحقيق: د. علي دحروج, مكتبة لبنان ناشرون, ط1, 1996م.

إحصاء العلوم: الفارابي، مركز الإنماء القومي، لبنان بيروت، دط، 1991م.

المنطق وأصول الفقه تأليف الشيخ أحمد ولد محمد محمود, دار الكتب العلمية, بيروت لبنان

معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى 505هـ، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف مصر ، 1961م.

المنطق الإسلامي، أصوله ومناهجه، السيد محمد تقي المدرسي، دار محبي الحسين، ط1، 1424هـ – 2003م.

البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية: د. عبد الفتاح لاشين، دار الطباعة المحمدية بالأزهر بالقاهرة، ط1، 1389هـ – 1978م.

الاستدلال البلاغي: د. شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد المتحدة ط1 2006.

الحد البلاغي الإشكالات والتطبيقات حتى نهاية القزن التاسع الهجري: جعفر فرحان عذيب (إطروحة دكتوراه) جامعة بغداد كلية الآداب قسم اللغة العربية، 1436هـ – 2015م.

الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة بيروت 1419هـ.

الجذور النظرية لمباحث علم المعاني: د. عبد الرحمن شهاب أحمد، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، مركز تحقيقات علوم إسلامي، د ت.

البلاغة العربية، الأصول والامتدادات: محمد العمري، ط1، 1998م.

الدرس النحوي في شروح التلخيص: رعد هاشم العبودي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1436هـ – 2015م.س